

المجلة العربية للتيار الماركسي الأُممي

عدد خاص

الحرية والشيوعية

العدد 12



الجامعة الماركسية 2023

الإفتاحية

تضم صفحات هذا العدد الخاص من مجلتكم، الشيوعية والحرية، لسان حال التيار الماركسي الأممي في منطقتنا الناطقة بالعربية، المواضيع التي أُلقيت خلال الجامعة الماركسية الربيعية، التي نظمتها هيئة تحرير موقع ماركسي (الموقع العربي للتيار الماركسي الأممي)، وأنصار التيار الماركسي الأممي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أيام 17- 18- 19 مارس.

وقد كانت تلك المواضيع هي «المنظورات العالمية لسنة 2023». و«وضع النساء في منطقتنا وآفاق التحرر: المنظور الماركسي ضد المنظور النسوي». و«المسألة القومية في منطقتنا، أي منظور للحل؟». و«الماركسية ضد نظرية «المركز والأطراف»: دفاعا عن الثورة الدائمة»، و«كيف ننظم كفاحنا: ضرورة الحزب الثوري».

كانت تلك الجامعة هي أول جامعة ماركسية يتم تنظيمها على الإطلاق في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط! وليس صدفة على الإطلاق أن نكون، نحن التيار الماركسي الأممي، هم أول من نظم نشاطا من هذا النوع في منطقتنا، فنحن، سيرا على نهج ماركس وإنجلز ولينين وتروتسكي وتيد غرانت، نعتبر أن النظرية هي السلاح الأمضى في يد الطبقة العاملة في نضالها لتغيير المجتمع تغييرا اشتراكيا ثوريا، أو كما قال لينين: «لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية».

لكننا، وفي نفس الوقت، لسنا منظمة للنقاشات النظرية المجردة، بل أممية ثورية هدفها بناء القيادة الثورية في بلداننا ومجموع منطقتنا والعالم، قيادة قادرة على قيادة نضالات الطبقة العاملة خلال المرحلة الثورية التي تفتح أمامنا، وتوفير البرنامج الاشتراكي الثوري لضمان تحقيق انتصار الطبقة العاملة، ضد الرأسمالية التي تجر العالم نحو الخراب (استغلال، مجاعات، فقر، حروب، تلوث...) وبناء الاشتراكية. أيتها الرفيقات، أيها الرفاق، إذا كنتم تتفقون مع مواقفنا ومشروعنا الثوري، التحقوا بنا في هذا النضال التاريخي العظيم، لبنني الاشتراكية في حياتنا.

محتويات العدد

المنظورات العالمية

3

وضع النساء في منطقتنا وآفاق التحرر المنظور الماركسي ضد المنظور النسوي

11

المسألة القومية في منطقتنا

أي منظور للحل؟

18

الماركسية ضد

نظرية المراكز والأطراف

45

كيف ننظم نضالنا

ضرورة الحزب الثوري

53

هذه المنظورات ألقاها الرفيق حميد علي زادة عضو السكرتاريا الأومية للتيار الماركسي الأممي في افتتاح الجامعة الماركسية بالعربية، التي تم تنظيمها أيام 17-18-19 مارس 2023.

الرفاق الرفيقات، إنه لسرور عظيم أن أتمكن من الحديث في هذه الجامعة الماركسية باللغة العربية. هذه خطوة مهمة للثوريين في كل منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وأنا متأكد انه ستكون هناك الكثير من النقاشات التي سترفع المستوى النظري لنا جميعا.

عندما كنت أحضر لهذه الجامعة قبل بضعة أسابيع، تحدثت مع أحد الرفاق، وقلت له إنه لمن الصعب الحديث عن الوضع العالمي، لأنه لم يحدث الشيء الكثير منذ مدة. ومن الواضح أنه علي الآن أن أتراجع عن تلك الكلمات، لأنه وقعت خلال الأسبوع الأخير الكثير من الأحداث.

ففي بريطانيا أضرب مئات الآلاف من العمال وخرجوا إلى الشوارع، للمطالبة بالرفع من الأجور. وفي فرنسا أضرب ملايين العمال وخرجوا إلى الشوارع ويمكن أن نشهد سقوط الحكومة خلال الأسابيع المقبلة.

مادة قابلة للاشتعال في السياسة العالمية

كتب لينين ذات مرة مقالا بعنوان: "مادة قابلة للاشتعال في السياسة العالمية"، ويمكننا أن نقول اليوم إن هناك الكثير من المواد القابلة للاشتعال في السياسة العالمية، في النظام الرأسمالي العالمي. ففي كل مكان ننظر إليه نجد النظام متوترا إلى أقصى حدوده، إلى درجة أنه حتى الحوادث الصغيرة يمكنها أن تؤدي إلى تصدعات تؤثر على النظام بأكمله.

خلال الأسبوع الماضي فقط، أدت الأحداث التي شهدتها الاقتصاد العالمي إلى قلب الاستقرار الظاهري للأسواق. فنتيجة للرفع من معدلات الفائدة رأينا أولا انهيار بنك سيليكون فالي، وهو الشيء الذي كشف الوضع المتريدي للبنوك.

بعد ذلك انهيار بنكا التشفير الرئيسيان Silvergate Capital و Signature Bank، وكان لا بد من التدخل لدعمهما. وحسب علمي هناك بنك أمريكي آخر، واحد على الأقل، على وشك الانهيار.

كانت هذه البنوك متوسطة الحجم. في أوروبا رأينا بنك كريديت سويس، الذي هو أحد أكبر البنوك في العالم، قريبا جدا من الانهيار التام، و كان لا بد من إنقاذه من طرف الدولة السويسرية لتجنب الانهيار الكامل.

على جانب الآخر من العالم، تعثرت غانا في سداد ديونها، وهناك سلسلة كاملة من البلدان الأخرى في وضع مماثل. تتفاعل أسواق الأسهم بذعر مع هذه التقلبات الجامحة، وهذا يعكس الحالة العصبية والقلق الذي تعيشه الطبقة السائدة.

لقد اعتقدوا أنهم تمكنوا من حل الأزمة بعد الجائحة، لكن وكما نرى هذه ليست سوى البداية. قال البنك العالمي إن الاقتصاد العالمي "قريب



بشكل خطير من الانزلاق إلى الركود"، وقبل بضعة أشهر فقط، كانت البرجوازية تعتقد أن الاقتصاد الأمريكي سينمو بنسبة 2,5% هذا العام. لكنهم الآن يتوقعون أن ينمو بنسبة 0,5% فقط. وفي الواقع الولايات المتحدة ستدخل في حالة ركود في مرحلة ما هذا العام. ولا بد أن يكون لهذا تأثير عميق على الاقتصاد العالمي بأسره.

خلال الفترة الماضية تغلبت الطبقة السائدة على أزماتها بخفض أسعار الفائدة وطباعة النقود وإغراق الاقتصاد العالمي بها. في عام 2020 وحده، ارتفع إجمالي الدين العالمي بنسبة 30% من الناتج الإجمالي العالمي، واليوم، يبلغ الدين العالمي 235 تريليون دولار، وهذه هي أعلى الأرقام في تاريخ الرأسمالية. لقد قاموا بضخ كل هذه الأموال لإنقاذ النظام وحماية الأرباح وتجنب حدوث انفجار اجتماعي خلال الجائحة.

اعتقد البرجوازيون أنهم وجدوا وصفة سحرية وأنهم وجدوا الترياق للرأسمالية في الائتمان الرخيص اعتقدوا أنهم أنقذوا النظام. وأنه يمكن

الحماية

لم تؤد الأزمة إلى التوترات بين الطبقات فقط، بل أدت إلى زيادة التوترات بين الأمم أيضا. ما تزال الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين مشتتة. وفي غضون ذلك، فتحت الولايات المتحدة الآن جبهة جديدة تجاه أوروبا، حيث طبقت إدارة بايدن قانون خفض التضخم. والذي يستهدف في المقام الأول تقويض الشركات التي تتخذ من أوروبا مقرا لها. تحاول جميع الاقتصادات الكبرى تأمين المواد الخام والقدرة الإنتاجية لنفسها. فالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين، جميعهم يحاولون بناء صناعات محلية في قطاعات رئيسية مثل إنتاج الرقائق الإلكترونية. ويقيمون حواجز تجارية لتخريب محاولات بعضهم البعض.

وبالتالي فإن العولمة التي كانت إحدى القوى الدافعة الرئيسية للنمو في فترة ما بعد الحرب يتم عكس اتجاهها، وتفسح المجال للحماية والحروب التجارية. وسوف يؤدي هذا بالتأكيد إلى تأثير مدمر على الاقتصاد العالمي. كما يظهر لنا كذلك لاعقلانية النظام الرأسمالي،

تقويض إنتاجيته الخاصة المبنية

تحاول جميع الاقتصادات الكبرى تأمين المواد الخام والقدرة الإنتاجية لنفسها. فالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين، جميعهم يحاولون بناء صناعات محلية في قطاعات رئيسية مثل إنتاج الرقائق الإلكترونية. ويقيمون حواجز تجارية لتخريب محاولات بعضهم البعض.

الذي يعمل في هذه المرحلة على على التقسيم العالمي للعمل.

النظام العالمي

استند النظام العالمي بعد الحرب على الهيمنة المطلقة للإمبريالية الأمريكية -على الأقل في البلدان الغربية-. في ذلك الوقت، كانت الولايات المتحدة تمثل أكثر من 50% من الناتج الإجمالي العالمي. وكانت الولايات المتحدة تدافع عن التجارة الحرة، وكانت تجبر البلدان على فتح حدودها.

تم اعتماد الدولار كعملة مستقرة يمكن الاعتماد عليها للتجارة العالمية. وقام الأمريكيون بتأسيس صندوق النقد الدولي والبنك العالمي باعتبارهما وسيلة لتنظيم ذلك النظام العالمي.

كان من المفترض أن تكون تلك هيئات محايدة تضمن التدفق الحر لرأس المال والسلع، وهو ما خدم بالطبع مصالح الرأسمالية الأمريكية أكثر من أي بلد آخر.

الاستمرار في توفير القروض الرخيصة وضخ المال الرخيص والاستمرار في الصعود بدون حدود. لكننا نحن الماركسيين نفهم أن النظام الرأسمالي نظام فوضوي تحكمه قوانينه الخاصة، ولا يمكن للبشر أن يسيطروا عليه. وهذه القوانين تعني أن هذا النظام سيصل حتما إلى فترات أزمة.

أوضح ماركس أنه من الممكن التغلب مؤقتا على هذه الأزمات، عن طريق توسيع السوق بشكل مصطنع عبر ضخ القروض في النظام. لكن وكما نعلم فإنه يجب سداد تلك الديون. وبالتالي، فإن مثل هذه الإجراءات لن تؤدي إلا إلى تأجيل الأزمة وتجعلها أعمق وأكثر عنفا عندما تحدث في النهاية.

خلال الجائحة، تم ضخ تريليونات الدولارات في النظام. لكن وبدون زيادة متساوية في الإنتاج، وقد أدى هذا إلى تفكك سلاسل التوريد وبالتالي شهدنا أعلى معدلات تضخم منذ عقود.

اليوم معدل الفائدة وصل ارتفاعا لم يبلغه منذ عقود. 8,5% في أوروبا وأكثر من 6,9% في الولايات المتحدة. وهذه علامة على حدود التوسع المصطنع للسوق من خلال تراكم الديون قد بلغ حدوده.

إذا سمح للتضخم بالانفلات من عقاله، فسوف يؤدي إلى اضطراب اقتصادي واجتماعي عنيف في كل مكان. وبالتالي فإن الحل الوحيد للبرجوازية هو رفع أسعار الفائدة لتخفيض التضخم. وقد تم رفعها بالفعل إلى أعلى مستوى لها منذ عام 2008. لكن هذا ما يزال غير كاف لخفض التضخم.

لقد رفع المركزي الأوروبي، يوم أمس، أسعار الفائدة بنسبة 0,5%. والمشكلة هي أننا نشهد أوضاعا مثل انهيار تلك الأبنك. وهناك آلاف الشركات والمؤسسات المالية والدول التي أصبحت مدمنة على القروض الرخيصة خلال الفترة الماضية.

وفي ظل هذا الوضع إذا عملوا على رفع معدلات الفائدة يمكن أن نرى موجة مدمرة من حالات الإفلاس في جميع أنحاء العالم.

ومن ناحية أخرى، أشار البنك المركزي الأمريكي، بعد أن رأى انهيار تلك الأبنك، إلى أنه لن يرفع أسعار الفائدة هذا الشهر. قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع التضخم مرة أخرى. مما سوف يخلق المزيد من الاضطرابات.

وهكذا فإن البرجوازية عالققة بين المطرقة والسندان، ولا سبيل أمامها للخروج من الأزمة. لكن الأكثر أهمية هو أن أي مسار اتخذته البرجوازية سيتوجب على الطبقة العاملة أن تؤدي فاتورة الأزمة. الأمر الذي سيؤدي حتما إلى اشتداد الصراع الطبقي.

لكن اليوم كل ذلك انقلب رأسا على عقب. فالولايات المتحدة تحولت من قوة للعوامة إلى قوة للحمايئة، وتمت تعبئة مؤسساتها لتصير كأسلحة ضد منافسيها.

قبل عام ونصف عملوا على تجميد أموال البنك المركزي الأفغاني، التي توجد في البلدان الغربية. كان ذلك قطعة كبيرة مع الحيادية القديمة لتلك المؤسسات المالية. لكن الأمر تعلق بأفغانستان وبالتالي لا أحد اهتم، فهو اقتصاد صغير. تم، بعد بضعة أشهر، تجميد 300 مليار دولار من أموال البنك المركزي الروسي، وعملوا أيضا على طرد روسيا من نظام SWIFT الدولي لتحويل الأموال، وروسيا بلد أكبر واقتصاد أكبر مما هي عليه أفغانستان. وقد قوض ذلك بشدة الثقة في النظام بأكمله.

هذا يعني أن كل من دخل في صراع مع الولايات المتحدة يمكن أن يرى أمواله واقتصاده مهددين. لقد قوض هذا بشدة الثقة في النظام القديم، حتى بين حلفاء الولايات المتحدة.

هذا لا يعني أن الدولار قد انتهى باعتباره عملة رئيسية للتجارة العالمية،

أو أن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أصبحا عاجزين. لكنه يعني أن الأزمة تختمر مع تزايد انعدام الثقة. وهو ما سيزيد من عوامل الاضطراب في الفترة المقبلة.

الانحدار النسبي للإمبريالية الأمريكية

الإمبريالية الأمريكية هي القوة العظمى بلا منازع على هذا الكوكب. لا أحد يضاهاها من حيث قوتها الاقتصادية والعسكرية. لكن ما بداننا نراه هو أن هذه القوة لها بدورها حدود معينة صارت واضحة مؤخرا.

وعلى وجه الخصوص فإن الهزائم التي تكبدها في العراق وأفغانستان، فضلا عن اختتام الأزمة السياسية في الداخل، قد قلصت بشدة من قدرة الإمبريالية الأمريكية على القيام بما يحلو لها مثلما كان الحال بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

والأهم من ذلك هو أنه لا توجد شهية للحرب بين الطبقة العاملة الأمريكية، وبالتالي لا تستطيع الولايات المتحدة نشر قواتها والدخول في حروب مفتوحة واسعة النطاق.

من الصحيح أنه لا يمكن لأحد، في هذه الحالة، أن يتحدى قوة الولايات المتحدة عالميا، لكنه يمكنهم، في بعض الأحيان، فعل ذلك على الصعيد المحلي.

رأينا ذلك أثناء الحرب الأهلية السورية، حيث تمكنت إيران وروسيا من إلحاق الهزيمة بالتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة.

أوكرانيا

وهذه السيرورة عنصر قوي في حرب أوكرانيا، التي هي ليست حربا بين روسيا وأوكرانيا، بل بين روسيا والإمبريالية الأمريكية.

في الغرب يتحدثون عن روسيا باعتبارها معتدية، وبوتين باعتباره مجنونا بسبب مهاجمته لأوكرانيا، لكن الحقائق تحكي قصة مختلفة.

فطيلة عقود من الزمن، كان الناتو يتوسع أقرب فأقرب من حدود روسيا.

والناتو ليس تحالف دفاع سلمي، يمكن للشعب الأفغاني أن يؤكد ذلك. إنه تحالف عسكري عدواني رجعي في خدمة الإمبريالية الأمريكية.

كان الأمريكيون يبنون في أوكرانيا نظاما مسعورا معاديا لروسيا.

وخلال العام الذي سبق الحرب، كانت روسيا تطلب ضمانات أمنية بأن أوكرانيا لن تصبح عضوا في الناتو، كان بوتين يريد في الواقع أن يعقد صفقة مع الأمريكيين لكن جو بايدن رفض بغطرسة، مما جعل الحرب حتمية.

روسيا

عندما شهد بوتين عدم رغبة الأمريكيين في التزحزح، لم ير أي خيار سوى الهجوم. بطبيعة الحال بوتين ليس ثوريا ولا تقديما بأي حال من الأحوال، إنه برجوازي روسي. كان يعتقد أنه سيكون نصرا سهلا، من شأنه أن يعزز نفوذ روسيا على أوكرانيا، واعتقد أيضا لأنه يمكنه أن يستغل ذلك الانتصار ليدعم شعبه المتضائلة في الداخل، لكنه لم يكن مستعدا للصلابة التي أظهرها الجيش الأوكراني الذي كان ضعيفا وغير منظما في البداية، إلا أنه تطور بفعل تدريب ضباط الناتو له. إضافة إلى أن جزءا كبيرا من حرب أوكرانيا تتم في الحقيقة بقيادة الولايات المتحدة، التي توفر أيضا دعما استخباراتيا.

وفي هذه الأثناء يتعرض الجيش الروسي للعراقيل بفعل النظام الروسي البونابرتي الفاسد. لكن الروس أعادوا تقويم أنفسهم. لقد ضاعفوا ثلاث مرات من القوات التي نشرتها. كما وضعت الصناعة الروسية على أهبة الاستعداد للحرب، مما يعني أن الحرب دخلت مرحلة جديدة من الاستنزاف.

وهنا، كقاعدة عامة، القوة التي لديها أكبر عدد من السكان وأكبر قاعدة صناعية هي التي من المرجح أن تحقق الفوز. علينا أن نقول إنه ليس من الممكن أن نحدد بدقة ما الذي يمكن أن يحدث. لكن الذي من الخطأ قوله هو ما تدعيه وسائل الإعلام الغربية حول أن كل شيء يسير في صالح أوكرانيا.

بينما كان الغرب يدعم أوكرانيا، فقد استمر هذا الدعم بشكل مقصود دون المستوى الذي يمكن أن يضمن النصر. في الواقع لقد كرر السياسيون الغربيون باستمرار أنهم لا يريدون فوز أوكرانيا، ولكنهم في نفس الوقت لا يريدون فوز روسيا، أيًا كان ما يعنيه ذلك. لكن هذا يجعل المرء يتساءل عن المنظور الذي لديهم.

وفي غضون ذلك، فالحقيقة هي أن العقوبات المفروضة على روسيا، والتي أثرت بالطبع على اقتصادها، لم تؤد إلى كسرها. واردات أشباه الموصلات، والتي هي عنصر حاسم في المجمع الصناعي العسكري الروسي، استردت عافيتها تقريبا إلى مستويات ما قبل الحرب حيث قامت الصين وتركيا بدور الوسيط.

مداخيل النفط والغاز في عام 2022 أعلى من السنوات السابقة. وقد أنشأت روسيا احتياطات مالية للمواصلة في مثل هذا الوضع لفترة من الوقت.

تفاقم التناقضات

في غضون ذلك، تلقت أوروبا ضربة كبيرة لاقتصادها بسبب الحرب. فألمانيا، على وجه الخصوص، لكن وبلدان أوروبية أخرى كذلك، تحتاج الغاز الروسي الرخيص من أجل صناعاتهم، وإلا فإنهم سيتراجعون أمام المنافسة في الاقتصاد العالمي. ولهذا فإن الحكومات الأوروبية تدخلون في خلال متزايد مع الأمريكيين الذين يريدون لهذه الحرب أن تستمر.

اعتقد الأمريكيون أنهم محصنون ضد هذه التأثيرات، لكن الحرب عامل قوي في ارتفاع معدل التضخم في كل مكان، وكذلك في الولايات المتحدة.

في البلدان الفقيرة، تضخم أسعار الغذاء والوقود، الذي تفاقم بشكل كبير بسبب الحرب، يهدد بزعزعة استقرارها بلدا تلو الآخر.

وعوض أن تؤدي تصرفات الأمريكيين إلى عزل روسيا، فقد أدت إلى حدوث انقسامات داخل الطبقات الرأسمالية حول العالم.

تقف المزيد والمزيد من الحكومات في تحد صريح للإمبريالية الأمريكية، فقد أصبحت الهند، على سبيل المثال، زبونا رئيسيا للنفط الروسي، الذي تقوم بعد ذلك بتكريره وبيعه إلى أوروبا. كما سعت إلى زيادة العلاقات الدفاعية مع روسيا من خلال شراء معدات عسكرية متطورة، وهو الشيء الذي يثير غضب الأمريكيين.

تركيا، التي هي عضو رئيسي في الناتو، تعرقل باستمرار محاولات توسيع الناتو بضم السويد وفنلندا ورفضت تطبيق العقوبات على روسيا. كما رفضت البرازيل والأرجنتين وكولومبيا إرسال أسلحة إلى أوكرانيا،

وانضمت جنوب إفريقيا إلى مناورة عسكرية بحرية مع الصين وروسيا رغم الاحتجاجات الغربية الصاخبة.

حتى الحلفاء المقربون جدا من الغرب، مثل المملكة السعودية والإمارات المتحدة، صاروا يتحدون الولايات المتحدة. قفزت صادرات الأجزاء الإلكترونية من الإمارات إلى روسيا أكثر من سبعة أضعاف خلال العام الماضي. كما صدرت الإمارات المتحدة 15 ضعفا من الرقائق الإلكترونية الدقيقة إلى روسيا في عام 2022 مقارنة بالعام السابق. وهذا بطبيعة الحال يقوض العقوبات الأمريكية على روسيا، وهو ما يثير غضب الأمريكيين. وعوض أن تؤدي هذه الحرب إلى حشد العالم وراء الإمبريالية الأمريكية، فإن عددا كبير من البلدان، إن لم يكن غالبية البلدان الرأسمالية في العالم، ينظرون إلى هذه الحرب على أنها نتاج لاستفزاز أمريكي يزعزع استقرار الاقتصاد العالمي، والأهم من ذلك هو أنه يرفع أسعار أشياء مثل الوقود والطعام في وقت تقترب فيه جميع البلدان من انفجار اجتماعي.

الدعم الشعبي

وداخل الولايات المتحدة تسير الأوضاع في نفس الاتجاه. فوفقا لصحيفة نيويورك تايمز، انخفض الدعم العام للمساعدات الأوكرانية من 60% في ماي الماضي إلى 48% الآن.

كما نمت نسبة الأمريكيين الذين يعتقدون أن الولايات المتحدة قد أعطت لأوكرانيا أكثر مما يجب من 7% قبل عام إلى 26% الشهر الماضي. وخلال الأسبوع الماضي، خرج تقريبا جميع المرشحين الجمهوريين للرئاسة ضد الدعم المطول لأوكرانيا. وهذه المعارضة المتصاعدة ستكون عائقا كبيرا لخطط حكومة بايدن للحرب.

وفي غضون ذلك، داخل روسيا بقي الدعم مستقرا بالنسبة لبوتين. ورغم أن العمال الروس ليسوا متحمسين لبوتين نفسه أو للحرب، فإنهم يرون حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة باعتبارهما قوى عدوانية معادية، ويعتبرون الحرب حتمية، وشر لا بد منه. وكلما أتضح أكثر طبيعة الحرب باعتبارها حربا بالوكالة، من طرف أوكرانيا لصالح الولايات المتحدة، كلما ازداد الدعم للحرب. وبوتين يستخدم هذه المشاعر المعادية للإمبريالية بطريقة دماغوجية لحشد الدعم لنظامه.

الولايات المتحدة الأمريكية

لا يمكننا أن نتوقع ما الذي سيحدث في النهاية. لكن هناك شيء واحد واضح، وهو أن هذه الحرب تفاقم كل تناقضات الرأسمالية العالمية. والأهم هو بداية التشكيك في فكرة كون الولايات المتحدة هي القوة

العظمى المطلقة. وهو الشيء الذي سيكون له تأثير عميق في جميع البلدان، وبالدرجة الأولى داخل الولايات المتحدة.

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي تعززت بشكل كبير قوة الإمبريالية الأمريكية. لقد صورت نفسها آنذاك على أنها أعظم إنجاز للإنسانية، وطالبت لنفسها بالحق في التدخل في سياسة جميع البلدان.

كانت هذه إحدى الركائز الأيديولوجية الرئيسية لحكم الطبقة السائدة الأمريكية في الداخل. لكن هذه الصورة تلطخت بشدة خلال العقدتين الماضيتين، إلى جانب فكرة الحلم الأمريكي، والذي أصبح، بالنسبة لمعظم الشعب الأمريكي، كابوساً أمريكياً.

الولايات المتحدة أغنى بلد في العالم. ورغم ذلك تخبرنا الإحصاءات الرسمية أن 38 مليون شخص يعيشون في حالة فقر. خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كان في مقدور العامل العادي إعالة أسرة وامتلاك منزل وسيارة، وربما سيارتين. أما اليوم فإن معظم فئات الطبقة العاملة تكافح لدفع تكاليفها الخاصة، فبالأحرى تكاليف عائلة بأكملها.

يوجد استياء عميق من النظام بأكمله، والذي يعيش منفصلاً بشكل متزايد عن حياة الناس العاديين. في الماضي، كانت مختلف أجنحة الطبقة السائدة في الولايات المتحدة تصفي حساباتها الرئيسية في الكواليس، ولا تترك سوى المشاجرات الصغيرة لتخاض في العلن. لكن اليوم، يخوض الديمقراطيون والجمهوريون حرب خنادق مفتوحة ضد بعضهم البعض. يستخدمون مؤسسات الدولة، ويتخذون ميزانية الدولة رهينة، ويستخدمون وسائل الإعلام لتشويه سمعة بعضهم البعض. لقد أصبح هذا سيركاً حقيقياً.

لكن الأهم في هذه المسألة هو أنه أزال حجاب الاحترام عن الطبقة السائدة، وكشف عن طبيعتها الحقيرة الفاسدة أمام الجماهير التي ليس لديها حب خاص لأي من الحزبين.

تبدو حكومة بايدن الحالية ضعيفة للغاية ومتحجرة، مع رئيس، يتصرف في غالب الأحيان بحمق، ولم ينفذ أي سياسة رئيسية باستثناء حرب أوكرانيا. ومع ذلك فإن بعض الشباب يفضلونه وذلك فقط لأنه أقل حمقا من الرجعيين الجمهوريين.

أما الجمهوريون، من ناحية أخرى، فهم مجانيين رجعيون، لكنهم يغازلون الطبقة العاملة بشكل دماغوجي، ويتحدثون عن النضال ضد المؤسسة السياسية مما جعل العديد من أبناء الطبقة العاملة يصوتون لهم، ضداً في أصحاب المليارات في وول ستريت.

صعد بيرني ساندرز، لفترة من الوقت، على أساس الدعوة إلى الثورة ضد

طبقة أصحاب الملايير. لقد نجح في حشد الملايين من الناس، ولو أنه وقف ضد ترامب، لكان من الممكن أن يفوز. لكنه خان الحركة وعقد صفقة مع جهاز الحزب الديمقراطي، وقد أدت تلك الصفقة إلى إحباط العديد من الناس. وهكذا، مع إغلاق المسار السياسي، بدأنا نشهد حركة بين العمال والشباب على الجبهة النقابية.

اليوم معدل دعم النقابات العمالية بين الأمريكيين هو الأعلى منذ 1965 حيث يبلغ %71. في عام 2009، كانت النسبة تبلغ %49 فقط. وقد شهدنا خلال العامين الماضيين تصاعد موجة للانخراط في النقابات مهمة في الصناعات التي لم تكن قد انضمت إلى النقابات من قبل مثل: أمازون، ستاربكس، آبل، تيريد جو وغيرها كثير...

والشيء الأكثر أهمية في هذه الجهود هو أنها مدفوعة بالكامل تقريباً من قبل العمال في القواعد.

في حالة أمازون، على سبيل المثال، تأسست أول نقابة في الشركة بناء على جهود عدد قليل من العمال الذين أمضوا عامين من النقاشات في موقف الحافلات أمام مستودعات شركتهم حتى تمكنوا من إقناع غالبية العمال بالتنظيم.

وكانت هناك عملية مماثلة في ستاربكس. حيث تم تأسيس أول مكتب نقابي نتيجة سنوات عديدة من النضال لعدد قليل من المناضلين، لكن بمجرد ما ظهرت النقابة في أول محل ظهرت مكاتب نقابية أخرى في أكثر من مائتي محل في غضون بضعة أشهر.

الأساليب التي يستخدمها هذا الجيل الجديد من القادة العماليين تقف في تناقض حاد مع أساليب القادة النقابيين القدامى، الذين يطبقون مقاربة البناء من أعلى إلى أسفل.

على الرغم من أن هذه التطورات ما تزال صغيرة نسبياً في الصورة الأشمل، إلا أنها تُظهر سيرورة مهمة، وهي دخول جيل جديد من العمال الشباب الراديكاليين إلى ساحة النضال.

هناك الآلاف من مثل هؤلاء المناضلين الطبقيين الجذريين الذين يظهرون اليوم عبر ربوع الولايات المتحدة، والذين يحضرون للمرحلة التالية من الصراع الطبقي.

إنهم أكثر فئات الطبقة العاملة تقدماً وهم منفتحون على الأفكار الماركسية. لو أننا كنا قوة أكبر، من 4000 أو 5000 مناضل ومناضلة، لكان في إمكاننا كسبهم. لكن المشكلة هي أن القوى الماركسية ما زالت أصغر من أن تصل إليهم ويسمعوا صوتهم لهم.

وبالتالي فإن المهمة الرئيسية خلال الفترة المقبلة هي بناء القوى الماركسية لتصل إلى مستوى تكون فيها قادرة على الوصول إلى تلك الشرائح.

على السطح يبدو أن لا شيء يحدث، لكن ما نراه هو ما أسماه تروتسكي بالسيرورة الجزئية للثورة، التي تجري تحت السطح في جميع أنحاء الولايات المتحدة. إنها استباق لأحداث كبرى سنشهدتها في المستقبل. لقد رأينا لمحة عن المزاج الثوري الحقيقي خلال حركة "حياة السود مهمة"، حيث نزل 27 مليون شخص إلى الشوارع خلال شهر واحد. وخلال الفترة المقبلة سوف نرى نفس المزاج مرة أخرى، لكن على مستوى أعلى.

الصين

خلال الأزمة في عام 2008، كانت الصين هي في الواقع التي أنقذت الاقتصاد العالمي. لقد ضختمئات المليارات من الدولارات في تدابير كينزية مثل مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق. لكن هذا الخيار لم يعد مطروحا على الطاولة الآن. إن مستوى ديون الصين اليوم يشبه مثيله في الغرب، حيث بلغ 273% من الناتج الداخلي الإجمالي.

يبدو من المستحيل بشكل متزايد الحفاظ على جزء كبير من تلك الديون.

تجد الحكومات المحلية صعوبة متزايدة في تمويل نفقاتها، بينما تجلس في نفس الوقت على ما يصل إلى 7 تريليون دولار من الديون.

وفي الوقت نفسه فقد نما الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 3% فقط في عام 2022، وهو ثاني أقل معدل تسجله منذ أن بدأوا يقيسونه خلال بدايات التسعينات. قبل سنتين شهدنا انهيار تلك الشركة الكبرى Evergrande، والتي هي شركة عقارات تبلغ قيمتها 500 مليار دولار. والسبب الذي يجعل هذه المعطيات مهمة هو أنها ستقود حتما إلى الاضطرابات الاجتماعية، أي الصراع الطبقي.

شهدنا خلال العام الماضي سلسلة كاملة من التحركات. في نوفمبر، كان هناك اندلاع عفوي للاحتجاجات المناهضة للإغلاق في مئات المدن في جميع أنحاء البلاد، التي هي تحركات غير مسبوق، وأجبرت النظام في النهاية على إلغاء جميع القوانين الصارمة لمكافحة الجائحة. وشهدنا في الوقت نفسه اندلاع تحركات كبرى، مثلما حصل في مصانع فوكسكون العملاقة. والكثير من تلك التحركات تمكنت من فرض مطالبها خلال حيز قصير من الزمن.

الطبقة السائدة الصينية الآن مرعوبة جدا من ذلك. إنهم يتحدثون فيما بينهم عن ثورة مقبلة. وهم يعرفون ذلك أفضل منا، لأن لديهم نظرة أوضح عن المجتمع، لا تمتلكها نحن بسبب الرقابة والقمع.

الطبقة العاملة الصينية هي أكبر طبقة عاملة في العالم وبمجرد ما أن تتحرك سوف ترسل موجات الصدمة عبر العالم بأسره. وسوف تتحرك بالتأكيد- عندما لن يتوقع أحد ذلك.

بريطانيا

اعتادت بريطانيا أن تكون جزيرة الاستقرار والاحترام البرجوازي.

تحب الطبقة السائدة البريطانية أن تفتخر باعتدالها ومترفعة عن المشاحنات الحقيرة.

أما اليوم فالسياسة البريطانية غارقة في الفوضى والطعن في الظهر ونهب الأموال العامة وتقديم الصفقات لدعم الأثرياء. لم يسبق لأرباح الطبقة الرأسمالية البريطانية أن كانت أعلى مما هي عليه اليوم. شركة شل للطاقة، على سبيل المثال، حققت أرباحا قدرها 32 مليار جنيه إسترليني العام الماضي، بينما كان الناس العاديون مضطرين للاختيار بين التدفئة أو تناول الطعام خلال فصل الشتاء.

لقد أصبحت السياسة البريطانية مجرد سيرك آخر، وبينما تزداد الأزمة احتداما ويدخل الاقتصاد في حالة ركود والقطاع العام ينهار، يبدو أن الشغل الشاغل للحكومة هو الصراعات الداخلية لحزب المحافظين.

في هذه الأثناء يبدو أن كير ستارمر، زعيم حزب العمال، هو في الواقع أكثر اهتماما بتطهير الحزب من اليسار من الاهتمام بالصراع ضد المحافظين.

هدفه الرئيسي هو تقديم نفسه على أنه خادم أمين للطبقة السائدة البريطانية. ومن المرجح أن تصوت له الطبقة العاملة البريطانية ليصل إلى الحكومة، لكن بدون حماس. لأن حياة الناس في القاع صارت أكثر صعوبة. فقد دفع ارتفاع تكلفة المعيشة بملايين الأشخاص إلى وضع لم تعرفه بريطانيا منذ أجيال.

ومع انسداد المسار على الصعيد السياسي، بدأ العديد من العمال يتحولون، مرة أخرى، نحو النضال النقابي. سجلت السنة الماضية أكبر عدد من الإضرابات منذ عام 1989. وفي دجنبر الماضي وحده، ضاع 843 ألف يوم عمل بفعل الإضرابات. وستكون هذه السنة أكبر من حيث عدد الإضرابات.

في بداية فبراير لوحده شهدنا إضرابا وطنيا منسقا لما يقرب من نصف مليون عامل. وخلال الأربعمائة الماضي رأينا يوما آخر للنضال حيث شارك المزيد من العمال في الإضرابات، وخرج المئات الآلاف إلى الشوارع في لندن، وقامت بعض النقابات بالإضراب لمدة يومين وحتى ثلاثة أيام.

وبالطبع كما هو الحال دائما يحاول القادة النقابيون الضغط على

مادة قابلة للاشتعال في السياسة العالمية

أيها الرفاق أيتها الرفيقات، أينما نظرنا نجد مادة قابلة للاشتعال تنتظر شرارة لتندلع. ففي اليونان قبل أسابيع قليلة أدت كارثة قطار إلى اندلاع حركة إضراب عام راديكالية واسعة النطاق ضد الحكومة. وفي كندا قبل أشهر قليلة كادت مفاوضات حول الأجور مع نقابة صغيرة أن تؤدي إلى إضراب عام على مستوى البلاد.

ضغط الأزمة والتضخم المتصاعد يجبران الطبقة العاملة على النضال. هذا هو السبب في أن الطبقة السائدة تسعى يائسة لخفض التضخم. بالطبع سيؤدي ذلك إلى حدوث الركود، مما سيزيد بدوره من التوترات الطبقيّة، وإن بطريقة مختلفة.

في غضون ذلك، يراكم الأثرياء ثروات فلكية. فخلال السنوات الثلاث الماضية، أنتج العالم ثروة قيمتها 42 تريليون دولار، ذهب 26 تريليون دولار منها إلى 1% من السكان الأكثر غنى! وخلال السنوات الخمس المقبلة تخطط حكومات العالم لخفض الإنفاق الاجتماعي بحوالي 08 تريليون دولار.

لدينا هنا نظاما طور العلوم والتكنولوجيا إلى مستويات غير مسبوقة،

لدينا تكنولوجيا القيادة الذاتية، والروبوتات، والذكاء الاصطناعي والعديد من الأدوات المذهلة تحت تصرفنا. من خلال تطبيق هذه التقنيات، يمكن انتشار جميع البشر من براثن الفقر ومنحهم حياة عالية الجودة، لكن وبدلا من ذلك، فإن غالبية الناس في العالم محكوم عليهم أن يضيعوا في القاع مع احتمال واحد فقط: وهو أن الحياة تصبح بشكل متزايد أكثر صعوبة وأكثر بربرية.

البلدان الأقل تقدما

البلدان الفقيرة هي الأكثر تضررا من الأزمة. فهنا لديك تباطؤ عام في النشاط الاقتصادي مقترن بارتفاع أسعار الفائدة. وفي نفس الوقت لديك قوة الدولار مما يجعل سداد الديون أكثر تكلفة. ولديك أيضا ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأسمدة والوقود، وما إلى ذلك، مما يزيد الضغط على الأكثر فقرا. ونتيجة فإن 60% من بلدان العالم ذات الدخل المنخفض قد

تم دفعهم اليوم إلى حافة أزمة ديون حادة، كانت سريلانكا أول من سقط، وتبعها غانا لتوها، وتقف باكستان بدورها على مشارفها. ووراء تلك البلدان هناك بلدان مثل مصر وتركيا ولبنان، وخلفها أيضا اقتصادات أكبر مثل البرازيل. وبعبارة أخرى فإن البلدان الفقيرة تعكس الأزمة بشكل أكثر حدة.

الكوايح ودفح الحركة إلى الورا. وهم دائما تجرهم الطبقة العاملة عوض أن يكونوا في قيادتها. لكن وبغض النظر عن ذلك، فإن ما نشهده هو تحول في الوضع.

بدأت الطبقة العاملة مرة أخرى تشعر بنفسها تدريجيا، وتستعرض عضلاتها. وهذا يثبت وجهة نظرنا، نحن الماركسيين، للمرة الألف. لكن هذا يعني أيضا أن هناك في المستقبل أحداث أكبر تتحضر. وعلينا أن نكون مستعدين لذلك.

فرنسا

على الجانب الآخر من القناة، في فرنسا، لا تبدو الأمور أفضل بكثير، من وجهة نظر الطبقة السائدة. فخلال الشهرين الماضيين، صارت النضالات ضد إصلاح إيمانويل ماكرون لقانون المعاشات نقطة تجميع للطبقة العاملة الفرنسية بأكملها.

انخرط ملايين العمال في عدة أيام من الإضراب ومنذ يوم الأربعاء، نظمت العديد من النقابات إضرابات مفتوحة. تم إغلاق العديد من الموانئ. وإضراب عمال النظافة في باريس. وخروج الطلاب إلى الشوارع. ودخل عمال أكبر مصفاة تكرير للنفط في فرنسا في إضراب عام.

وبعد رؤيته للمعارضة الموجودة في الساحة قرر ماكرون عدم وضع مشروع القانون للتصويت أمام البرلمان الفرنسي. لأنه يخشى ألا يتمكن من الحصول على الأغلبية. لكن هذا لم يؤد إلا إلى المزيد من الغضب بين العمال والشباب، كانت هناك احتجاجات في الشوارع ومواجهات مع البوليس واعتقال مئات المتظاهرين.

السبب المباشر وراء هذه الحركة هو رغبة ماكرون زيادة سن التقاعد من 62 إلى 64 سنة. هذا بالطبع في حد ذاته هجوم كبير على مكاسب الطبقة العاملة، ولا سيما فئاتها الأفقر. لكن الصراع أصبح في الواقع يدور حول قضايا أكبر بكثير من السنتين الإضافيتين. لقد أصبح صراعا ضد غطرسة ماكرون وكل الطبقة السائدة، صار نضالا من أجل كرامة الطبقة العاملة. ويضع على رأس جدول الأعمال مسألة من يحكم المجتمع؟ الطبقة السائدة عبر وسائلها غير الديمقراطية، أم الطبقة العاملة التي تخلق كل الثروة في المجتمع؟

خلال الأسبوع المقبل سيكون هناك تصويت على الثقة في ماكرون، مما قد يدفع فرنسا إلى اضطراب سياسي هائل. والاحتجاجات الحالية لديها إمكانية التحول إلى حركة أكثر اتساعا يمكنها أن ترسل موجات زلزالية عبر أوروبا وخارجها.

لكن هذا يعني أيضا أن الوضع هنا وضع متفجر بشكل خاص. في سريلانكا أدى تخلف الحكومة عن السداد إلى اندلاع حركة ثورية، ورأينا حالة متفجرة مماثلة تتطور في إيران وكذلك في بيرو وتشيلي وبلدان أخرى أيضا.

ما برز في كل تلك الحركات هو العبقرية الخلاقة الهائلة للجماهير، وقوتها الجبارة بمجرد ما تبدأ في الحركة. لكنه أظهر أيضا أنه في غياب قيادة ثورية، تواجه تلك الحركات ظروفا جد صعبة وتعرض جميعها للهزيمة الواحدة منها تلو الأخرى. وهذا ما يحدد مهمتنا.

الوعي

أيها الرفاق أيتها الرفيقات، عندما نتحدث مع اليساريين والليبراليين نسمع الكثير من الكلام حول الفاشية، والردة الرجعية وأن كل شيء قاتم. لكن الحقيقة هي أنه في أغلب البلدان، تقريبا كل البلدان، الاتجاه الرئيسي هو نحو الثورة. كان هناك استطلاع حديث أجرته منظمة رجعية، تسمى معهد فريزر، طرحت سلسلة من الأسئلة على مستجوبين يبلغون ما بين 18 و34 عاما، في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وبريطانيا. عندما سألوهم عما إذا كانوا يرون أن الشيوعية نظاما اقتصاديا نموذجيا، في كندا قال 13% من المستجوبين إنهم يوافقون أو يوافقون بشدة. أما في الولايات المتحدة فقد قال 20% نفس الشيء، وبلغت النسبة في بريطانيا 29%.

ذلك يوضح أن هناك جيل جديد صاعد اليوم ليس لديه أي منظور في ظل المجتمع الحالي. وهم يبحثون عن مخرج ثوري، ونحن الماركسيون هم الوحيدين القادرين على أن نقدم لهم ذلك. إن مهمتنا أن نتوجه نحو الشباب وتلك الفئات الجديدة من الشيوعيين والثوريين وكسبهم وبناء المنظمة معهم.

أيتها الرفيقات أيها الرفاق، قال كارل ماركس ذات مرة، إن التقاليد تجثم كجبال الألب على ظهور الجماهير. لا يتحدد الوعي بالحاضر بل بالماضي، وستتمسك الجماهير بالماضي لأطول فترة ممكنة. ولكي يتغير الوعي فإن المطلوب هو أحداث عظيمة. الأحداث التي تهز العمال وتخرجهم من روتينهم وعاداتهم وتجبرهم على إعادة تقييم أفكارهم السابقة.

مهامنا نحن الماركسيون

كانت الفترة التاريخية السابقة فترة استقرار نسبي، على أساس الانتعاش الاقتصادي الهائل خلال فترة ما بعد الحرب. كانت البرجوازية في البلدان الرأسمالية المتقدمة قادرة على تقديم تنازلات للعمال، كانت مستويات المعيشة في ارتفاع، وكانت هناك دول الرفاه ومعدلات بطالة منخفضة. كان اليوم أفضل من أمس والغد

سيكون أفضل من اليوم. في البلدان الأقل تقدما كان هناك استقرار أقل، لكن حتى هنا كان للانتعاش الاقتصادي العام تأثير معين.

لكن كل ذلك انتهى الآن. المرحلة التي نعيشها الآن هي مرحلة أزمة واضطرابات على جميع مستويات المجتمع. حقبة اضطرابات شديدة، من الحروب والحروب الأهلية والثورات والثورات المضادة. النظام الرأسمالي في أزمة على جميع المستويات. وكل أركان النظام القديمة تنهار. إن ظروف الحياة التي كان العمال يعتبرونها من قبل أمرا مفروغا منه، والتي بدت أبدية، صارت تتعرض لهجمات عنيفة. ونتيجة لذلك بدأت حتى الأفكار القديمة والتقاليد والروتين القديم تفقد مظهرها الأبدي.

لكن المشكل هو أنه لا يوجد حتى الآن شيء يحل محلها. لذا فإن المزاج السائد هو عدم اليقين. إلا أنه من هذا اللايقين سيظهر وعي طبقي جديد. إن ما نشهده هو الفترات الأولى من الصحو الثورية للطبقة العاملة العالمية.

لكن وفي نفس الآن، يجب علينا، باعتبارنا ماركسيين، أن نعترف بنزاهة أننا لسنا مستعدين بعد للمهام التي تنتظرنا، لأننا لسنا بعد أقوياء بما يكفي لكي نسمع صوتنا للعمال الذين ينهضون للصراع الطبقي.

لقد أثبتت الأفكار الماركسية صحتها عشرات المرات. ومنظوراتنا للصراع الطبقي أثبتت صحتها عشرات المرات. كما أن الطبقة العاملة العالمية أثبتت مرات عديدة أنها قادرة ومصممة على النضال وتغيير المجتمع. لكن لنجمع بين كل تلك العناصر علينا أن نبني قوى كبيرة بما يكفي لتصير مسموعة من طرف العمال.

يتوجب علينا إذا أن نضاعف جهودنا، ونضاعف تضحياتنا لبناء القيادة الثورية للعمال في كل العالم. بناء منظمة يمكنها أن تصبح وسيلة للطبقة العاملة، بمجرد أن تبدأ في التحرك، للتخلص من هذا النظام الحقيق، الذي لم يبق له شيء ليقدمه للبشرية سوى البؤس والهمجية، وبناء مجتمع جديد، مجتمع اشتراكي يقوم على الازدهار المشترك العام والوحدة والتعايش المتناغم بين كل البشر.

حميد علي زادة

وضع النساء في منطقتنا وآفاق التحرر المنظور الماركسي ضد المنظور النسوي

”وضع النساء هو المؤشر الأكثر دقة

عن مستوى تطور أي مجتمع“

فوريي

الرفيقات الرفاق، مرحبا بكن وبكم في الجامعة الماركسية الأولى في منطقتنا، ومرحبا بكن وبكم في هذا العرض حول: ”وضع النساء في منطقتنا وآفاق التحرر، المنظور الماركسي ضد المنظور النسوي“.

سأبدأ عرضي هذا بإشارتين أعتبرهما أساسيتين:

الإشارة الأولى: وهي اشتباك مباشر مع الحركة النسوية. قد يقول قائل: ”كيف يعقل أن عرضا عن النضال من أجل تحرر النساء يقدمه رجل؟ أم يكن من الأجدر أن تقدم العرض عن النساء امرأة؟“.

الحركة النسوية تعتبر أن قضايا النساء يجب أن تناقشها النساء فقط، ولا حق للرجل أن يتدخل فيها، لأنه أولا «مستفيد» من ذلك الاضطهاد، ولأنه ثانيا «لا يمكنه» أن يحس بذلك الاضطهاد، ولأنه ثالثا «لا يمكنه» أن يناضل ضد ذلك الاضطهاد.

حسنا، نحن الماركسيون، على عكس النسوانيات، نعتبر أن النضال من أجل تحرر النساء ليس نضالا مقتصرًا على النساء وحدهن، ليست قضيتهن وحدهن.

كما أننا نعتبر أنه ليس نضالا يهم كل النساء بغض النظر عن موقعهن الطبقي. إضافة إلى أنه ليس نضالا موجها ضد الرجل، بل ضد النظام القائم على الاضطهاد والمستفيدين منه سواء كانوا رجالا أو نساء.

إنه نضال كل نساء ورجال الطبقة العاملة وعموم الكادحين، من أجل تحررهم الجماعي، ضد نساء ورجال الطبقة السائدة المستفيدين مجتمعين من استمرار النظام القائم.

ونعتبر أن تحقيق مكاسب جديدة في سياق النضال من أجل التحرر الكامل غير ممكن بدون الصراع الطبقي، والصراع الطبقي يقتضي من جهة أقصى درجات الوحدة بين مختلف المضطهدين، وأقصى درجات الاستقلال عن التعاون الطبقي عن كل من نساء ورجال الطبقة السائدة معا.

ونعتبر أن التحرر الكامل للنساء غير ممكن في ظل الرأسمالية، وبالتالي فإنه ينبغي أن ينصهر في النضال العام من أجل الاشتراكية، وهو النضال



المستحيل بدون وحدة الطبقة العاملة بنسائها ورجالها.

رجال الطبقة العاملة يخسرون كثيرا ويصيرون أكثر ضعفا إذا لم يتمكنوا من توحيد جهودهم مع نصف قوى الطبقة العاملة، أي النساء العاملات، وكذلك الشأن بالنسبة لنساء الطبقة العاملة...

رجال الطبقة العاملة يتضررون ولا يستفيدون، عكس ما يعتقد البعض، من اضطهاد النساء، سأعطي مثلا واحدا في هذا السياق:

عندما تستغل الطبقة الرأسمالية الوضع الدوني للمرأة وتقدم لهن أجورا منخفضة، تعمل بذلك على الضغط على أجور مجمل الطبقة، وتزيد المنافسة بين فئات الطبقة العاملة في مسار يؤدي حتما إلى تخفيض الأجور عموما والمزيد من ضرب المكاسب وظروف العمل.

وعليه عندما تناضل النساء العاملات من أجل المساواة في الأجور، فإنهن تناضلن في الواقع من أجل إجبار الرأسماليين على أن يتوقفوا عن تحويلهن إلى مصدر للعمل الرخيص مما يؤدي إلى الضغط حتى على أجور العمال الرجال. لذا فالانتصار في هذه المعركة انتصار للطبقة العاملة بنسائها ورجالها. وهناك الكثير الكثير من الأمثلة

إن عنوان الجلسة: ”وضع النساء في منطقتنا وآفاق التحرر، المنظور الماركسي ضد المنظور النسوي“. لذلك لا بد في البداية من البدء باللقاء نظرة على وضع النساء عالميا وفي منطقتنا:

لا داعي إلى الكثير من الأرقام لكي أعطي الدليل على أن أوضاع النساء سيئة سواء في منطقتنا أو في العالم بأسره.

وضع النساء في العمل:

لقد ورثت الرأسمالية اضطهاد النساء من المجتمعات السابقة لكنها حافظت عليه وكرسته وتكرسه بكل الوسائل لأنه من مصلحتها ذلك.

أوضاع النساء سيئة وقد زادت حدة بسبب الجائحة والأزمة الاقتصادية، وكذلك الحروب التي تعرفها المنطقة (ومختلف مناطق العالم).

كشف تقرير جديد للبنك الدولي بعنوان (تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2023 (أن الوثيرة العالمية للإصلاحات الرامية إلى المساواة في معاملة المرأة بموجب القانون تراجعت إلى أدنى مستوى لها منذ 20 عاما.

وعليه فإنه عوض أن نأمل في تحسن الأوضاع فهي تزداد سوءا هذا ما تعد به الرأسمالية نساء العالم. ويشير التقرير إلى أن النساء عام 2022 لا يتمتعن، في المتوسط، سوى بنسبة 77% من الحقوق القانونية التي يتمتع بها الرجال.

ووفقا للتقرير، إذا استمرت الوثيرة الحالية للإصلاح، فإن المرأة التي تلتحق بالقوى العاملة اليوم ستقاعد في العديد من البلدان قبل أن تتمكن من اكتساب نفس الحقوق التي يحصل عليها الرجال.

وما يزال هناك نحو 2,4 مليار امرأة، على مستوى العالم، في سن العمل لا يتمتعن بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال.

وحسب تقرير لأوكسفام: تتقاضى النساء في المتوسط أجرة أقل ب 24% من الرجال مقابل نفس العمل في جميع البلدان وكل القطاعات. وبالوثيرة الحالية لا بد من 170 سنة لتحقيق المساواة.

75% من النساء في البلدان النامية يشتغلن في الاقتصاد غير الرسمي، حيث من المستبعد حصولهن على عقود عمل ومختلف حقوق الشغل الأخرى، و600 مليون امرأة يعملن في أكثر القطاعات هشاشة وانعدام الأمن. 153 بلدا لديه قوانين تمارس التمييز الاقتصادي ضد المرأة.

السؤال الذي يطرح بعد هذه المعطيات هو: من المستفيد من هذا التدني في الأجور والاستغلال البشع؟ ما هو النظام الذي يمارس في ظله هذا الاستغلال؟

النسوانيات لا يحببن طرح هذا النوع من الأسئلة لأنها ستشير مباشرة إلى النظام الرأسمالي، والطبقة السائدة بنسائها ورجالها.

فإذا حدث ذلك لا بد أن السؤال التالي سيكون هو: بما أن الرأسمالية بعد أزيد من 300 سنة لم تقدم أي حل لهذه الأوضاع بل زادت سوءا خاصة في المرحلة الحالية التي هي مرحلة انحطاطها وتعفنها، فما الذي يجعلنا نعتقد انه يمكن أن تقدم أي حل في المستقبل؟ وما هو النظام البديل الذي يمكنه أن يحقق الحل؟

والآن ننتقل إلى شكل آخر من أشكال اضطهاد النساء أي العنف:

عامليا فتاة من بين كل ثلاث فتيات تتعرض للعنف أو أحد أشكال الإساءات خلال حياتهن. وفي سنة 2020 قُتلت 81.000 امرأة وفتاة على يد أزواجهن أو أفراد من أسرهن، وهو ما يمثل ارتكاب جريمة ضد امرأة في كل 11 دقيقة.

يتسبب العنف ضد النساء، ما بين 15 و 44 سنة من عمرهن، بعدد من القتل والإعاقات عالميا أكثر مما يتسبب فيه السرطان والملاريا وحوادث السير مجتمعين.

وما تزال امرأة تموت كل دقيقة بسبب عوامل مرتبطة بالحمل والولادة. وحوالي 650 مليون من النساء تزوجن بينما هن ما زلن طفلات، وأكثر من واحدة بين كل ثلاث تزوجت قبل 15 سنة.

200 مليون امرأة وطفلة تعرضن لتشويه أعضائهن التناسلية، أغلبهن قبل أن يبلغن الخامسة. وتشكل النساء والبنات 71% من البشر الذين يتم الإتجار بهن عالميا. وتمثل الفتيات 3 من بين كل أربع أطفال يتم الإتجار بهم.

أما بالعودة إلى منطقتنا بالتحديد، فإذا كان وضع النساء عالميا سيئا بما فيه الكفاية، فإنه في منطقتنا أسوء وأكثر بشاعة.

ففي المغرب، مثلا، تعرضت ما يفوق 1,65 مليون امرأة، سنة 2019، لعنف جسدي واحد على الأقل، وهو ما يعادل 200 عملية عنف في الساعة، أو ثلاث عمليات عنف في الدقيقة!

وقد يكون هذا العنف نفسيا أو اقتصاديا أو تحرشا جنسيا في مقر العمل أو في المؤسسات التعليمية، وقد يتعلق الأمر كذلك بتحرش رقمي.

هذا وقد أكد وزير العدل أمام البرلمان أن فقط ما بين 5 و 10 في المائة من النساء ضحايا العنف هن من يتقدمن بشكايات لدى المحاكم، مما يعطينا صورة عن حجم الظاهرة.

وحسب تقرير لوزارة الأسرة والمساواة والتنمية الاجتماعية أكثر من نصف النساء في المغرب (54,4%) يتعرضن للعنف

أما فيما يتعلق بالحق في الشغل ففي تقرير للبنك الدولي، بعنوان: "المغرب: البحث في ضعف مشاركة المرأة في القوة العاملة"

ما زال معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة بالمغرب من بين أقل المعدلات في العالم، بل ينخفض عما كان عليه قبل عقدين من الزمن..

وكان معدل مشاركة النساء في القوى العاملة بالمغرب 21,6% عام 2018 ليحتل المغرب بذلك المركز 180 في عينة تضم 189 بلدا، وذلك يعني أن

78,4% من المغربيات بين 15 و65 عاما لم تكن تعمل أو لم تكن تبحث عن عمل.

أما فيما يتعلق بالصحة: فحسب مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط، معدل وفيات الأمهات، 72,6 وفاة لكل 100000 ولادة حية (111,1 في المناطق القروية و44,5 في المناطق الحضرية).

• مصر:

75% من النساء المصريات يتعرضن للعنف و80% للتحرش. وقد وثق مرصد جرائم العنف القائم على النوع الاجتماعي، التابع لمؤسسة "إدراك للتنمية والمساواة" 813 حالة عنف ضد النساء والفتيات في مصر خلال عام 2021، مقارنة مع 415 حالة في عام 2020، بزيادة تبلغ نسبتها 96%.

فيما ارتفعت حالات العنف المُسجلة ضد الفتيات الصغيرات إلى 30% من إجمالي جرائم عام 2021. ورصد التقرير 296 حالة قتل لنساء وفتيات في مختلف الأعمار، و78 حالة شروع في قتل، و54 حالة اغتصاب، و74 جريمة ضرب، منها 49 جريمة ضرب من أفراد الأسرة، بالإضافة إلى 125 جريمة تحرش جنسي، و100 واقعة انتحار، غالبيةن بسبب العنف والمشاكل الأسرية والابتزاز الجنسي، والمنع من التحصيل الدراسي.

الوضع في اليمن والعراق وسوريا وليبيا أسوأ بكثير. والنماذج التي قدمتها هي فقط لإعطاء نظرة عامة. هذا وتحتل الكثير من البلدان في المنطقة مراتب متقدمة بين أسوأ البلدان التي يمكن للمرأة أن تعيش فيها: فمن بين عشرة بلدان الأسوأ في العالم تحتل سوريا المرتبة الثانية، جنوب السودان واليمن المرتبة الثالثة، والسودان السادسة، الصومال الثامنة.

هذا جحيم يومي لملايين النساء. وهذا الوضع القاتم يخلق الإحباطات والأمراض النفسية والاكتئاب، والكثير جدا من حالات الانتحار...

لكنه يخلق أيضا الغضب والسخط والتجذر والكفاحية!

النساء لسن مجرد مسكينات ضحايا مستسلمات لمصيرهن، إنهن مناضلات رائعات ضد القهر والاستغلال ومشاركات نشيطات في التحركات الثورية التي عرفها العالم ومنطقتنا! بل وفي كثير من الأحيان سباقات إلى إشعال فتيلها.

كانت نساء باريس هن من أشعلن ثورة 1789. ولعبت النساء الدور الأبرز في ثورة كومونة باريس 1871. وكذلك الحال في ثورة 1905 الروسية. لكن وبوجه خاص ثورة فبراير 1917، التي اندلعت في أعقاب مظاهرة للنساء العاملات اللائي خرجن للمطالبة بالخبز والسلام، وتصدين للقمع وتمكن من تحريض باقي شرائح العمال والفقراء وأدت إلى إسقاط النظام القيصري الممقوت.

الآن، إذا عدنا إلى منطقتنا انظروا إلى الحركات الثورية سواء التي شهدتها المنطقة خلال العقد الماضي أو التي نشهدها اليوم: انظروا إلى النساء في مصر وتونس والمغرب، وانظروا إليهن في الحراك الجزائري، انظروا إليهن في لبنان مؤخرا، وانظروا إليهن على وجه الخصوص في السودان..

النساء كن دائما في مقدمة الثورات، بل هن مؤثر على جدية الثورة وعمقها.

وهذا من بين الأسباب الرئيسية التي تجعلنا نقدم أهمية كبرى للعمل بين النساء، فمن بينهن سنكسب أشجع المناضلات من أجل التغيير الثوري للمجتمع وبناء الاشتراكية.

وإذ نقوم بذلك نقوم به في تناقض تام مع الحركات النسوانية. لكن قبل التفصيل في نقاط الاختلاف التي بيننا وبين الحركات النسوية نقول إن من بين المنتسبات إلى الحركة النسوية شابات نزيهات غاضبات حقا

من الوضع الذي تعيشه النساء وتردن فعلا إحداث تغيير جذري وجدي في المجتمع. نعتبر أن مهمتنا هي إقناعهن بالنقاش الرفاعي والتجربة الملموسة أن النسوية ليست هي الطريقة الصحيحة لتحقيق ذلك.

كما أن الحركات النسوية

تقدم فعلا العديد من الدراسات والمعطيات المهمة عن أوضاع النساء والتي يمكننا كماركسيين الاستفادة منها.

إننا إذ نعارض الحركة النسوية فإننا نعارض منطلقاتها ووسائلها وكذلك الآفاق التي ترسمها للحل.

تهاجم النسوانيات الماركسية بطريقة غير نزيهة: فالماركسية، حسب سردياتهن، لا تهتم بقضايا النساء. فيما أن الماركسية تقول إن تحرر النساء رهين بالقضاء على الرأسمالية وبناء الاشتراكية فإن هذا يعني، حسب النسوانيات، بأننا نهمل النضال ضد مختلف أشكال الاضطهاد ونكتفي بانتظار الاشتراكية لتحل لنا كل المشاكل.

هذه صورة كاريكاتورية عن الماركسية، إما نابغة عن الجهل، أو عن الرغبة الواعية في تشويه مواقفنا. إن اتهامنا بأننا أناس ذوي شعارات قسوية لا تهتم بالنضال اليومي وكل اهتمامنا منصب على الأفق، خاطئ وغير نزيه.

النساء كن دائما في مقدمة الثورات، بل هن مؤثر على جدية الثورة وعمقها.

وهذا من بين الأسباب الرئيسية التي تجعلنا نقدم أهمية كبرى للعمل بين النساء، فمن بينهن سنكسب أشجع المناضلات من أجل التغيير الثوري للمجتمع وبناء الاشتراكية.

عندما نقول إننا ضد الحركة النسوية، فهذا لا يعني أبداً، نهائياً، أننا ننفي وجود الاضطهاد أو نقلل من شأنه أو أننا نقف ضد النضال من أجل حقوق النساء، بما في ذلك أشدها بساطة. كلا على الإطلاق. بل لا يستحق اسم ماركسي من لا يناضل بحزم ومبدئية من أجل كل حقوق النساء المادية والديمقراطية ومن أجل المساواة التامة في كل المجالات. ولا مكان بيننا لمن يرفض أو يشكك في شرعية هذا النضال.

بطبيعة الحال نفهم استمرار أفكار محافظة، بل حتى رجعية ضد المرأة بين صفوف العمال الرجال وعموم الكادحين. هذا واقع. لكن لا يمكننا أن نتفهم ولا أن نبرر ولا أن نتساهل مع وجود تلك الأفكار والممارسات الناتجة عنها داخل صفوفنا نحن الماركسيين، ولا أن نقبل في صفوفنا من ما زال لم يتخلص من تلك الأفكار.

كلا. كوننا نناضل من أجل الاشتراكية لا يعني أننا نهمل النضالات اليومية بمختلف مطالبها المادية والديمقراطية، للنساء ولجميع الفئات المضطهدة الأخرى.

بل نعتبر ذلك النضال ضرورياً لتحسين ظروف عيش الطبقة العاملة من جهة، ولأنه مدرسة لتعلم الطبقة العاملة، بجميع فئاتها، ورفع وعيها وتطوير آلياتها التنظيمية لكي تتمكن من الاستيلاء على السلطة، بل إن الثورة الاشتراكية مستحيلة بدون تلك النضالات.

وفي خضم هذا النضال لا يمكننا أبداً أن نتجاهل المسألة النسائية، ولا يمكن للطبقة العاملة أن تحسم السلطة دون النضال ضد اضطهاد النساء لأن نصف الطبقة العاملة والكادحين نساء.

لا يمكن تحقيق التحرر ونصف الطبقة تحت نير القيود. نحن لا نعتبر أن النضال من أجل الحقوق الديمقراطية والمادية للنساء نضال هامشي أو ثانوي، أو يقتضي تأجيله... بل نعتبر أنه راهني وبنبغي خوضه بكل حزم.

لكن بما أن النسوانيات في نضالهن ضد الماركسية لا تهمهن الحقيقة بقدر ما يهمهن الانتصار، فإنهن ذا لم تنفع الحجة السابقة، يلوحن بحجة أخرى وهي أن الماركسية مجرد نظرية اقتصادية، همها الوحيد الأجور، ولا تهتم بالجوانب الثقافية والفكرية والأخلاقية للاضطهاد الذي تتعرض له النساء.

هذا غير صحيح على الإطلاق، نحن نعطي أهمية كبرى لجميع أشكال الاضطهاد، بما في ذلك تلك المرتبطة بالجوانب الفكرية والثقافية. الفرق بيننا وبين النسوانيات هو أننا نربطه بالصراع الطبقي ضد الطبقة السائدة ونظامها، بينما تحصره النسوانيات في نضالاتهن النخبوية المناسباتية، و"أنشطة التحسيس" و"نشر الوعي"، ضمن سقف النظام القائم.

وعليه فإننا إذ نعارض النسوية فإننا نعارض حركة محددة لديها تصور

نعتبره خاطئاً ورجعياً لجدور اضطهاد النساء، ولكيفية النضال ضده، وأفاق ذلك النضال. من أراد الاتفاق معنا فعليه أن يتفق معنا على هذا الأساس، ومن أراد أن يختلف معنا وينتقدنا فعليه أن ينتقدنا على هذا الأساس.

في جذور الاضطهاد

تعتبر النسوانيات أن جذور اضطهاد النساء هو ما يطلقن عليه اسم "العقلية الذكورية"، و"المجتمع البطريركي"، بينما نحن نسمي الأشياء بمسمياتها ونقول إن السبب هو المجتمع الطبقي، الذي ليس النظام الرأسمالي إلا أحد أشكاله وآخر أشكاله.

إن تصور الحركة النسوية

أ- خاطئ علمياً، وب- رجعي عملياً، وج- متشائم بدون أفق:

أ- خاطئ نظرياً: لأنه من غير الصحيح علمياً أن نتحدث عن عقلية عابرة للتاريخ والمجتمعات. فالعقلية تتغير بتغير الشروط المادية التي تنتجها، والناس يتغيرون خاصة في خضم الأحداث الكبرى، مثل الإضرابات والتحركات الثورية، الخ.

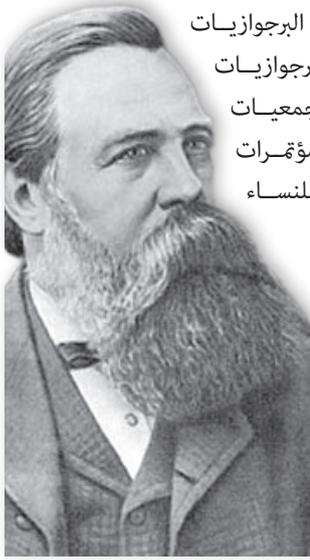
وخاطئ لأن النساء لم يكن مضطهدات منذ الأزل. إنها ظاهرة ارتبطت بظهور المجتمع الطبقي. بل لقد عاش البشر القسم الأكبر من زمن وجودهم على الكوكب متساوين.

تثبت آخر الدراسات أن عمر الهوموسايبان 300 الف سنة، لا تشكل خلالها المجتمعات الطبقيّة سوى أقل من 9000 سنة على الأكثر.

قبل ذلك، أي طيلة ما يقرب من 290 ألف سنة، عاش أسلافنا بدون ملكية خاصة ولا أسرة ولا دولة. وكان البشر، رجالاً ونساءً، يعيشون في مجتمعات مشاعية، وإذا كان هناك من تميز فقد كان لصالح النساء وليس العكس.

قدرة النساء على وهب الحياة والإرضاع والاعتناء بالأطفال، خاصة أن الطفل البشري يولد أضعف بكثير وأكثر احتياجاً للعناية من أي نوع آخر من الكائنات الأخرى، كانت السبب في المكانة المتميزة التي كانت النساء تحتلنها داخل العشيرة.

في تلك المجتمعات المشاعية البدائية كان النسب الوحيد الذي يمكن التأكد منه هو النسب الأمومي، وهذا ما أعطى النساء المزيد من التقدير والمكانة المحترمة، بل المقدسة إلى حد بعيد، كما تظهر ذلك المعتقدات الدينية التي تعود إلى تلك المرحلة، حيث كانت جميع الألهات نساء، والرسومات التي تظهر النساء بصورة أفضل من الرجل.



يخدم في آخر المطاف إلا مصالح تلك البرجوازيات وطبقتهن، إضافة إلى مصالح بعض البرجوازيات الصغيرات الوصليات العاملات في الجمعيات المدنية ومحترفات الندوات المخملية ومؤتمرات الفنادق الفخمة. لكنها لن تقدم للنساء الكادحات أي حل حقيقي لمشاكلهن.

ج- وأخيرا هو منظور متشائم بدون أفق، لأنه إذا كان اضطهاد النساء مرتبطا بعقلية متأصلة في الذكور، وغريزة عابرة للتاريخ، فما هو الحل إذن، استئصال الرجال أم ماذا؟ من هنا يأتي تشاؤم الحركة النسوية، إنها لا ترى مخرجاً من هذا النظام، لأنها لا تستطيع أو لا تتصور الانفصال عن الرأسمالية.

كلا ليس الرجل هو من يحكم في المجتمع، بل الطبقة الرأسمالية برجالها ونسائها هم من يحكمون. لذلك فالحل هو النضال الطبقي وليس الجندر.

وحدة الطبقة العاملة بنسائها ورجالها هي التي أنجحت الثورة الروسية سنة 1917. وكان من الجريمة تقسيم صفوف الثوار على أساس الجندر.

وكما نختلف مع الحركة النسوية فيما يتعلق بفهم جذور الاضطهاد نختلف معها فيما يتعلق بطرق النضال والحل الجذري.

ما هو الحل الذي تقدمه النسويات لاضطهاد النساء؟

نشر الوعي والتحسيس، والمساواة أمام القانون، وما إلى ذلك.

دون أن نرفض مسألة نشر الوعي والتحسيس، والمساواة أمام القانون، فإننا نعتبر أن الاقتصار عليها واعتبارها الأفق، دليل على تفكير مثالي، ينبني على أن أفكار الناس هي ما يحدد وجودهم. يكفي أن نجعل الناس يفكرون بطريقة ما لكي تتغير الأوضاع.

أما نحن فماديون نعتبر أنه لا بد من تغيير الأوضاع المادية التي تنتج وتعيد إنتاج وضع ما لكي يتغير ذلك الوضع. لذلك فإننا ندعو لنضال طبقي مشترك بين كل فئات الطبقة العاملة، بغض النظر عن الجنس والجندر والدين واللغة واللون والقومية الخ، ضد النظام القائم.

لكن جعبة النسويات لا يوجد فيها فقط التحسيس والمساواة القانونية، بل فيها أيضا حلين سحريين آخرين وهما:

فالرسومات التي وجدت في موقعي شوفي وأبري كاستاني، جنوب فرنسا والتي تعود إلى ما بين 37.000 سنة و28.000 سنة، تحتوي على صور للأعضاء الجنسية للنساء. وكذلك الشأن بالنسبة للرسومات التي وجدت في كهف في الجنوب الغربي لألمانيا حيث يظهر رسم لامرأة بثديين ضخمين ومهبل بحجم كبير. في حالة إلى التقديس الذي كان أسلافنا يعطونه لتلك الأعضاء التي هي رمز الخصوبة وسر الحياة.

لكن مع ظهور تدجين الحيوانات والفلاحة، وظهور فائض الإنتاج، صار من الممكن استغلال عمل الآخرين والسعي إلى استعبادهم للعمل. لأسباب متعددة كان الرجال هم الذين امتلكوا تلك الملكيات. وصارت حتى النساء جزءا من تلك الملكيات، تابعة للرجل رهينة به.

صار الرجل المالك لوسائل الإنتاج حريصا على أن يتأكد من أبوته لمن سيرثونه، لذلك ظهر الزواج الأحادي (أحادي على النساء فقط) والنسب الأبوي. كانت تلك على حد تعبير إنجلز: الهزيمة التاريخية لجنس النساء. حيث تراجع دورها إلى المنزل، بل حتى هنا صارت مكانتها ثانوية

يقول إنجلز: «أخذ الزوج دفة القيادة في البيت أيضا، وحرمت الزوجة من مركزها المشرف، واستعبدت، غدت أمة رغبات زوجها، ومجرد أداة لإنتاج الأطفال». انعزلت النساء بين جدران المنزل، وصارت تابعة للرجل.

جاءت الرأسمالية فاحتاجت عمل النساء في المصانع، واحتاجتهن جيشا احتياطي للعمالمة الرخيصة. لكنها في نفس الوقت احتاجت بقاء الأسرة والأشغال المنزلية

الرأسمالية حولت حياة النساء إلى عذاب بدون نهاية: يقول إنجلز: «الزوجة أصبحت الخادمة الرئيسية، إذا نفذت واجباتها في الخدمة الخاصة لأسرتها ستظل مستعبدة من الإنتاج العام وغير قادرة على الكسب؛ وإذا أرادت أن تشارك في الإنتاج العام وكسب مستقل أن تنفذ واجباتها الأسرية».

بعد أن أوضحنا كيف أن الحديث عن «العقلية الذكورية»، و«المجتمع البطريركي»، دون الإشارة إلى المجتمع الطبقي، والرأسمالية تحديدا، موقف خاطئ علميا، ننتقل إلى كيف أنه رجعي عمليا ومتشائم بدون أفق.

ب- رجعي عمليا لأن خلاصته المنطقية هي انه صراع لكل النساء ضد كل الرجال، بغض النظر عن الانقسامات الطبقيّة ورغم الانقسامات الطبقيّة.

وهذه أولا دعوة صريحة لتقسيم صفوف الطبقة العاملة على أساس الجنس، أو الجندر، مما يؤدي إلى إضعاف الطبقة ككل. وهي ثانيا دعوة إلى التعاون الطبقي بين نساء الطبقة الكادحة مع نساء الطبقة السائدة، بحجة أنهن «كلهن نساء» و«كلهن مضطهدات»، الخ. وهذا مشروع لا

الحل الأول هو ببساطة رمي العبء على الخادמות المنزليات. فعلى سبيل المثال في رواية لنوال السعدوي -حنان قليل- تسوق نقاشا بين سيدة مصرة على العمل وبين زوجها الذي يريد أن تقدم استقالتها مقابل أن يعطيها مبلغ الأجرة التي تتقاضاها في عملها ذاك. فترفض، محقة، معتبرة أن العمل يحقق كينونتها وليس فقط مسألة نقود. فتقول له غاضبة: «أستطيع أن أعيش وحدي، وأنفق على نفسي. صحيح أنه لن يكون بيتا كبيرا كهذا، ولكنه سيكون بيتي أنا. أضع عليه اسمي: ليلي صادق. سيكون بيتا صغيرا بسيطا، لكنني سأحبه... سأحقق ذاتي وأشعر بفرديتي ويمكنني أن أستأجر خادمة صغيرة تغسل ملابسني وتصنع طعامي وتقوم مقام الزوجة، كما يراها الرجال، وتتولى هذه الأعمال التافهة الجامدة، التي لا يمكن لأي إنسان ذكي أن يجعلها حياته». (التشديد من عندي)

وهكذا تتحرر النسويات البرجوازيات والبرجوازيات الصغيرات من عبئ العمل المنزلي، من خلال استغلال عمل نساء أخريات، وحبذا لو كن طفلات صغيرات فقيرات محرومات من التعليم والطفولة، لكي يتمكن من بناء مسارهن المهني والسياسي بكل راحة.

والحل الثاني هو ما يطلق عليه اسم: "العمل البيتي المدفوع الأجر". دعونا نناقش العمل المنزلي المدفوع الأجر. إنه يقوم على تصور خاطئ للأجرة، بحيث تعتبر النسويات أن النساء ربات البيوت يقمن بعمل غير مدفوع الأجر ويجب أن يصير ذلك العمل بأجرة.

طبعاً لن ندخل في تفاصيل كيف ستتوصل تلك النساء بتلك الأجرة، هل بإعطاء رب العمل للعامل مظلوفين واحد مكتوب فيه أجرتك والآخر مكتوب فيه أجرة زوجتك، أم سيتم إرسالها لها مباشرة في حسابها، الخ ما سنناقشه هنا هو أن الأجرة في حقيقتها هي قيمة قوة العمل، وتتضمن، كما شرح ماركس، قيمة السلع الضرورية لإعادة تجديد قوة العمل، وكذلك إعالة أسرته من أجل إقامة إنتاج يد عاملة جديدة.

وعليه فإن العمل الذي تقوم به زوجة العامل متضمن في تلك الأجرة. هل هو كاف لإعالة العامل وأسرته بمستوى كاف، أم فقط لكي يعيش واعلى حافة البؤس والمرض؟ هذا نقاش آخر مرتبط بعوامل كثيرة، لكن إذا قبلت الرأسمالية عليك أن تقبل قوانينها الموضوعية، لا مكان للعواطف والامتنيات. أما إذا رفضت هذا الوضع فعليك أن تناضل ضد الرأسمالية نفسها.

وعليه فإن المطالبة بأن يصير العمل الذي تقوم به زوجة العامل، أو ابنته، الخ عملاً مقابل أجرة، فلن يصير، في حالة تحقق، إلا مطالبة باقتسام نفس الأجرة على العامل والزوجة أو البنت أو الأم... فالرأسمالي لن يقدم أجرتين كاملتين مقابل قوة العمل التي يشتريها.

كما أن هذا المطلب رجعي، رغم كل مظاهره، فهو يسعى إلى تكريس بقاء جزء من النساء في عزلة الشقاء المنزلي داخل جدران المنزل، بكل ما لذلك من تأثير خطير على نفسيتهن ووعيهن.

الأصح هو النضال من أجل تحويل تلك الأشغال إلى عمل عمومي، وتمكين النساء من الخروج إلى العمل العمومي في المصنع والإدارة والمستشفى الخ. فذلك فقط ما سيمكنهن من المشاركة في الحياة الاقتصادية والنقابية والسياسية، ويخلصهن من بلادة المنزل الأسري المغلق.

هذا ونعارض إصرار النسويات على تحويل النضال من أجل المساواة القانونية بين الرجال والنساء إلى سقف لا يمكن تجاوزه نحو النضال من أجل إسقاط النظام القائم.

كما نعارض الدعوات إلى ما يسمونه تمييزاً إيجابياً في الانتخابات إلى المجالس البرلمانية والمناصب القيادية في النقابات والأحزاب والجمعيات والشركات، الخ ونعتبرها شعارات الهدف منها خدمة مصالح نخبة من الوصليات اللاتي يردن الاستفادة من الوضع وتحسين أوضاعهن على حساب النساء الكادحات.

والآن قبل أن أطرح الخطوط العريضة للمشروع الذي ندافع، نحن الماركسيون، عنه دعوني أستشهد بتجربة ملموسة يمكننا أن نعتمد عليها لكي نعطي الدليل على أن هذا المشروع ممكن وقابل للتطبيق. ونعني تجربة الثورة الروسية:

روسيا قبل الثورة:

كان النظام القيصري متخلفاً ومتحالفاً مع الكنيسة الأرثوذكسية. الطلاق ممنوع، والمرأة تابعة للرجل، القوانين تنص حرفياً على حق الرجل في ضرب زوجته. يمكننا أن نقرأ في أحد النصوص التي تعود إلى تلك الفترة ما يلي: «إذا رفضت الزوجة أن تطيع ولم تول أي اهتمام لما قاله لها زوجها، من الموصى به أن يضربها بالسوط، حسب مستوى الذنب الذي ارتكبته، لكن إذا كان الخطأ الذي ارتكبته أكثر جدية، فإن المسألة ليست بتلك السهولة وجنوحها تجاوز الحدود، جردها من الملابس اربط يدها واعطها ضرباً مبرحاً».

في 1897 كانت نسبة النساء المتعلّمات في روسيا 13,1%. كانت الفتيات تتلقين تعليماً مدته في المتوسط سنة واحدة، لأن مهمة المرأة الرئيسية هي العمل في المنزل والحقل والزواج.

ويقول نص آخر: «على المرأة أن تستشير زوجها في كل مناسبة وكل شيء؛ وإذا تلقت دعوة أو جاء أحد لزيارتها فذلك غير ممكن إلا إذا وافق زوجها؛ وعليها ألا تحدث ضيوفها إلا في القضايا المنزلية...»

ما الذي تحقق بفضل الثورة؟

مباشرة بعد انتصار ثورة أكتوبر أعلن البلاشفة المساواة التامة في القانون بين النساء والرجال. أقروا الحق في الطلاق والحق في الإجهاض (وهو الحق الذي لم تقدمه الرأسمالية حتى السبعينات، وما زال معلقا في العديد من البلدان). كما قاموا بعمل واع ومنظم لرفع مستوى وعي النساء ومستواهن الثقافي وإشراكهن في بناء النظام الجديد والحزب والمجتمع. عملوا على تمكين النساء من الحق في التصويت (سنة 1917 كانت الدمارك والنرويج البلدان الوحيدان اللذان يقران هذا الحق، أم في بريطانيا عام 1917 فقد كان ذلك الحق فقط لمن لهن أكثر 30 سنة، ولم تعط الحق في التصويت للنساء أقل من 30 سنة إلا عام 1926. بينما لم يتم إقرار الحق في الولايات المتحدة إلا سنة 1920، وسنة 1921 في السويد). هذا وقد كانت كولنتاي أول وزيرة في العالم آنذاك.

شرح البلاشفة كذلك في العمل على تحويل العمل المنزلي إلى عمل عمومي (إنشاء مطابخ عمومية ورياض أطفال وحضانات ومصابن عمومية، وما إلى ذلك) من أجل خلق الشروط المادية لتحقيق المساواة الفعلية وليس فقط في القوانين...

تحقق كل هذا في ظل ظروف تخلف رهيبه زادت الحرب الأهلية تخلفا، وفي عزلة تامة وحصار خانق. صحيح أنه حدثت بعد ذلك تراجعات بعد توطيد الردة الستالينية، لكنه رغم ذلك بقيت أوضاع النساء في الاتحاد السوفياتي أفضل بكثير من مثيلاتها في البلدان الرأسمالية الأخرى.

كانت النساء في الاتحاد السوفياتي تتمتعن بحق التقاعد عند 55 سنة، وتم القضاء على أي نوع من التمييز في الأجور. وكان يتمتعن بالحق في أجره الأمومة قبل 56 يوما على الولادة و56 يوما بعدها.

انتقل عدد النساء في التعليم العالي من 28% سنة 1927 إلى 43% سنة 1960 و49% سنة 1970. وقد كانت البلدان الأخرى الوحيدة التي لديها رقم أكثر من 40% هي فنلندا وفرنسا والولايات المتحدة.

وصارت نسبة النساء في مهنة التمريض 98% ومهنة الطب 75% والتعليم 75% وسنة 1950 كانت هناك 600 حاملة للدكتوراة في العلوم لتصلن 5600 سنة 1984. الخ.

هذا بعض ما حققته النساء بفضل الثورة البلشفية، وهو ما تحقق بفضل الصراع الطبقي الوجودي بين كل فئات الطبقة العاملة وعموم الفقراء ضد الرأسمالية، وليس عبر الصراع الجنسي أو التعاون الطبقي أو الندوات المخملية...

إننا نناضل من أجل أن يصير العمل المنزلي عملا عموميا، عبر تشييد

رياض أطفال وحضانات عمومية بجودة عالية ومتوفرة للجميع، ومطاعم عمومية بجودة عالية ومتوفرة للجميع، ومصابن عمومية بجودة عالية ومتوفرة للجميع، تتشغل فيها نساء ورجال بأجرة كافية لتلبية جميع الحاجيات المادية والثقافية وفي ظروف صحية.

لكن هذا مستحيل في ظل الرأسمالية. ليس لأنه مستحيل من الناحية التنظيمية أو أي سبب آخر. بل فقط لأنه غير مريح للرأسماليين، لذلك لا بد من إسقاط الرأسمالية ومصادرة الطبقة العاملة للثروات والشركات الكبرى ومفاتيح الاقتصاد وتسييرها بطريقة ديمقراطية عقلانية لصالح المجتمع بأسره ورفاهيته، وليس لخدمة أقلية من الطفيليات كما هو الحال الآن.

بذلك ستتخلص النساء، كل النساء، وليس فقط البرجوازيات والبرجوازيات الصغيرات، من العمل المنزلي المنهك جسديا وذهنيا، ويحرر قوى نصف المجتمع للمشاركة في الإنتاج والثقافة والسياسة.

في ظل الاقتصاد الاشتراكي المخطط بطريقة ديمقراطية عقلانية، سيصير من الممكن تقسيم ساعات العمل المتوفرة اجتماعيا على كل القادرين والقادرات على العمل، بحيث لا يبقى هذا الجنون الحالي المتمثل في وجود عاطلين بالملايين مقابل وجود عمال يشتغلون ساعات طويلة مرهقة.

لن تبقى هناك بطالة وسيصير من حق الجميع أن يعمل وأن يستمتع بأوقات الفراغ التي ستزداد طولا للمشاركة في مختلف نواحي الحياة.

هذا هو مشروعنا، وهو مشروع مبني على الصراع الطبقي الثوري من أجل بناء الاشتراكية. فيا أيتها الرفيقات الرفاق، أفكارنا هذه ليست مجرد أفكار جميلة، إنها أفكار ثورية نحملها لأننا نريد تغيير الواقع.

الرفيقات الرفاق، سيعطينا التاريخ خلال المرحلة التي ستفتتح أمامنا الكثير من الفرص لتغيير المجتمع وإسقاط نظام الهيمنة التي يحكم على ملايين البشر الفقراء، وخاصة النساء بالجوع والبطالة والبؤس، وبناء الاشتراكية في حياتنا.

لذا إذا كنتم تتفقون مع أفكارنا التحقوا بنا لكي تناضلوا معنا لكي نجعلها قوة مادية، أي نشرها بين الجماهير وبنبي القيادة الثورية التي ستمكنا من أن نتدخل بطريقة منظمة واعية في تلك الأحداث. ندعوكم إلى الالتحاق بنا لنبني الاشتراكية في حياتنا.

المسألة القومية في منطقتنا أي منظور للحل؟

المسألة القومية في منطقتنا، أي منظور للحل؟

إن المسألة القومية في العالم قديمة قدم الرأسمالية، منذ اتحاد الأسواق في بلد واحد، سواء بشكل طوعي أو قسري، من أجل متطلبات السوق والتنمية الرأسمالية. ولطالما احتلت تلك المسألة أهمية مركزية في النظرية الماركسية، منذ ماركس وإنجلز ومرورا ب لينين وتروتسكي ووصولاً لليوم.

اليوم، العائقان الأساسيان أمام تطور المجتمع البشري هما: الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والدولة القومية، ونحن سوف نتعامل مع المسألة الثانية اليوم. هذا ظهر بوضوح في أزمة الجائحة، أنه بينما كان من المفترض أن يتم تركيز كل الطاقات والمعرفة البشرية في خطة عالمية لمجابهة الجائحة، ما حدث هو العكس، تم إغلاق الحدود وتحولت الدولة القومية لقاطع طريق واستولت الدول على الشحنات الطبية لبعضها البعض، في مواجهة فيروس لا يحترم الحدود وإجراءات الهجرة وتأثيرات السفر، وهو ما كلف البشرية مئات الآلاف من الوفيات الزائدة، التي كان من الممكن تلافيها. نحن نعيش في عصر انحدار الرأسمالية والإمبريالية، في تلك المرحلة نشهد بروز وتكثيف كل التناقضات التي ظن العالم أنه تجاوزها بفعل الرأسمالية، وفي القلب منها المسألة القومية التي تبرز اليوم في أكثر أشكالها وحشية وتهدد بجر العالم كله للهمجية.

خلال الحرب العالمية الأولى، كتب لينين: «الإمبريالية هي أعلى مراحل الرأسمالية. في البلدان الأولى، تجاوز رأس المال حدود الدول القومية، واستبدل المنافسة بالاحتكار وخلق الظروف الموضوعية لتحقيق الاشتراكية»، طبقاً الوضع اليوم أكثر تقدماً مما لا يقاس عن أيام لينين، من حيث تطور قوى الإنتاج وتجاوزها للدولة القومية، وتطور الطبقة العاملة.

عاش العالم لعقود طويلة في ظل تنامي التجارة العالمية وسيطرة الاحتكارات وتقسيم العمل العالمي بشكل مذهل، ما يسمى بـ«العولمة»، وهذا من أهم النتائج التقدمية للنظام الرأسمالي، برغم البشاعات التي صاحبته العولمة وامتدادها، إلا أنها أرسى الأساس المادي لنظام اشتراكي عالمي، هذا النمو أدى لتلطيف تناقضات النظام الرأسمالي طيلة فترة تاريخية كاملة، على الأقل في البلدان الرأسمالية المتقدمة. كل هذا بدأ يصل اليوم لحدوده، بل ومهدد بالسير في عكس اتجاهه، حيث نشهد تصدع العولمة وزيادة الحمائية والقومية الاقتصادية.



تاريخ الرأسمالية كله هو تاريخ تطور قوى الإنتاج وتمردها على حدود الدولة القومية، في شكل أزمات وحروب إقليمية وعالمية، وضم قسري للأراضي والأسواق واستعمار عسكري واقتصادي... الخ. واليوم في أعماق وأعمق أزمة يشهدها النظام الرأسمالي العالمي عادت المسألة القومية للظهور مجدداً، ليس فقط في الشرق الأوسط ولكن حتى في أوروبا والبلدان الرأسمالية المتقدمة، أزمة بريطانيا وإيرلندا الشمالية وويلز واسكتلندا، الحرب الأهلية في جنوب أوكرانيا المستمرة منذ سنين متضمنة المسألة القومية، إسبانيا وكاتالونيا والباسك وغاليسيا. إذاً المسألة القومية ليست مسألة شرق أوسطية كما يبدو، وإنما مسألة متعلقة بالنظام الرأسمالي بامتياز.

الآن، لنأخذ لمحة تاريخية عن المسألة القومية بشكل عام، وكيفية تعامل الماركسيين معها في الأزمنة المختلفة، بدءاً من مؤسسي الاشتراكية العلمية، كارل ماركس وفردريك إنجلز، هذا قبل أن تنتقل لمناقشة الوضع في منطقتنا لكي نرسي أساس نظري يمكننا البناء عليه.

نشأة الدولة القومية

يعتقد أغلبية الناس أن الدولة القومية، كمفهوم وشكل، كانت دائماً موجودة كما هي عليه اليوم، لكن هذا ليس صحيحاً. الدولة القومية هي شيء حديث نسبياً في عمر البشر، حوالي 300 سنة فقط كحد أقصى، مفهوم الأمة في حد ذاته لم يكن موجوداً منذ القدم، باستثناءات قليلة للغاية تكاد لا تكمل أصابع اليد الواحدة. بالتالي الدولة القومية، مثلها مثل أي ظاهرة، ظهرت في ظروف معينة وسوف تختفي في ظروف معينة.

في الواقع، إن الدولة القومية كما هي موجودة الآن هي نتاج للرأسمالية التي تحتاج لسوق وطني موحد، كسر القيود الجهوية والمحلية، وطريق واحد، أنظمة ضرائب وطنية، نظام مالي موحد، مقاييس واحدة. وهو ما كان يمثل خطوة مهولة للأمام في ذلك الوقت، تجميع قوى الإنتاج في دولة وطنية واحدة مهمة لتقديمية للغاية وتاريخية قامت بها الرأسمالية في مرحلة صعودها.

لذا، فالمسألة القومية، من وجهة نظر تاريخية، تتعلق بمهام الثورة البرجوازية الديمقراطية، وليست الثورة الاشتراكية، ولا تكون جزء من برنامج الثورة الاشتراكية إلا في البلدان والسياقات المتخلفة، التي لم تقوم الرأسمالية فيها بإنجاز مهامها. كان تأسيس الدولة القومية تطور تقدمي وثورى للغاية، ولم يتحقق بشكل سلمي وهادئ. على سبيل المثال، هولندا، وهي أول دولة قومية في أوروبا وأول أمة أوروبية حقيقية، تشكلت نتيجة ثورة برجوازية أخذت شكل حرب تحرير وطنية ضد الإمبراطورية الإسبانية في القرن السادس عشر، الولايات المتحدة تشكلت على

أساس حرب تحرير وطنية في القرن الثامن عشر، وتوطدت دعائمها عبر حرب أهلية دامية استمرت طوال ستينيات القرن التاسع عشر، كل الأمم والدول القومية في أوروبا تشكلت من رحم الثورة الفرنسية والحروب النابليونية.

ماركس وإنجلز والمسألة القومية

حظيت المسألة القومية باهتمام بالغ من ماركس وإنجلز، وتناول ماركس في كثير من الكتابات المسألة القومية في بولندا وإيرلندا التي شغلت الحركة العمالية الأوروبية طوال القرن التاسع عشر. وعندما ننظر لاشتباك ماركس مع تلك المسألتين سنرى أنه غير وجهة نظره فيهما، قد يبدو أن هذا تناقض، ولكن الحقيقة أن ماركس وإنجلز، ومن بعدهم كل الماركسيين، لم يعتبروا مبدأ حق الأمم في تقرير مصيرها مبدأ مطلق أو جامد بل نسبي ويجب أن يتم تناوله بشكل دياكتيكي.

• إيرلندا

كان موقف ماركس وإنجلز محدودًا بشكل كامل على أسس طبقية، برغم

تعاطفهما الطبيعي مع الشعب الإيرلندي المضطهد، لكنهم كانوا دائمًا ما يخضعون القادة البرجوازيين والبرجوازيين الصغار الإيرلنديين لانتقادات لاذعة وشرسة، لدرجة أن هؤلاء كانوا أحيانًا يصفون ماركس وإنجلز بأنهم خائنين للشعب الإيرلندي.

أوضح ماركس وإنجلز منذ البداية أن التحرر الوطني لإيرلندا مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بمسألة التحرر الاجتماعي، لا سيما الحل الثوري لمشكلة الأرض.

في قلب موقف ماركس وإنجلز كان هناك منظور اتحاد طوعي لإيرلندا وإنجلترا واسكتلندا وويلز. وكان هذا المنظور دائمًا مرتبطًا بمنظور تولي العمال السلطة. وهذا بدوره يتطلب الدفاع غير المشروط عن وحدة الطبقة العاملة لتلك الشعوب. كتب إنجلز في يناير 1848:

«يجب على الشعب الإيرلندي أن يناضل بقوة، وبالتعاون الوثيق مع الطبقة العاملة الإنجليزية والشارتيين، من أجل الفوز بالنقاط الست لميثاق الشعب - البرلمان السنوية، والاقتراع العام، والتصويت عن طريق الاقتراع، وإلغاء أهلية الملكية لأعضاء البرلمان، ومصروفات النواب، وإنشاء دوائر انتخابية متساوية. فقط بعد الفوز بهذه النقاط الست، لن

يكون لإلغاء [الاتحاد] أي ميزة لإيرلندا». (Engels, Feargus O'Connor and the Irish People, 9 January 1848, our emphasis)

فيما بعد، قدم ماركس وإنجلز دعمًا نقديًا، لبعض الوقت، للفينيين البرجوازيين الصغار في إيرلندا. كان هذا طبيعيًا وصحيحًا في وقت لم تكن فيه الحركة العمالية موجودة بعد في إيرلندا التي ظلت مجتمعًا زراعيًا بأغلبية ساحقة حتى السنوات الأولى من القرن العشرين. لكن ماركس وإنجلز لم يتصرفا قط كحاملي لواء الفينيين أو القومية الإيرلندية، لكنهم تبنا دائمًا موقفًا طبقيًا مستقلًا. وانتقدوا بشدة التكتيكات المغامرة التي كان يتبناها الفينيون، وميولهم الإرهابية المسلحة، وضيق أفقهم القومي، ورفضهم قبول الحاجة إلى الارتباط بالحركة العمالية الإنجليزية. على الرغم من حقيقة أن الفينيين كانوا الجناح الأكثر تقدمًا للحركة الديمقراطية الثورية الإيرلندية، وحتى أنهم أظهروا ميولًا اشتراكية، لكن لم يكن لدى ماركس وإنجلز أي أوهام حولهم. كتب إنجلز إلى ماركس في 29 نوفمبر 1867:

«فيما يتعلق بالفينيين، أنت محق تمامًا. يجب ألا تجعلنا وحشية الإنجليز

ننسى أن قادة هذه العصبة هم في الغالب أغبياء ومستغلون جزئياً ولا يمكننا بأي حال من الأحوال تحميل أنفسنا المسؤولية عن الحماقات التي تحدث في كل مؤامرة. وهم بالتأكيد سيحدثون الكثير منها».

سرعان ما ثبت إن إنجلز كان على حق. بعد أسبوعين فقط من هذه الرسالة، يوم 13 ديسمبر 1867، قامت مجموعة من الفينيين بتفجير في سجن كليركينويل في لندن في محاولة فاشلة لتحرير رفاقهم المسجونين. وأدى الانفجار إلى تدمير عدد من المنازل المجاورة وإصابة 120 شخصاً. كما كان متوقعاً، أطلق الحادث العنان لموجة من المشاعر المعادية لإيرلندا بين السكان الإنجليز. في اليوم التالي للتفجير كتب ماركس ساخراً إلى إنجلز:

«آخر عمل للفينيين في كليركينويل كان شيئاً غيباً للغاية. إن جماهير لندن، الذين أبدوا تعاطفاً كبيراً مع إيرلندا، سوف يجنون بواسطة هذا العمل ويدفعون إلى أحضان حزب الحكومة. لا يمكن للمرء أن يتوقع أن تسمح بروليتاريا لندن بتفجير نفسها تكريماً للمبعوثين الفينيين. هناك دائماً نوع من النكبة في مثل هذه المؤامرات السرية والميلودرامية».

يمكننا أن نرى من هذه السطور ما كان يعتقد ماركس وإنجلز بشأن التكتيكات الإرهابية للفينيين، الذين كانوا فعلاً أفضل وأشجع الممثلين لحركة التحرر الوطني الإيرلندية. برغم دعم وتعاطف ماركس وإنجلز اللامحدود مع الشعب الإيرلندي، الذي تصرف الإمبريالون البريطانيون معه بمنتهى الوحشية لقرون. لدينا هنا مثال كلاسيكي يحدث في كل مكان وزمان فيما يتعلق بمحاولات التحرر الوطني، دولة إمبريالية قوية بجيش جبار تضطهد شعباً صغيراً أعزلاً، ثم قال بعض الناس "العمليون" للغاية من الأمة الإيرلندية المضطهدة، كما في أي مكان آخر: "يجب أن يحدث شيء" و"يجب عمل شيء ما" و"يجب أن نرد الصاع صاعين" و"القوة هي الحل"، وما يعنيه ذلك هو تفجير القنابل في بريطانيا. كان هذا خطأ فادحاً يصب في مصلحة الإمبريالية البريطانية.

لكن، إذا سمح ماركس وإنجلز لأنفسهم أن يكتبوا مثل هذه العبارات القاسية عن الفينيين، تخيلوا فقط ما كانوا سيقولونه عن التكتيكات الإرهابية للجيش الجمهوري الإيرلندي التي استمرت على مدى ثلاثين عاماً، التي إذا قمنا بمقارنة بسيطة بينها وبين "فئات كليركينويل" تصبح الأخيرة مجرد لعبة أطفال. أدت سياسة الجيش الجمهوري الإيرلندي إلى مأزق كامل مع نتائج سلبية للطبقة العاملة والاشتراكية. ما هي نتيجة تكتيكات الجيش الجمهوري الإيرلندي؟ ثلاثة آلاف قتيل على الأقل، ضاع جيل كامل، وفُسمت الطبقة العاملة على أسس قومية ودينية لمدة طويلة. كانت هذه هي النتيجة المباشرة لحملة الإرهاب الفردي التي

شنها الجيش الجمهوري الإيرلندي.

إن السمعة الأكثر رجعية للإرهاب الفردي، الذي لا يضعف الدولة البرجوازية، بل يقويها، هو أنه يعمل على تقسيم الطبقة العاملة وإضعافها في مواجهة المستغلين الحقيقيين. كانت هذه بلا شك أضعف نقطة لدى الفينيين والتي انتقدها إنجلز عندما كتب بشكل لاذع أنه «بالنسبة لهؤلاء النبلاء فإن الحركة العمالية برمتها بدعة محضة ويجب ألا يُسمح للفلاح الإيرلندي بأي شكل من الأشكال أن يعرف أن العمال الاشتراكيين هم حلفاءه الوحيدون في أوروبا». (رسالة إنجلز إلى ماركس، 9 ديسمبر 1869).

بطبيعة الحال، كان ماركس وإنجلز مدافعين حازمين عن الشعب الإيرلندي وحقه في تقرير مصيره بما في ذلك الاستقلال، وكانوا مناهضين بشكل كامل للإمبريالية البريطانية وهيمنتها على إيرلندا، بكل المجازر والفظائع التي صاحبت تلك الهيمنة، لكنهما فعلاً ذلك دائماً من وجهة اشتراكية أممية وليست قومية. شددوا دائماً على الصلة بين مصير إيرلندا والثورة العمالية في إنجلترا. من وجهة نظر ماركس، كانت المسألة القومية الإيرلندية جزء من الصورة الأوسع لمنظور الثورة الاشتراكية العالمية.

بدءاً من عام 1860 أصبح ماركس يدافع عن الاستقلال الإيرلندي، وهذا ليس لسبب أخلاقي أو عاطفي، بل لأنه توصل إلى استنتاج مفاده أن المصالح الإنجليزية، التي كانت أهم قاعدتها في إيرلندا، يمكن بسهولة هزيمتها من قبل حركة ثورية قائمة على أساس الفلاحين الإيرلنديين التي كان فيها مطلب تقرير المصير القومي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالحل الجذري لمسألة الأرض. أوضح ماركس في رسالة إلى الجمعية الأممية كتبت في مارس 1870: «إذا كانت إنجلترا هي حصن الملاكين العقاريين والرأسمالية الأوروبية، فإن النقطة الوحيدة التي يمكن للمرء أن يضرب فيها إنجلترا الرسمية بشدة هي إيرلندا».

ويخلص ماركس في نفس الرسالة إلى أن: «قرارات المجلس العام بشأن العفو الإيرلندي لا تعمل إلا كمقدمة لقرارات أخرى ستؤكد أنه، بصرف النظر عن العدالة الدولية، فإن تحرر الطبقة العاملة الإنجليزية هو شرط مسبق لتغيير الاتحاد القسري الحالي، (أي استبعاد إيرلندا). إلى كونفدرالية متساوية وحررة، إن أمكن، أو انفصال تام إذا لزم الأمر.» (See The Minutes of the General Council of the First International, 1868-70)

وهنا نلاحظ من حديث ماركس وكيف عبر عن الموقف العمالي والأممي بمنتهى الوضوح والدقة عدة نقاط، أولاً، أنه لا يمكن النظر إلى المسألة الإيرلندية - والمسألة القومية بشكل - معزلة عن منظور الثورة الاشتراكية

العالمية، التي ننظر إليها على أنها جزء لا يتجزأ منها. ثانيًا، أنه كان ينظر إلى المسألة الأيرلندية على أنها نقطة انطلاق للثورة الاشتراكية في إنجلترا، وليست هي المنتهي في حد ذاتها. ثالثًا، أن ماركس لم يعتبر أبدًا أن التحرر الوطني لإيرلندا يجب أن يؤدي بالضرورة إلى الانفصال عن بريطانيا، بالعكس آخر جملة في رسالته واضحة: «إلى كونفدرالية متساوية وحررة، إن أمكن، أو انفصال تام إذا لزم الأمر.»، وهذا يعتمد على موقف الطبقة العاملة الإنجليزية ومنظور ثورة اشتراكية ناجحة في إنجلترا.

أظهر التاريخ أن ماركس وإنجلز كانا محققين في تقييمهما للقوميين البرجوازيين والبرجوازيين الصغار في إيرلندا. في عام 1922، خانت البرجوازية القومية الأيرلندية نضال التحرر الوطني بالموافقة على التقسيم بين الشمال والجنوب. منذ ذلك الحين، أظهر القوميون البرجوازيون الصغار عدم قدرتهم المطلقة على حل "مسألة الحدود". لقد ثبت أن تكتيك الإرهاب الفردي، الذي انتقده ماركس وإنجلز بشدة، يؤدي إلى نتائج عكسية وعاجز بشكل كامل. بعد عقود طويلة من إتباع ما يسمى بـ "الكفاح المسلح" في إيرلندا الشمالية، أصبح توحيد إيرلندا اليوم بعيدًا أكثر من أي وقت مضى. السبيل الوحيد لحل ما تبقى من المسألة القومية في إيرلندا هو على أساس سياسة طبقية واشتراكية وأمية - سياسة ماركس وإنجلز والثوري العمالي العظيم وشهيد الطبقة العاملة جيمس كونولي. إن المسألة القومية في إيرلندا ستحل فقط من خلال التحول الاشتراكي للمجتمع، وإلا فلن يتم حلها على الإطلاق.

لينين: حول المسألة القومية

كانت روسيا ما قبل ثورة أكتوبر 1917 بلد متخلف شبه إقطاعي معتمد بشكل كبير على الإمبريالية الأجنبية، أكثر تخلفًا من العديد من ما يسمى بلدان "العالم الثالث" اليوم. في روسيا تلك احتلت المسألة القومية مكانة مركزية في الساحة السياسية. على الرغم من أن روسيا القيصرية كانت تحب إخفاء سياستها التوسعية أحيانًا كثيرة تحت عباءة حماية الأمم الصغيرة المضطهدة في البلقان، إلا أنها كانت في الحقيقة سجنًا للقوميات.

كان للحزب البلشفي منذ البداية موقف دقيق وواضح تجاه المسألة القومية، وهذا كان ضروريًا لكسب الجماهير، وبشكل خاص الفلاحين، ولولا تبني الموقف الماركسي الصحيح من تلك لما كان استطاع الحزب البلشفي من قيادة الجماهير للنصر. تاريخيًا، كانت المسألة القومية والمسألة الزراعية مرتبطة بشكل وثيق. في بعض الأحيان يفشل اليساريين في فهم تلك المسألة، أنه من أجل كسب الجماهير الفلاحية لصف الثورة لابد من استخدام مطالب انتقالية ودعم المطالب الديمقراطية، مثل

مطلب حق تقرير المصير، لكن في نفس الوقت هذا يجب أن يكون جزء من نضال الطبقة العاملة وحزبها للفوز بقيادة الجماهير ضد الأحزاب والتيارات البرجوازية والقومية.

• مسألة طبقية

المسألة القومية، مثل جميع المسائل الاجتماعية الأخرى، هي في الأساس مسألة طبقية. كانت هذه وجهة نظر لينين، ووجهة نظر أي ماركسي حقيقي. يشرح لينين:

«كل ثقافة قومية تحتوي على عناصر، حتى وإن لم تكن متطورة، من الثقافة الديمقراطية والاشتراكية، لأنه يوجد في كل أمة جماهير كادحة ومستغلة، تؤدي ظروفها المعيشية لا محالة إلى الإيديولوجية الديمقراطية والاشتراكية. ولكن لكل أمة أيضًا ثقافة برجوازية (ومعظم الأمم لديها ثقافة المئات السود وثقافة رجال الدين أيضًا) التي لا تأخذ شكل "العناصر" فحسب، بل هي الثقافة السائدة. لذلك، فإن "الثقافة الوطنية" العامة هي ثقافة مالكي الأرض، رجال الدين والبرجوازية». (Critical Remarks on LCW، the National Question، October-December 1913، vol. 20.)

ألف - باء بالنسبة لأي ماركسي أن الأفكار السائدة في أي مجتمع هي أفكار الطبقة السائدة والحاكمة. دائمًا ما كان يصر لينين على أن قبول "الثقافة الوطنية" بشكل عام ليس أكثر ولا أقل من قبول هيمنة البرجوازية على الأمة. المسألة القومية هي مسألة طبقية. يجب على الماركسيين ألا يتجاهلوا التناقضات الطباقية في أي مجتمع، بل على العكس، أن يبرزوها في المقدمة. هذا شيء أساسي وملزم في الأمم المضطهدة كما في حالة الأمم الظالمة.

دائمًا ما كان لينين عنيدًا للغاية في تلك المسألة، وكان العنصر الرئيسي في طرحه هو الحاجة إلى توحيد العمال والجماهير المضطهدة ضد البرجوازية بشكل عام.

إذاً المنطلق الأساسي لسياسة لينين تجاه المسألة القومية هو الاستقلال الطبقي، وهذه مسألة مهمة، لأن الاضطهاد القومي لا يصيب الطبقة العاملة فقط، بل الشعب المضطهد بأسره، برغم أن العمال هم أكثر من يتضرروا منه لكنهم ليسوا وحدهم في ذلك، وبالتالي هناك إمكانية دائمة لظهور نزعات برجوازية وبرجوازية صغيرة في الأمم المضطهدة.

تعامل لينين دائمًا مع المطالب القومية من منطلق سلبي، لقد أوضح البلاشفة الروس دائمًا أنهم ضد كل أشكال الاضطهاد القومي. كان بالنسبة

كان لدي لينين وماركس رأي سلبي اتجاه ضيق الأفق للأمم الصغيرة المضطّدة، كان كلاهما دائماً في صالح أكبر الدول الممكنة - وكانت جميع الاعتبارات الأخرى متساوية. لقد دافعوا عن إلغاء الحدود وليس إقامة حدود جديدة. لقد دافعوا عن اختلاط السكان وحتى الاندماج (طالما كان ذلك طوعياً بالطبع)، ولم يدفعوا على الإطلاق لتمجيد لغة وثقافة أمة مقابل أخرى. وهذه سياسة مختلفة تماماً عن سياسة هؤلاء الذين يصفون أنفسهم بأنهم "ماركسيون" و"ثوريون" في منطقتنا، الذين لا يفوتون فرصة لحمل لواء القومية الرجعية بحجة نصر المظلومين. إن طمس الخط الفاصل بين الماركسية والقومية هو انتهاك لكل شيء دافع عنه لينين. وقف لينين بحزم مع الأممية العمالية و ضد القومية بأي شكل تنكرت فيه، وهذا لا يتناقض مع معارضته لكل أشكال الاضطهاد القومي.

• حول شعار "حق الأمم في تقرير مصيرها"

كان شعار "حق الأمم في تقرير مصيرها" شعاراً مركزياً بالنسبة إلى لينين، لكنه تناول ذلك الشعار بشكل دياكتيكي ومتعدد الجوانب، ولم يعتبره إطلاقاً حقاً مطلقاً، أعرف أن هذا يبدو مفاجئاً بالنسبة للكثيرين الذين يدعون بتبنيهم ذلك الشعار نقلاً عن لينين، والذين أثبتوا أنهم لم يفهموا إطلاقاً ما كتبه. إن دفاع لينين عن حق تقرير المصير هو ألف - باء بالنسبة للماركسي الحقيقي، لكن بعدها تأتي بقية الأبجدية، التي بدونها لا يستطيع المرء أن يقول أنه يعرف القراءة والكتابة.

إن الديالكتيك، كما أوضح لينين مرات عديدة، يتعامل مع الظواهر بطريقة شاملة. إن تجريد عنصر واحد في معادلة معقدة، وتغليبه على جميع العناصر الأخرى، هو طريقة طفولية في استخدام الديالكتيك، هذا لو افترضنا حسن النوايا. هذه الطريقة تقود في السياسة، وخاصة في المسألة القومية، بشكل مباشر إلى الدفاع عن القومية الرجعية والتخلي عن الاشتراكية. المسألة القومية مسألة معقدة بطبيعتها، ويجب أن يتحسس الماركسيون خطواتهم فيها، أي ميل أو مجرد نزوع خاطئ قد يؤدي إلى ضياع البوصلة بشكل كامل.

حق الأمم في تقرير مصيرها هو مطلب ديمقراطي ويؤيده الماركسيون بالطبع، كما ندعم كل المطالب الديمقراطية الأخرى، لكن مجدداً ندعم حق تقرير المصير ليس مطلقاً بالنسبة للماركسيين، فهي مسألة تخضع دائماً لمصالح الطبقة العاملة والنضال من أجل الاشتراكية.

لهم يكفي أن يقولوا ما يعارضونه: نحن نعارض كل أشكال الاضطهاد القومي واللغوي والاثني، وسوف نكافح ضد كل أشكال القهر القومي. وهذا كاف تماماً لتيار عمالي يرغب في الدفاع عن سياسة ديمقراطية ثابتة، مع الحفاظ على استقلاليته الطبقيّة.

في كل كتابات لينين حول المسألة القومية هناك نقد لا يلين ليس فقط للبرجوازية القومية، ولكن أيضاً للبرجوازية الصغيرة القومية. هذا ليس من قبيل الصدفة. كانت فكرة لينين بأكملها قائمة على أن الطبقة العاملة يجب أن تضع نفسها على رأس الأمة من أجل قيادة الجماهير إلى التحول الثوري للمجتمع.

كتب لينين في "ملاحظات نقدية على المسألة القومية":

«إن الواجب المحدود للماركسي هو التمسك بأكبر ديمقراطية حازمة وثابتة تجاه جميع نقاط المسألة القومية. المهمة هي في الأساس مهمة سلبية. لكن البروليتاريا لا تستطيع أن تذهب أبعد من ذلك في دعم القومية، لأنه بعد ذلك يبدأ النشاط "الإيجابي" للبرجوازية التي تناضل من أجل تقوية القومية.»

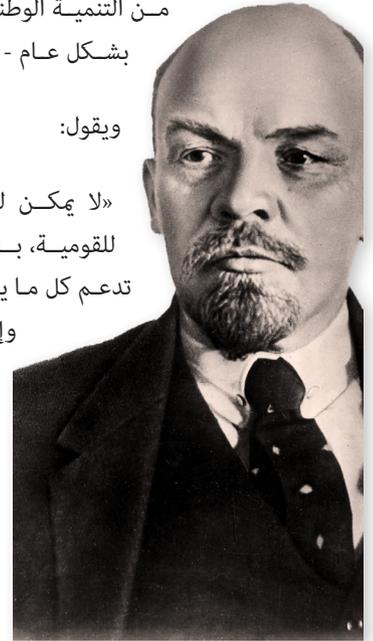
وأضاف:

«نناضل ضد كل اضطهاد قومي - بالتأكيد نعم. نناضل من أجل أي نوع من التنمية الوطنية، من أجل "الثقافة الوطنية" بشكل عام - بالتأكيد لا.»

ويقول:

«لا يمكن للبروليتاريا أن تدعم أي ترسيخ للقومية، بل على العكس من ذلك، فهي تدعم كل ما يساعد على طمس الفروق القومية وإزالة الحواجز الوطنية، وتدعم كل ما يجعل الروابط بين القوميات أقرب وأوثق أو تؤدي إلى اندماج الأمم. إن التصرف بشكل مختلف يعني الوقوف في صف النزعة القومية الرجعية.»

(LCW, Critical Remarks) on the National Question,



وهذا نفس النهج الذي نتبعه في دعم كل المطالب الديمقراطية. يضرب تيد غرانت وآلان وودز في كتابهما "الماركسية والمسألة القومية" مثال ملفت للنظر:

«على سبيل المثال، الحق في الطلاق هو مطلب ديمقراطي ندعمه أيضًا. مما يتكون هذا الحق؟ هذا يعني أنه يمكن للرجل والمرأة العيش معًا طالما أنهما سعداء. أما إذا انقطعت العلاقة بين شخصين فلهما الحق في الانفصال. لا أحد يستطيع إجبارهما على العيش معًا. أو دعونا ننظر في الحق في الإجهاض. من ماذا يتكون ذلك؟ للمرأة الحق في أن تقرر ما إذا كانت ستبقى على طفل أم لا، لأنه من الواضح لنا أن للمرأة الحق في التصرف في جسدها كما تراه مناسبًا. نحن ندافع عن هذه الحقوق الديمقراطية، لكن هل نقول إن الطلاق أو الإجهاض أمور جيدة في حد ذاتها؟ هل نقول إنه يجب على الجميع الإجهاض أو يجب الطلاق على كل زوجين؟ سيكون ذلك سخيفًا. الطلاق والإجهاض ليسا من الأشياء الجيدة، ولكن في ظل ظروف معينة قد يكونان أهون الشرين. ما ندافع عنه ليس الطلاق ولا الإجهاض في حد ذاتهما، ولكن فقط الحق في الطلاق والإجهاض. إنه نفس الشيء مع حق تقرير المصير. هناك فرق كبير بين دعم حق تقرير المصير ودعم تقرير المصير - بمعنى الانفصال - على هذا النحو. إنه الفرق بين السياسة الماركسية والقومية البرجوازية الصغيرة.»

لم تكن سياسة لينين هي الانفصال أصلاً، بل بالأحرى كانت الاتحاد الطوعي. إن شعار "حق الأمم في تقرير مصيرها" لم يكن دعماً للانفصال، بل كان جزءاً لا يتجزأ من النضال ضد الانفصال، استخدمه لينين بطريقة جدلية رائعة، ليس لتقسيم العمال، بل على العكس للتقريب بينهم، لتبديد الضغائن والشكوك المتبادلة لإرساء أساس الوحدة الحقيقية الطوعية بين الأمم.

لنأخذ مثلاً حديثاً، الكورد في شمال العراق دائماً ما كانوا يشعرون بقره قومي، وضغط القوميون الكورد من أجل الانفصال، وهو ما حصلوا عليه في شكل فيدرالية، لم تجلب إلا الفرقة والويلات للشعب الكوردي تحت حكم القوميون الكورد (وسوف نتعامل مع تلك المسألة لاحقاً). الموقف الماركسي حينها الذي يجب أن يتبناه الماركسي الكوردي والعراقي: نعم، من حقكم أن تقررروا مصيركم، ونحن ندعم هذا الحق، لكننا نعتبر أن الانفصال في حد ذاته لن يأتي بالخير للكورد ولشعب العراق بشكل عام. نحن ندافع عن كوردستان اشتراكية في عراق اشتراكية، مع حقوق قومية ولغوية متساوية.

لم ينظر لينين بأي حال من الأحوال إلى حق تقرير المصير على أنه دواء

سحري قابل للتطبيق عالمياً في جميع الظروف. هذه الحماسة تم تبنيها لاحقاً من قبل المجموعات التي ترفع زوراً راية الماركسية واللينينية دون أن تمتلك أدنى فكرة عنهم. مجددًا، لم يعتبر لينين حق تقرير المصير حقاً مطلقاً، خارج الزمان والمكان، ولكن فقط جزء من صراع الطبقة العاملة لإسقاط الرأسمالية، وخاضعاً بشكل صارم لذلك النضال، حيث القرار الصحيح في وقت معين قد يصبح غير مناسب تمامًا في وقت آخر، إنه يعتمد على الظروف الملموسة لكل حالة وانعكاساتها على قضية الطبقة العاملة والثورة الاشتراكية العالمية.

هناك حالة واحدة يوضح فيها لينين أننا يجب فيها أن لا نؤيد حق الأمم في تقرير المصير: عندما يعني ذلك أنه سيتم جر العمال إلى الحرب.

لنأخذ مثال حديث على ذلك، الاضطهاد القومي الذي عانت من القومية الروسية في جنوب أوكرانيا من قبل حكومة كييف المدعومة من الإمبريالية الغربية، هنا في هذه الحالة وفي الطرف العالمي الحالي، كفاح تلك القومية من أجل الاستقلال أدى لدخول روسيا وإشعال حرب بالوكالة بينها وبين الولايات المتحدة والنااتو. هنا، يجب على الماركسيين في تلك المناطق إخضاع مسألة تقرير مصيرهم لمنظور الثورة في روسيا وأوكرانيا وأوروبا بشكل عام، بدلاً من ذلك ما حدث أنه في سعي قوميون الدونباس الرجعيون وراء هدف خلق المدينة الفاضلة انحدروا إلى القومية الضيقة الأفق وتحالفوا مع بوتين والبرجوازية الروسية.

• المسألة اليهودية ووحدة المنظمات العمالية

تعرض اليهود في روسيا للقمع الوحشي من خلال التمييز المنهجي، وأجبروا على العيش منفصلين في مستنقع المستوطنات، وتعرضوا لمذابح دموية دورية. هنا لدينا مثال عن القمع في أبشع صورته وأكثرها وحشية.

أوضح لينين دائماً أنه من واجب العمال النضال ضد برجوازياتهم. هذا يعني كل العمال - حتى الأكثر اضطهاداً. لهذا السبب، رفض الاشتراكيون الديمقراطيون الروس دائماً مطالب البوند لتنظيم العمال اليهود بشكل منفصل وبعبء عن العمال الروس، وأن يكون للبنود وحده الحق في التحدث باسم العمال اليهود حصراً.

حقيقة أن اليهود عانوا من أفظح أشكال الاضطهاد لم تكن حجة كافية بالنسبة للبلاشفة. طرح البوند شعار الاستقلال الذاتي القومي الثقافي، لكن هذا لم يكن فقط شعاراً رجعيًا وإنما غير منطقي أصلاً في حالة اليهود في روسيا. مع تبعثر السكان، لم يتمكن اليهود الذين يسكنون المدن في الغالب

من الإشارة إلى منطقة محددة بوضوح لوجودهم - وهو أحد الشروط الأولية لوجود أمة. كانت فكرة الاستقلالية القومية الثقافية هي توحيد السكان اليهود المشتتين حول المدارس والمؤسسات اليهودية الخاصة. هذا المطلب، الذي وصفه تروتسكي بأنه يوتوبيا رجعية، كان سيؤدي إلى تعميق عزل اليهود عن بقية السكان وزيادة التوتر والاحتكاكات الإثنية.

على الرغم من أن اليهود كانوا يفتخرون إلى صفات الأمة، ولم يعتبرهم لينين أبداً كذلك، إلا أنه بعد ثورة أكتوبر قدم البلاشفة حق تقرير المصير لليهود، وتم منحهم وطنًا يمكنهم الهجرة إليه إذا رغبوا في ذلك (ليس في فلسطين هذه المرة وإنما داخل حدود الاتحاد السوفيتي)، إلا أن القليل منهم اختار القيام بذلك. كان هذا أفضل بكثير من إقامة دولة يهودية في فلسطين، على أرض عاش فيها العرب لأكثر من ألف عام، مما تسبب في إراقة دماء لا نهاية لها وحروب في الشرق الأوسط مازالت مستمرة حتى الآن. كانت إقامة دولة إسرائيل عملاً رجعيًا عارضه الماركسيون الحقيقيون في ذلك الوقت. حذر تروتسكي مقدّمًا من أن ذلك سيكون فخًا قاسيًا للشعب اليهودي، وقد أظهر تاريخ الـ75 عامًا الماضية أن هذا صحيح.

لطالما كان أنصار الصهيونية في روسيا أقلية صغيرة. كان عدد كبير من كوادرات الحركة الثورية في روسيا من أصل يهودي، لأن المثقفين والعمال اليهود الأكثر تقدمًا أدركوا أن مستقبلهم يعتمد على إعادة بناء ثورية للمجتمع في روسيا. تبين أن هذا صحيح. في روسيا بعد ثورة أكتوبر، حقق اليهود التحرر المدني الكامل والمساواة الكاملة. لقد كانوا راضين عن هذا، ولهذا السبب وافق عدد قليل جدًا منهم على عرض وطن داخل حدود الدولة السوفيتية.

إذًا، كما يشير تروتسكي بشكل صحيح، فإن حق تقرير المصير لم يكن سوى نصف موقف لينين من المسألة القومية، كان النصف الآخر معارضة شديدة لأي تقسيم للحركة العمالية على أسس قومية. يجب أن نميز بوضوح بين هذين العنصرين. حق تقرير المصير هو مطلب ديمقراطي - أو بمعنى أصح مطلب برجوازي ديمقراطي. نصف البرنامج يخص الأمة ككل. ولكن فيما يتعلق بالطبقة العاملة لم يكن مطروح على الإطلاق مسألة تقسيم المنظمات العمالية على أسس قومية.

لنكن واضحين: إن إنشاء منظمات منفصلة لمجموعات قومية أو إثنية مختلفة في البلدان والدول متعددة القوميات هو عمل إجرامي لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تفتيت وإضعاف الحركة العمالية. إن محاربة العنصرية والشوفينية في القومية السائدة شيء، وتقسيم الطبقة العاملة على أسس

قومية أو دينية أو إثنية شيء آخر تمامًا. إن أهم سلاح في يد الطبقة العاملة هو سلاح الوحدة، ويجب أن نتمسك بهذا السلاح بأي ثمن. نحن نعارض جذريًا تقسيم الطبقة العاملة على أساس القومية أو الإثنية أو اللغة أو الدين أو أي شيء آخر، بعبارة أخرى نحن نتخذ موقفًا طبقياً صارمًا لا حياد عنه.

• المسألة القومية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المسألة القومية مسألة ذات أهمية قصوى في منطقتنا الغنية بالقوميات المتعددة، عرب وكورد وأمازيغ وبدو وآشوريين وأزيديين وأرمن وإسرائيليين، والعديد من القوميات الصغيرة الأخرى. في الحقيقة لا أفق لانتصار الثورة الاشتراكية في المنطقة بدون حل المسألة القومية العالقة حتى الآن، ولا أفق لحل المسألة القومية والقضاء على القهر القومي والخروج من آتون العنف والضغائن القومية والهمجية في المنطقة إلا بانتصار الثورة الاشتراكية.

المسألة القومية اليوم مسألة شديدة التعقيد، اليوم لدينا دول كثيرة غير متجانسة قومياً في منطقتنا، نتيجة التقسيم التعسفي للحدود القومية بفعل الإمبريالية، بأحقاد قومية متصاعدة في عصر انحطاط الرأسمالية، ومع ذلك وفي نفس الوقت هناك تداخل واضح ديمغرافي وثقافي بين القوميات المختلفة داخل حدود الدولة الواحدة في الأغلبية الساحقة من البلدان متعددة القوميات في المنطقة، ويجب أن نكون حذرين في تلك المسألة، كما قلنا نحن نتعامل مع حق تقرير المصير وفقاً للظروف الملموسة في كل حالة، ووفقاً للمصالح الطبقيّة التي تعبر عنها وتأثيرها على الطبقة العاملة والثورة العالمية.

تتلاعب الإمبريالية دائماً بشعار تقرير المصير وتستخدمه الاستخدام المفضل لها "فرق تسد"، في الماضي أرسلت الإمبريالية البريطانية مبعوثها لورانس العرب إلى الجزيرة العربية لتقليب العرب على الأتراك بوعد الاستقلال وأنشئت بذلك أكثر الممالك رجعية في المنطقة، وأصبح لدينا عصابات تحكم جزيرة العرب. وعدت الإمبريالية البريطانية العرب أولاً بموطن في فلسطين ثم وعدت اليهود في نفس الوقت بنفس الموطن، ثم وضعتهم في مقابل بعضهم البعض، واحتفظت لنفسها بموقع السيد عليهما، ثم دعمت الإمبريالية كلها إسرائيل كقاعدة دعم لها في المنطقة، خصوصاً في وقت الحرب الباردة، وحتى الآن بالطبع. والاستخدام القدر لحقوق الكورد ومعاناتهم في المنطقة من قبل الإمبريالية الأمريكية وغيرها، وبذلك عُرست بذور الحروب والصراعات الحالية والمستقبلية.

هناك أمثلة كثيرة على أن "حق تقرير المصير" هو سلاح ذو حدين، وأي خطوة خاطئة في المسألة القومية شديدة التعقيد اليوم في منطقتنا -الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- يمكن أن تؤدي إلى بحور من الدماء، كما رأينا بالفعل. فقط بناءً على موقف طبقي وأمني سليم يمكن أن يجد الماركسيون مخرج لتصفية تلك المسألة مرة واحدة وإلى الأبد.

القضية الفلسطينية

لنتناول الآن القضية القومية الأشهر في منطقتنا: القضية الفلسطينية. إن القضية الفلسطينية هي قضية مركزية بالنسبة للماركسيين، في المنطقة والعالم، نريد أن يتم حلها اليوم قبل الغد، لكننا ندرك أيضًا أنها قضية جدية ومعقدة، مرتبطة بشكل وثيق بسيرورة الصراع الطبقي في المنطقة والعالم. لهذا لا مجال هنا للحلول السهلة والطرق المختصرة كما يتمنى الكثيرون، ومنهم نحن بالطبع كنا نود لو أن هناك مثلًا تلك الحلول والطرق، لكن الحقيقة والواقع يقولان عكس ذلك. تلك الطرق والحلول التي انزلت ومازال ينزلق إليها الكثيرون تحت ضغط الأحداث، التي يفتن بها ويتذبلها كثير من العصب اليسارية، تلك الأساليب التي أثبت التاريخ أنها لا توفر طرق مختصرة كما ظن مستخدميها، بدليل مرور 75 عامًا والقضية الفلسطينية مازالت في نفس المأزق.

أعلنت حكومة بلفور البريطانية في عام 1917 علنًا عن وطن لليهود في فلسطين كوسيلة لإبقاء المنطقة منقسمة. بشكل عام، منذ عام 1921 فصاعدًا، أنشأت بريطانيا سلسلة كاملة من الدول العربية المصطنعة التي تحكمها أنظمة ملكية إقطاعية ورجعية. اقتطعت الحكومة البريطانية



أرضًا شرق نهر الأردن في عام 1923، وأطلق عليها اسم المملكة الأردنية، وأعطتها للملك عبد الله، جد العميل الملكي الحالي في الأردن. شاركت بريطانيا، ثم الولايات المتحدة، بين عامي 1921 و1971 بنشاط في تشكيل ممالك استبدادية ليس فقط في الأردن، ولكن المملكة العربية السعودية وعمان والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة. أدى ذلك إلى تقطيع الجسد الحي للشعب العربي في المنطقة، وخلق أدوات في يد الإمبريالية.

بدء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام 1948، مع إعلان إنشاء دولة

إسرائيل. في الحقيقة بدأت العمليات الصهيونية المجرمة قبلها بسنوات، وتكثفت منذ عام 1947 مع إعلان الأمم المتحدة تقسيم أراضي فلسطين التاريخية بين العرب واليهود. ذلك التقسيم الذي أيده ستالين بالمناسبة، وتبعته في تلك الجريمة كل الأحزاب الشيوعية الرسمية، حتى العربية منها. واستمرت المأساة لمدة 75 عامًا حتى الآن، تاريخ طويل من المجازر والجرائم والبشاعات والتهجير الذي لا يخفي على أحد منا، آلة قمع واضطهاد وقتل لا ترحم ولا تتوقف، ماكينة إنتاج فوضى تعمل باستمرار. هنا تتجلى أزمة المسألة القومية في أبشع صورها وبشكل ملموس ويومي وأكثرها استمرارية.

لعبت الإمبريالية أقدر أدوارها في فلسطين، وسمحت لسنوات بهجرة اليهود من أوروبا إلى فلسطين، للتخلص من اليهود الذين كانوا يلعبون دور راديكالي في بلدانهم الأصلية، وزرع الانقسام في فلسطين وإذكاء الكراهية القومية. صحيح أنه لم يكن هدف الإمبريالية البريطانية هو إنشاء إسرائيل في البداية، وإنما كانت تلعب باستمرار باليهود والعرب على حد سواء لاستمرار تحكمها في الوضع واستمرار بقائها عسكريًا لسنوات طويلة بحجة وجود خلافات قومية، لكن في النهاية سمحت سياستهم للقادة الصهاينة بتنفيذ مخططاتهم، واللعب على التناقضات بين القوى الإمبريالية المختلفة.

فاقم هذا الوضع عدم وجود أحزاب شيوعية حقيقية في فلسطين والمنطقة تفرغ الحركة الصهيونية من مضمونها عن طريق كسب فقراء اليهود المهاجرين حديثًا لفلسطين وقتها عن طريق سياسة طبقية أممية، ما حدث هو العكس، ما كان موجودًا إما أحزاب شيوعية تدور في فلك روسيا الستالينية التي تخلت عن كل المحتوى الأممي للماركسية، وإما أحزاب قائمة على سياسة قومية لم تكن في الحقيقة تصب إلا في مصلحة مخطط القادة الصهاينة ومساعدتهم في تشكيل ثم ترسيخ عقلية القلعة المحاصرة واللعب دائمًا على وتر الخوف من الإبادة.

طبعًا من وجهة نظر الماركسيين إن إنشاء دولة إسرائيل هو عمل رجعي بشكل كلي له كثير من التبعات الإجرامية، المجازر في حق الفلسطينيين وتهجيرهم من أرضهم، وإدخال المنطقة كلها في نفق مظلم وطويل من العنف، ووضع الفقراء والمضطهدين في مواجهة بعضهم البعض، وحل المسألة اليهودية في أوروبا عن طريق نصب "مصيدة دموية" لليهود في الشرق الأوسط كما قال تروتسكي، وأكد التاريخ هذا التكهّن، خلال أول خمسين سنة فقط من عمر إسرائيل شهدت خمس حروب رئيسية، وبدلاً من السلام، تحولت إسرائيل إلى معسكر مسلح مبني على الخوف الدائم،

محاطة بشعوب معادية لها. لكن للأسف لا يمكن إعادة عقارب الساعة للوراء، الواقع أن لدينا الآن مجتمع إسرائيلي، وأقلية قومية في المنطقة هم الإسرائيليون، أقلية تلعب دور أكبر من حجمها وتضهد شعبًا آخر. هذا هو الواقع الذي ينبغي لنا أن نتعامل معه. قُدر علينا أن نكون نحن من نحل المسألة اليهودية التي ظلت مستمرة لقرون مرة واحدة وإلى الأبد.

• النضال الفلسطيني

خاض الشعب الفلسطيني نضال حازم طوال الـ75 عامًا الماضية، تضحيات مهولة وشجاعة منقطعة النظير، عاني التهجير والمجازر والحصار والخيانة، ولم يزيدهم هذا إلا صلابة وعانداً. موقفنا بشكل واضح نحن مع نضال الجماهير الفلسطينية من أجل التحرر بشكل كامل.

لكن أصبح من الواضح للجميع الآن دخول النضال الفلسطيني في مآزق منذ سنين طويلة، برغم كل شيء لم يصل النضال الفلسطيني إلى أي من أهدافه، وهذا لسبب بسيط: الشجاعة وحدها ليست كافية. للأسف الشديد الجماهير الفلسطينية ظلت واقعة بين مطرقة البرجوازيين القوميين في فتح ثم بعدها سندان الإسلاميين الرجعيين في حماس، وتخاذلت قوى اليسار الفلسطيني حتى انحطت.

أنشأت الأنظمة العربية منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964. ومنذ حينها وظلت القيادة الفلسطينية أداة في يد أنظمة المنطقة، وانتقلت من يد إلى أخرى وضُربت من يد ومن أخرى، وفي النهاية أحرقت نفسها.

انطلاقاً من القومية الضيقة، والتزاماً برعاية الأنظمة العربية الرجعية التي ظلت تستخدم القضية الفلسطينية من أجل التحكم في جماهيرها ومساومة الإمبريالية، تم تقليص هدف منظمة التحرير الفلسطينية من الثورة إلى "رمي اليهود في البحر". في الحقيقة، قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تحت قيادة ياسر عرفات وبعده ليس فقط لم تكن قادرة على خوض نضال ثوري يمكن أن يجذب الطبقة العاملة الإسرائيلية ولكن أيضاً لم تستطع أن تجذب المضطهدين في البلدان العربية المجاورة.

بدون فهم مادي للطبيعة الطبقة للمجتمع الإسرائيلي والطريقة الصحيحة للتأثير فيه وكيفية هزيمة الدولة الصهيونية، وتبعثهم في ذلك الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اليسارية، شرعوا في حملة عقيمة من ما يسمى "الكفاح المسلح"، التفجيرات والاعتقالات وعمليات الاختطاف والرصاص العشوائيين. هدفهم كان الضغط على الدولة الصهيونية بتلك التكتيكات، وأكثرهم مثالية كان يود إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وأن

تختفي الدولة الصهيونية بين ليلة وضحاها بسبب تلك الضربات الهزيلة. بغض النظر عن النوايا، التي أنا على يقين أنها صادقة في مجملها، لكن كما يقال الطريق إلى جهنم مفروش بالنوايا الحسنة، هؤلاء لم يفهموا ويدركوا شيئاً واحداً بسيطاً: أن الخوف عادة لا يقسم المجتمعات، خصوصاً مجتمع مثل المجتمع الإسرائيلي بنى أساساً على الخوف من الإبادة، ببساطة كل هجوم بالقنابل أو الرصاص العشوائي أو الصواريخ على المدنيين داخل إسرائيل أنتج تأثير معاكس، ودفع السكان الإسرائيليين وراء القادة الصهاينة. لقد ساعدوا ببساطة في تقوية الطبقة السائدة في إسرائيل وليس إضعافها.

وهذا سبب معارضتنا للأساليب الاستبدالية المسلحة والإرهاب الفردي، هو ليس معارضة من باب النزعة السلمية المناقشة أو معارضة أخلاقية سخيفة، وأن "كل الدم حرام" كما يقال، وإنما لأن هذه الوسائل لا تؤدي لإضعاف جهاز الدولة، بالعكس أنها تقويه، وتاريخ القضية الفلسطينية كله خير دليل على ذلك. ولكي لا يساء فهمنا، نحن أبداً لسنا على الحياد في تلك القضية، نحن مع حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه بكل الوسائل المتاحة له، لا سواء ضد هجمات الدولة الصهيونية أو عصابات المستوطنين الفاشية، نحن دائماً مع المظلومين ضد الظالمين، ولا نساوي أبداً بين عنف الظالمين والمظلومين، والشعب الفلسطيني هو المظلوم في تلك المعادلة، ونحمل الدولة الصهيونية وحدها مسؤولية كل الدماء التي سالت طوال الـ75 عامًا الماضية والتي سوف تسيل في السنوات القادمة، ولكن عندما نتحرك للهجوم يجب أن نستخدم الوسائل والتكتيكات التي توصلنا لهدفنا حقاً والتي تضعف عدونا حقاً، والتي ليست بالطبع التكتيكات التي اتبعتها فتح والجبهة الشعبية، كان هذا طريقاً محكوماً عليه بالفشل، خسرننا فيه خيرة شباب وطليعة الجماهير الفلسطينية في أساليب ومغامرات عقيمة ليست فقط لم تجلب نتائجها المرجوة، وإنما أتت بنتائج عكسية، ولم تفعل سوى أن دفعتنا من هزيمة لأخرى.

وبعد عقود من الانخراط في تلك الحرب العقيمة، فجأة تمخض الجبل فولد فأراً، انتقلت منظمة التحرير الفلسطينية إلى الطرف الآخر من معادلة الإرهاب الفردي، وهو الانتهازية، ودخلت في مباحثات مع الدولة الصهيونية برعاية الإمبريالية وأنظمة المنطقة الخائنة. لكن بينما كانت القيادة الفلسطينية في الخارج -بقيادة ياسر عرفات- تتحرك بالفعل نحو نوع من التعامل مع دولة إسرائيل، كان هناك شيء ما يتطور تحت السطح في المجتمع الفلسطيني.

اندلعت الانتفاضة الأولى بشكل عفوي في أواخر عام 1987. هزت الانتفاضة، التي عارضها قادة منظمة التحرير الفلسطينية في البداية، الدولة الصهيونية، وحتى خلقت أزمة داخلية في إسرائيل. هذه الحركة الجماهيرية المقاومة، التي شهدت أطفالاً صغاراً بالعصي والحجارة يستولون على قوة الجيش الإسرائيلي، كان لها في يوم واحد تأثير أكبر من 25 عامًا من التفجيرات والاعتقالات. أدت الانتفاضة إلى استقطاب الموقف بشكل حاد وأظهرت ما يمكن أن يحققه العمل الجماهيري القاعدي. وهو ما دفع الإمبريالية لمحاولة احتواء الحركة الفلسطينية، بمساعدة أنظمة المنطقة والقيادة الفلسطينية، وبدأت مسيرة اتفاقية أوسلو، التي كانت خيانة لكل تاريخ نضال الشعب الفلسطيني.

هكذا انتقلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من العمي المسلح للانتهازية، من شعار ”نرمي إسرائيل في البحر“، لمقاعد سلطة أمنها لهم الاحتلال، لكي لا يتحمل عبء السيطرة المباشرة على ملايين الفلسطينيين في الضفة الغربية، هؤلاء الخونة قبلوا تلك الوظيفة ليرتاحوا من ”الكفاح المسلح“ والنضال الذي نصبوا أنفسهم قادة له عنوة، بمساعدة ودفع الحكومات العربية، انتقلوا من أكثر ممثلي ”الكفاح المسلح“ تصلبًا إلى قامعين للشعب الفلسطيني وعملاء للدولة الصهيونية.

وهنا أود أن انتقل لمناقشة التنظيمات الإسلامية في فلسطين. الحركة الفلسطينية كانت في مجملها حركة علمانية وقومية، وتأثير الأيديولوجية الإسلامية عليها كان طفيف، لكن مع هزيمة المشروع القومي في المنطقة منذ أواخر ستينيات القرن العشرين وبزوغ التيار الإسلامي، واحتراق منظمة فتح في مسار المساومات والخيانة، برزت حركة حماس التي دعمتها أنظمة الخليج ومصر في بدايتها بعد اصطاف فتح مع صدام حسين في حرب الخليج، وسهلت إسرائيل تمرير هذا الدعم لحماس في البداية لتكون ثقل موازن لياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية، لتقسيم الحركة الفلسطينية، لكن كالعادة انقلب السحر على الساحر.

بنت حركة حماس لسنوات شعبيتها على أنها ”المقاومة“ الوحيدة في فلسطين، ونافست ثم قاتلت فتح الملوثة بالخيانة على قيادة الجماهير الفلسطينية. بالطبع نحن نتفهم دوافع الدعم المقدم لها من جانب الجماهير، الجماهير الفلسطينية في غزة التي تقصف بالطائرات الصهيونية والجماهير الفلسطينية التي تقتل في الشوارع في الضفة الغربية لا تري سوي حركة حماس كحامي لها ضد الدولة الصهيونية.

في ظل غياب بديل ثوري، استطاعت حركة حماس استغلال الانبطاح والخيانة والعمالة الواضحين لقادة حركة فتح والسلطة الفلسطينية

وطرحت نفسها بصفتها الطرف الوحيد القادر على مجابهة الدولة الصهيونية والتعامل معها بندية، فمن الطبيعي في ظل تلك الظروف أن تحظى حركة حماس بتأييد الجماهير الفلسطينية. كما أن حماس تبنت دعاية شعبية مناهضة للإمبريالية والغرب، لكن طبعًا الوجه المعادي للإمبريالية الذي تصدره الحركة للجماهير الفلسطينية هو وجه دعائي وغير حقيقي نهائيًا، لقد سعت حماس لعقد تفاهات مع القوى الإمبريالية من فترة طويلة، وتقديم نفسها بديلاً للورقة التي تم حرقها في اتفاقية أوسلو، حركة فتح، بل الأكثر من ذلك سعت لعقد تفاهات مع الدولة الصهيونية، ولولا عجرفة الطبقة السائدة الصهيونية وحاجتها لوجود حماس في موقع العدو لكن هناك اتفاق بين حماس وإسرائيل. والوثيقة السياسية للحركة الصادرة في عام 2017 التي تقر فيها بقبولها دولة فلسطينية على حدود 1967 على أساس القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، هي دليل على أن حماس أرادت أن تثبت حسن نواياها للقوى الإمبريالية والدولة الصهيونية بقبولها ما يسمى حل الدولتين على أساس القانون الدولي، الذي هو ليس حلاً إنما سراب، تلك الدولة الفلسطينية حتى وإن أنشأت سوف تولد ميتة، في وضع مشابه لوضع السلطة الفلسطينية في رام الله.

لنقولها صراحة: حركة حماس، وكل الحركات الإسلامية الأخرى مثل الجهاد الإسلامي وغيرها، هي عقبة في طريق نضال الشعب الفلسطيني ضد الدولة الصهيونية، هي قوى رجعية تغذي الدولة الصهيونية، والتي بدورها تعززها هي الأخرى. تصوير الصراع كصراع ديني بين اليهود والمسلمين حول الأرض المقدسة لا يساعد في الحقيقة إلا اليمين الصهيوني في مسعاه لتغذية عقلية القلعة المحاصرة والسيطرة على المجتمع الإسرائيلي، هؤلاء لا يوفرون أي طريق للأمام وكل همهم أن يستبدلوا فتح بأنفسهم كمفاوضين أساسيين مع الدولة الصهيونية وممثلي مصالح البرجوازية الفلسطينية.

أساليب تلك الحركات الإسلامية الدعائية والتكتيكية والجنون الأصولي المسلح لا يؤدي إلا لتصليب قاعدة اليمين الصهيوني. هذا ما حدث منذ الانتفاضة الثانية 2000-2002 التي اندلعت بسبب خيبة الأمل من مسار تفاوض أوسلو، والتي استولت حماس على قيادتها، والتي طُبعَت بتفجيرات الحافلات والأسواق والرصاص العشوائي وانتقالاً لإطلاق الصواريخ العشوائية، حيث شهد المزاج العام للجماهير الإسرائيلية بعدها مد يميني ظل مستمرًا لسنوات، إن لم يكن مازال مستمرًا حتى اليوم.

ويخدم اليمين الصهيوني بدوره القوى الإسلامية الرجعية عن طريق

توجيه ضربات إليها وتصويرها كأنها المدافع عن الشعب الفلسطيني. رأينا هذا يحدث عام 2021 مع أحداث حي الشيخ جراح عندما أمر مجرم الحرب بنيامين نتنياهو باقتحام المسجد الأقصى في شهر رمضان من أجل جر حماس للرد، ثم توجيه ضربات لحماس لتحويل مركز الأحداث من القدس ومدن الداخل إلى غزة، وهو ما جلب تأييد وشعبية متزايدة حينها لحركة حماس، ورأينا نفس الشيء يحدث عن طريق توجيه ضربات لحركة الجهاد الإسلامي، وهو ما سيزيد من شعبيتها بالتأكيد. مجدداً نرى المعادلة المتحققة في المنطقة منذ عقود تنتصب أمام أعيننا: الرجعية تغذي بعضها وتحتاج بعضها.

تلك الحركات الإسلامية تتبنى إيديولوجية دينية في غاية الرجعية، هي أقرب للهمجية، تقسم البشر على أساس الدين، لا تعادي النظام الرأسمالي بالعكس هي جزء منه، وتود أن تحظى باعترافه بها، وتتلقى دعم الأنظمة الديكتاتورية في المنطقة، إيران وسوريا وقطر ومصر وغيرهم، مرتهنة بهم وتستعملهم تلك الدول كأوراق قوة لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، والنظام الإيراني والمصري على سبيل المثال لهما باع طويل في ذلك. بالتالي، تلك التنظيمات هي نسخة أكثر شحوباً وعقماً وطبعاً أكثر همجية ورجعية من فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، وسوف يثبتون فشلهم إن تولوا السلطة بالطبع، وهو ما ظهر في غزة منذ وقوعها تحت سيطرة حماس منذ عام 2007.

الآن حان الوقت للخروج من ذلك الطريق المسدود الذي أضاع كثير من الفرص المهمة وقضى على كثير من الشباب الفلسطيني البطل والشجاع وأنتج واقع يكاد تبدو فيه كل الآمال متلاشية أمام الجماهير الفلسطينية. نقطة البداية هي الاعتماد على العمل الجماهيري وليس العمل على تشكيل حركات ومليشيات مسلحة منفصلة عن الجماهير وتضع نفسها فوق الجماهير، يجب الدفع من أجل تنظيم الجماهير في لجان شعبية في الأحياء وأماكن العمل في الضفة الغربية وغزة، وتشكيل لجان للدفاع الذاتي تكون خاضعة لسلطة اللجان الشعبية، هذا هو الطريق الصحيح، طريق المقاومة الجماهيرية وليست الانعزالية والنخبوية. على الشعب الفلسطيني -بدءاً بطليعته- أن يدرك أنه تحرره في يده هو فقط، وأنه لا يجب أن يثق إلا في قواه الذاتية.

ويجب أن يتم ربط نضال الجماهير الفلسطينية بنضال جماهير المنطقة، إن إسقاط الأنظمة الديكتاتورية العميلة والرأسمالية في المنطقة هو خطوة مهمة في طريق تحرير الجماهير الفلسطينية وإسقاط الدولة الصهيونية، لو انتصرت ثورة اشتراكية في الأردن أو مصر على سبيل المثال سوف يوفر هذا

قوة مهولة للحركة الفلسطينية (سياسياً وعسكرياً واقتصادياً)، وباستخدام سياسة طبقية وأممياً يمكن شق المجتمع الإسرائيلي بسهولة. وهنا يجب على الحركة الفلسطينية أن تبحث على نقاط الدعم لها داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه، بدءاً بالفلسطينيين داخل الخط الأخضر الذين بدؤوا في التحرك في السنوات الماضية، والذين يشكلون جزءاً من الطبقة العاملة داخل إسرائيل، والشباب الإسرائيلي الذي بدأ قطاع منهم ينفر من الدولة الصهيونية، خصوصاً مع اعتمادها المتزايد على المستوطنين وعصابتهم الفاشية نتيجة أزمتها وحالة الاستقطاب العامة داخل المجتمع الإسرائيلي، ويكونون هؤلاء جسر العبور للطبقة العاملة الإسرائيلية، التي هي القوى الوحيدة القادرة على هزيمة الطبقة السائدة الصهيونية ودولتها.

• المجتمع الإسرائيلي

من الضروري إن كنا نود فعلاً أن نقدم حل حقيقي وقابل للتحقيق للقضية الفلسطينية أن نفهم المجتمع الإسرائيلي وسرورة بناءه. اليهودية ليست قومية، والقادة الصهاينة كانوا مدركين ذلك، ولهذا احتاجوا لرابط قوي ومنطقي لربط اليهود المتناثرين حول العالم، المختلفين الشخصيات والخلفيات الطبقية والأهداف والمشارب في مشروع واحد، ولهذا لجأوا لليوتوبيا الرجعية المتمثلة في العودة إلى "أرض الميعاد". وفي البداية لم تكن لهذه الدعاية الصهيونية الرجعية إلا تأثير محدود للغاية بين اليهود الذين كانوا جزء من مجتمعاتهم الأصلية في البلدان المختلفة. ما أوجد الأساس الحقيقي لإنشاء إسرائيل هو الاضطهاد المزمع لليهود في أوروبا الذي انتهى بالمرقرة النازية التي وفرت القوة البشرية المكونة من مئات الآلاف من اليهود الذين يبحثون عن مكان "آمن" للعيش فيه بعد الحرب العالمية الثانية.

وتقاطع هذا مع مصالح الإمبريالية بشكل عام، والإمبريالية الأمريكية على وجه الخصوص، التي رأت في إنشاء إسرائيل إمكانية وجود نظام تابع لها في الشرق الأوسط غير المستقر للغاية، في مواجهة الاتحاد السوفيتي والإمبريالية البريطانية المتداعية، خصوصاً مع تعزز أهمية الشرق الأوسط للإمبريالية بشكل عام من خلال احتياطاته النفطية. قدمت بريطانيا والولايات المتحدة، القوى الإمبريالية المهيمنة حينها، دعماً اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً للنظام الإسرائيلي بشكل متزايد كحصن منيع ضد الثورة في المنطقة. أصبحت إسرائيل أكبر متلقي للمساعدات من أي بلد في العالم. إن المساعدات من أمريكا وحدها، والإعانات المقدمة من اليهود الأغنياء من خارج إسرائيل، حولت إسرائيل في سنوات قليلة إلى القوة المهيمنة اقتصادياً وعسكرياً في المنطقة.

الرأسمالية في إسرائيل، بنيت في ظروف شديدة التعقيد والاستثنائية، لم يكن هناك في البداية برجوازية إسرائيلية، ولا طبقة عاملة، ولا حتى إحساس قومي مشترك بين اليهود الذين قدموا من مختلف أرجاء العالم حديثاً إلى فلسطين واستوطنوا فيها. وهنا لعب جهاز الدولة الإسرائيلي (الذي بنى بشكل كامل على أكتاف حاملي السلاح والعصابات الصهيونية التي شكلت قلب الجيش الإسرائيلي) المنشأ حديثاً الدور الريادي في إنشاء المجتمع الإسرائيلي.

بعد الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، النكبة والتهجير القسري للفلسطينيين في 1947-1948، كانت الطبقة السائدة الإسرائيلية الوليدة بحاجة إلى تشكيل طبقة عاملة كبيرة جديدة. وسرعان ما أدركوا أن هذه القاعدة الكبيرة من الطبقة العاملة يمكن تشكيلها من قبل اليهود الذين نجوا من معسكرات الموت النازية في أوروبا. وهكذا شجعت الدولة الإسرائيلية الهجرة غير المقيدة في عام 1950. جاء مئات الآلاف من المهاجرين إلى إسرائيل خلال العقد التالي، بما في ذلك حوالي 300 ألف شخص من شمال إفريقيا، كدفعة أولى، هؤلاء اليهود الذين كانوا بدؤوا يعانون الاضطهاد نتيجة إعلان دولة إسرائيل، وتكشف ذلك الاضطهاد بعد النكسة عام 1967، وهذا يتحمل مسؤوليته الأنظمة العربية، التي كانت تبحث عن كبش فداء لتحميله مسؤولية هزيمتها في حرب 1948 ثم 1967، والمنظمات والأحزاب الإسلامية الرجعية التي خلطت وساتت بين اليهودية والصهيونية، والأحزاب الشيوعية العربية التي لم تتصدى لتلك الهمجية الرجعية المزدوجة، هذا ضاعف فعلياً عدد سكان إسرائيل بشكل مضطرد في سنوات قليلة.

كانت السمتان البارزتان للاقتصاد الإسرائيلي خلال هذه الفترة هما المعدلات المرتفعة للنمو السكاني، بسبب الهجرة الجماعية لليهود من أوروبا وشمال إفريقيا، والنمو السريع للنتاج القومي الإجمالي الذي كانوا قادرين على تحقيقه نتيجة دعم الإمبريالية السخي والغير محدود، بمعدل سنوي متوسط قدره 10.4% بين عام 1948-1972. كانت هذه مرحلة فاصلة في إرساء دعائم الدولة القومية الإسرائيلية، إيذاناً بتسيخ وجود إسرائيل في المنطقة كحقيقة واقعة.

مهمة إنشاء البرجوازية الإسرائيلية، وبالتالي الطبقة العاملة الإسرائيلية والمجتمع كله، لم تكن مهمة سهلة إطلاقاً. كانت مهمة تكوين طبقة عاملة جديدة في إسرائيل تتجاوز قدرة الطبقة البرجوازية التي كانت ماتزال صغيرة الحجم. كان على الطبقة السائدة أن تتعامل مع استيعاب الهجرة الجماعية. نظراً لنقص رأس المال، لم تكن الطبقة الصغيرة تلك

قادرة حتى على توفير الطعام أو الملابس أو المأوى أو العمل لهؤلاء المهاجرين الذين ظلوا يتوافدون باستمرار. وقعت مهمة التعامل مع هذه المشاكل على عاتق قطاع الدولة من الاقتصاد.

يقول الرفيق فريد ويستون عن ذلك:

«كانت إسرائيل في الواقع بحاجة ماسة إلى رأس المال. لم يقتصر الأمر على إتمام أعداد كبيرة من المهاجرين وإسكانهم وإيجاد فرص عمل لهم، بل كان عليها أيضاً إنشاء خدمة مدنية وجيش وإنشاء نظام صرف أجنبي ونقدي وضريبي مستقل. تم الحصول على رأس المال اللازم للتعامل مع هذه المشاكل من تدفق المبالغ الكبيرة من رأس المال. جاء ذلك على شكل تحويلات وقروض ومساعدات أمريكية، ودفعت تعويضات ألمانية، وبيع سندات دولة في الخارج. كما اتخذت الحكومة إجراءات أخرى، بما في ذلك برنامج التقشف لضبط الأسعار والتقنين، المعروفة في إسرائيل باسم "Tzena". هذه هي أصول ما يسمى بـ "الاشتراكية الإسرائيلية"».

ومن المفارقات في مسألة إنشاء الرأسمالية في إسرائيل، إن الحركة العمالية ومنظمتها هي التي وفرت أساساً متيناً لبناء الاقتصاد الإسرائيلي. لم يكن الهستدروت، الاتحاد النقابي الإسرائيلي، مجرد نقابة، في البداية على الأقل. كما أنه كان في كثير من الحالات مالكاً لشركات تقدم العديد من الخدمات المختلفة. وبسرعة أصبح أحد أقوى المؤسسات في إسرائيل، جنباً إلى جنب مع الدولة والوكالة اليهودية.

باختصار، كانت الدولة هي القوة الدافعة للرأسمالية في إسرائيل. هذا وضع لم يكن له علاقة بـ "الاشتراكية الإسرائيلية" وكل الترهات التي كانت منتشرة في بعض الأوقات في الاتحاد السوفيتي أو في بعض الدوائر اليسارية في الغرب، الناتجة عن هيمنة الدولة على الاقتصاد، وإنما كان وضع مشابه لسيرورة بناء الرأسمالية في مصر في العهد الناصري، هو رأسمالية الدولة.

ومتماشياً مع بقية العالم الرأسمالي، واجهت إسرائيل أزمة اقتصادية من بداية سبعينيات القرن العشرين استمرت حتى منتصف الثمانينيات. على عكس المرحلة الأولى، انخفض نمو الناتج القومي الإجمالي بين عامي 1973 و1985 إلى حوالي 2% سنوياً، مع عدم وجود زيادة حقيقية في نصيب الفرد من الإنتاج. في الوقت نفسه، خرج معدل التضخم عن السيطرة، ووصل إلى 445% عام 1984. وقد تخللت هاتان المرحلتان ثلاث أزمات أعوام 1975 و1983 و1984، حيث واجهت إسرائيل صعوبات جمة في موازنة سداد العجز. وهذا كان إعلان عن وصول مشروع رأسمالية الدولة في إسرائيل إلى حدوده.

وضعت الحكومة الإسرائيلية حينها بقيادة حزب الليكود اليميني في يوليو 1985 برنامج طوارئ للسيطرة على الأزمة الاقتصادية، وبدأ التحول إلى ما يسمى "الاقتصاد الحر"، الذي هو النظام الرأسمالي بوضعه الطبيعي. منذ حينها استمر الانتقال إلى الرأسمالية الاحتكارية بأقصى سرعة وفتح الأبواب أمام التجارة العالمية وخصخصة مختلف الشركات والمؤسسات المالية المملوكة للدولة.

والآن أصبح الوضع مختلفًا في إسرائيل، هناك طبقة برجوازية إسرائيلية راسخة، في وضع مشابه بشكل كبير لوضع رعاتها الدوليين، لكنها طبقة لم تخلق الاقتصاد الذي تهيمن عليه اليوم. المثال الإسرائيلي هو مثال غريب وغير تقليدي واستثنائي للغاية لإنشاء الرأسمالية، وكان طريق محفوظ بالمخاطر حقًا.

لكن الوجه الآخر للعملة هو حقيقة أنه من أجل خلق مثل هذه الرأسمالية، كان من الضروري أيضًا خلق طبقة عاملة إسرائيلية. في نهاية المطاف، إسرائيل ليست الفردوس على الأرض، ولا الملاذ الآمن لجميع اليهود، وبالطبع ليست "أرض الميعاد" التي كتبها الله لليهود، وإنما هي مجتمع رأسمالي يحمل تناقضاته وله سيرورة حركته، التي تتأثر بالطبع بالأحداث في المنطقة والعالم.

الاعتقاد الذي شاع، وما زال للأسف، بين الأحزاب الشيوعية في المنطقة والعصب اليسارية الأخرى، حول أن المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع متناسق ومتحاب ولا يحمل تناقضات طبقية، هو اعتقاد خاطئ وغير مادي، وإنما مبني على الانطباعات العاطفية، وللأسف هؤلاء "المثقفين" للغاية يقفون بهذا التحليل في صف الدولة الصهيونية التي تدعي أنها تمثل جميع اليهود وأن لجميع اليهود نفس المصالح بغض النظر عن انقساماتهم ومصالحهم الطبقية المتناقضة.

كما رأينا، فإن المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع رأسمالي تم بناءه في ظروف شديدة التعقيد والاستثنائية على الحجة الكاذبة المتمحورة حول المصالح الموحدة للشعب اليهودي التي تتجاوز المصالح الطبقية، ومن أجل الحفاظ على هيمنة الرأسمالية الإسرائيلية على المجتمع وكبح تطور الصراع الطبقي فيه يجري تعميم حالة العسكرة الدائمة وخلق حروب دائمة وتغذية عقلية القلعة المحاصرة لخلق حالة اصطاف دائم داخل المجتمع على أسس قومية ودينية.

نحن نعتقد عكس ما يعتقدده أغلبية يسار المنطقة، إن لم يكن كله، هناك طبقة عاملة وصراع طبقي في إسرائيل، وإن المصالح الطبقية لها يمكن أن

توفر أرضية للنضال المشترك مع الجماهير الفلسطينية، وجماهير المنطقة. صحيح أن البادي للعيان أن الإيديولوجية الصهيونية مسيطرة على الطبقة العاملة الإسرائيلية، وهذا ما يجعل الانطباعيون السطحيون قصيروا النفس والنظر يظنون أن هذا الوضع سوف يستمر أبد الدهر، لكن هكذا هو حال كل المجتمعات الطبقية في كل مكان وزمان، الأيديولوجية السائدة في أي مجتمع هي إيديولوجية الطبقة السائدة، التي هي طبقة صهيونية في تلك الحالة، ولفترات طويلة تبدو الطبقة السائدة وإيديولوجيتها راسخة ومسلم بها من قبل أغلبية الجماهير، لكن التناقضات الطبقيّة تتراكم تحت السطح إلى أن تصل للنقطة الحرجة التي تتعارض فيها مع الوضع الراهن، ونفس السيرورة تنطبق على المجتمع الإسرائيلي حتى وإن كان يبدو اليوم عكس ذلك.

ما ساعد في إشاعة وتفاقم تلك التصورات المثالية في يسار وجماهير المنطقة حول المجتمع الإسرائيلي، ليس فقط قدرة الدولة الصهيونية على احتواء الصراع الطبقي لمدة طويلة، بالعسكرة والتنازلات، ولكن أيضًا عدم بروز صوت ماركسي أممي قوي من داخل إسرائيل، وانبطاح اليساريين الإسرائيليين في حزب العمل، ما يسمى بـ"اليسار الصهيوني"، وخيانة قادة المنظمات العمالية في الهستدروت، وهم كانوا تاريخيًا صهاينة أقحاح كما يقال، وضعف اليسار المعادي للصهيونية في إسرائيل، لأنه يسار إصلاحية لا يتبنى سياسة ثورية تهدف لإسقاط الطبقة السائدة الصهيونية، وإنما طوال فترات تاريخية كاملة دفع ذلك اليسار من أجل مطالب إصلاحية وديمقراطية مجردة مثل "الديمقراطية للجميع" أو "أطفال غزة وبئر السبع يريدون الحياة"، وهي كلها مطالب مهمة بالطبع يجب النضال من أجلها، لكن يجب أن ترتبط ببرنامج ثوري لتغيير المجتمع. بدون ربط المطالب الديمقراطية ببرنامج يتحدى مصالح الطبقة الرأسمالية الإسرائيلية ودولتها الصهيونية انتهى الحال بذلك اليسار إلى طريق مسدود. لأن محاولة إقناع الطبقة السائدة الإسرائيلية بتلك المطالب ومحاولة خلق رأسمالية أكثر إنسانية هو وهم. الاحتلال والقمع والاضطهاد والحروب والاستغلال ليست نتائج عرضية متعلقة ببعض الأشخاص الأشرار في السلطة الصهيونية ولكنها تعبير عن مصالح الطبقة السائدة الإسرائيلية.

الوضع الحالي للمجتمع الإسرائيلي مختلف تمامًا ويعيش استقطاب حاد، ويحمل في طياته كثير من التناقضات الطبقيّة، التي تعبر عن نفسها أحيانًا في شكل تناقضات فكرية وأزمات سياسية، ويحمل أيضًا انفجارات مستقبلية، وتحت وقع الأزمة الحالية سوف تضطر الطبقة السائدة في إسرائيل ودولتها الصهيونية لتنظيم مزيد من الهجمات على مستوى معيشة الجماهير، الذي بدأ ينخفض أصلاً، هنا سوف تبرز كل التناقضات

التي ظلت مخفية طيلة فترة تاريخية كاملة إلى السطح، وبدأت بالفعل تصعد للسطح. هذا هو الأساس المادي الذي يجب أن يراهن عليه ويعمل من أجله التيار الماركسي، الذي يجب أن يعمل من الآن على خلق جسر طبقي يربط بين العمال والفقراء الفلسطينيين بالعمال والفقراء الإسرائيليين في نضال مشترك من أجل إسقاط الدولة الصهيونية الرأسمالية. قد يبدو هذا سيناريو مستبعد حاليًا نتيجة الأحداث المتسارعة ونيران الحرب التي لا تهدأ، لكن يجب أن تظل تلك هي استراتيجية أي تيار ماركسي حقيقي في فلسطين/إسرائيل.

انتصار ثورة اشتراكية في إحدى بلدان المنطقة، بشكل خاص البلدان الرئيسية والمفاتيح الثلاث (مصر وتركيا وإيران) سيسرع تلك السيرورة، حيث سيكون لها تأثير مهول على المجتمع الإسرائيلي نفسه، ونضع هذا في صلب استراتيجيتنا لحل القضية الفلسطينية كوسيلة أساسية للتأثير في المجتمع الإسرائيلي، ورأينا النذر القليل من ذلك التأثير في الموجة الثورية لعام 2011 التي تأثر بها المجتمع الإسرائيلي، وخرجت مظاهرات في شوارع تل أبيب تهتف "مبارك، الأسد، بيبى نتياهو" و"امشي أو ناضل مثل مصري"، فلنا أن نتخيل حجم تأثير ثورة اشتراكية ناجحة بخطاب أممي وثوري على المجتمع الإسرائيلي.

قد يرد علينا بعض العصب اليسارية بأن المظاهرات الإسرائيلية المناهضة للحكومة، سواء التي تمت في 2011 أو الجارية الآن وما بينهما، تحدث غالبًا بمعزل عن المطالبة بحقوق الفلسطينيين وتحدث من أجل مطالب إسرائيلية حصراً، وبالتالي فهي غير مهمة للنضال الفلسطيني، لكن حتى لو اعتبرنا أن هذا صحيحاً، وهو بالفعل صحيح بشكل كبير في المظاهرات الحالية، التي يسيطر عليها الأحزاب الليبرالية الصهيونية، لكن في الحقيقة تلك طريقة مثالية للغاية في التفكير وغريب أن تصدر من قبل أشخاص يدعون تبينهم للماركسية، بالنسبة لنا هذا تطور مهم وجزء من سيرورة التعلم، والأزمة الحالية في إسرائيل دليل على أن حدود المشروع الصهيوني بدأت تظهر ملامحه، مع وجود انشقاكات حادة بين الطبقة السائدة الإسرائيلية نفسها، وهذا بدوره سوف ينتقل بالتدريج إلى المجتمع بأسره من أعلاه لأسفله، التعبئة الحالية في شوارع إسرائيل علامة مهمة يجب الانتباه لها، حتى لو كانت الاحتجاجات ذات طابع رجعي بشكل عام، رغم وجود قطاع ضئيل يرفع شعارات مناهضة للاحتلال وللمجزرة المنظمة التي ارتكبت في قرية حوارة في الضفة الغربية من قبل عصابات المستوطنين الفاشيين.

على أي حال يجب على الماركسيين الإسرائيليين والفلسطينيين الاشتباك

مع الاحتجاجات الإسرائيلية بشكل عام وكشف نفاق الطبقة السائدة الإسرائيلية "الديمقراطية" وإجرامها، وربط القضايا الطبقيّة والسياسية في إسرائيل بالنضال الفلسطيني من أجل التحرر، وبمشرع ثوري من أجل إسقاط الدولة الصهيونية. ونرد على تلك العصب كما رد لينين بازدياد على هذه التصورات الساذجة:

«كان من المتوقع أن تنتظم صفوف جيش في مكان ويقول "نحن للدفاع عن الاشتراكية" وآخر تنتظم صفوفه في مكان ثانٍ ويقول "نحن للدفاع عن الإمبريالية"، وهكذا تكون الثورة الاجتماعية!!»

ما تطلبه العصب اليسارية أن تنتظم، من اللاشيء، صفوف جيش من الإسرائيليين يقولون "نحن للدفاع عن الفلسطينيين"، وآخر تنتظم صفوفه في مكانٍ ثانٍ ويقول "نحن للدفاع عن الصهيونية والإمبريالية الإسرائيلية"، هذا التصور الساذج لا يمت للماركسية ولفهمها المادي للمجتمعات والوعي وطريقة تطورها بأي صلة إطلاقاً. أن من يقول هذا نرد عليه رد لينين الذي كتبه في الفقرة التي تلتها في كتابه "حق الأمم في تقرير مصيرها":

«أن من يتصور ثورة اجتماعية نقية لن يعيش ليراهنا، وأن مثل هذا الشخص يتحدث كثيراً عن الثورة دون أن يفهم معناها.»

• من أجل بديل ثوري

أود أن أختتم كلامي في هذه النقطة بأن أصدم أصدقائنا "المثقفين" للغاية و"اليساريين" و"الثوريين" جداً مجدداً وأقول: الحقيقة أن المجتمع الإسرائيلي مجتمع منقسم طبقياً مثل جميع المجتمعات الأخرى، وهناك صراع طبقي بدأت تظهر معالمه، وهذا يجب أن يكون في صلب تفكير أي تيار ماركسي يهدف حقاً لفهم الواقع لتغييره، وليس الانجراف مع العاطفة، وسوف أرتكب الآن أكبر الكبائر في شريعة يسار المنطقة وأعلن بوضوح أنه: لا أمل للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني إلا بكسب الطبقة العاملة الإسرائيلية وثورة اشتراكية ناجحة في إسرائيل، إننا نعول على كسب الطبقة العاملة الإسرائيلية كحل وحيد لهزيمة الدولة الصهيونية، ولا يوجد حل آخر.

يجب أن يتبنى الماركسيون الإسرائيليون سياسة مناضلة تبرز التناقضات الطبقيّة داخل المجتمع الإسرائيلي وتتحدى الطبقة السائدة ومصالحها ودولتها، وتتبنى خطاب طبقي يعمل على إضعاف تأثير الأيديولوجية الصهيونية على الطبقة العاملة والشباب الإسرائيليين، وربط ذلك بالنضال

الفلسطيني من أجل التحرر. وفي الصلب منه يجب أن يرفع الماركسيون الإسرائيليون شعار "حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم"، بصفتهم - أي الماركسيون الإسرائيليون - جزء من الأمة الظالمة، كما فعل لينين.

وهنا يجب أن ننظر في مسألة انفصال الكيانين (الفلسطيني والإسرائيلي) والتنسيق فيما بينهما أو اتحادهما تحت حكومة واحدة طبقاً للظروف حينها، طبقاً لموقف الطبقة العاملة الإسرائيلية والطبقة العاملة الفلسطينية، وطبقاً لمصالح الطبقة العاملة والثورة العمالية. الواقع الحالي يفترض أنه لا بد من وجود كيانين بحكومتين ينسقان مع بعضهما البعض، نتيجة ميراث الحرب الطويلة والشكوك المتبادلة، لكن يجب في تلك الحالة تقليص الحدود السياسية والقانونية إلى أدنى حد لها، لتمهيد الطريق لإزالتها في المستقبل. وقد تتوفر الظروف الملائمة في المستقبل وتفاؤنا الجماهير ولا نضطر لفصل الكيانين، ويتم إنشاء نظام واحد بحكومة واحدة، وهذا هو الأفضل بالطبع، لكنه ليس الاحتمال الأكبر في ظل الظروف الحالية.

يجب أن يعلم الماركسيون الإسرائيليون أنه يقع على عاتقهم مهمة كبرى وهي تحطيم أسطورة المجتمع الإسرائيلي المصمت الصهيوني الذين لن يتغير وإعطاء الدليل لجماهير المنطقة - بدءاً بالجماهير الفلسطينية بالطبع - أنه يمكن إيجاد حلفاء ورفاق داخل المجتمع الإسرائيلي يهدفون حقاً لإسقاط الدولة الصهيونية وتغيير المنطقة بأسرها، وأن يوفروا الظروف الملائمة للماركسيين الفلسطينيين الأميين الداعين للتحالف مع الطبقة العاملة الإسرائيلية. يجب أن يرفع الماركسيون الإسرائيليون شعار كارل ماركس «إن شعباً يضطهد شعباً آخر لا يمكن أن يكون هو نفسه حراً»، وهو ما ظهر وسوف يظهر أكثر مع اشتداد أزمة الرأسمالية الإسرائيلية. إننا نوجه نداء إلى العمال الإسرائيليين لمحاربة الرأسماليين الإسرائيليين والانضمام إلى إخوانهم وأخواتهم في المنطقة والعالم - بدءاً من العمال الفلسطينيين - في نضالنا جميعاً ضد الرأسمالية والإمبريالية.

ويجب على الماركسيين الفلسطينيين في نفس الوقت تبني سياسة أممية تعمل على التوجه للطبقة العاملة والشباب الإسرائيليين لاستغلال التناقضات الطبقيّة والفكرية لشق المجتمع الإسرائيلي على أسس طبقيّة، والتخلي بشكل كامل عن تكتيك العمليات المسلحة الاستبدالية والإرهاب الفردي، الذي لم يجلب أي فوائد على الإطلاق للقضية الفلسطينية، لتوفير الأرضية لنمو الوعي الطبقي الذي بدأ يظهر بوضوح منذ سنين في المجتمع الإسرائيلي، وتوفير المناخ الملائم للماركسيين الإسرائيليين للعمل على تحطيم عقلية القلعة المحاصرة من العرب الذي يريدون إبادة

الشعب اليهودي من كل جانب. الطريق الصحيح هو النضال الجماهيري وأساليبه، هو الانخراط في الجماهير والدفع نحو تنظيمها ورفع وعيها بمهامها التاريخية وزيادة ثقتها بنفسها وتبني خطاب ثوري وأممي، لا بديل عن ذلك الطريق مهما بدا صعباً وشاقاً.

من أجل نظام فدرالي اشتراكي يتم توفير فيه أكبر قدر ممكن من الحكم الذاتي للفلسطينيين والإسرائيليين، يتمتع فيه الجميع بالحقوق الدينية واللغوية والثقافية، يتم ضمان فيه حرية الحركة والتنقل، يتم العمل على ضمان مستويات معيشة إنسانية ووظائف للجميع ورعاية صحية مجانية عالية الجودة وتعليم مجاني عالي الجودة، يتم إطلاق برنامج للتحديث والتصنيع، خصوصاً في المجتمع الفلسطيني الذي ظل في حالة تخلف صناعي واجتماعي بفعل الدولة الصهيونية، على قاعدة الاقتصاد الاشتراكي المخطط مركزياً وديمقراطياً القائم على الاستغلال والتوزيع العادل للموارد، وبناءً على هذا سيتم توفير الأرضية لعودة الفلسطينيين المهجرين للبلاد إن أرادوا. نظام يعمل على إزالة الفوارق بين الفلسطينيين والإسرائيليين واجتثاث كل الأحقاد القومية والشكوك المتبادلة، ليحل محلهم التضامن بين جميع من يعيش على أراضي فلسطين التاريخية في ظل فدرالية اشتراكية فلسطينية/إسرائيلية، تكون جزء من فدرالية اشتراكية في المنطقة.

الصحراء الغربية

يجب أن يرفع الماركسيون الإسرائيليون شعار كارل ماركس «إن شعباً يضطهد شعباً آخر لا يمكن أن يكون هو نفسه حراً»، وهو ما ظهر وسوف يظهر أكثر مع اشتداد أزمة الرأسمالية الإسرائيلية.

تكتسي المسألة القومية في الصحراء الغربية أهمية قصوى في كل المنطقة المغاربية، من حيث حق تقرير المصير وأهمية حل تلك المسألة في سياق

ثورة اشتراكية وفدرالية للمنطقة المغربية. نحن نتحدث هنا عن واحدة من البلدان والمجتمعات المجني عليها من قبل التقسيم الإمبريالي للمنطقة، حيث تم هدر حق الشعب الصحراوي في وطن له بشكل كامل.

تسببت الحرب في الصحراء الغربية في مآسي إنسانية لا حصر لها، آلاف القتلى والمصابين، آلاف المنفيين، تدمير مليارات الدولارات لشراء الأسلحة المدمرة في المغرب وإغناء شريحة من كبار ضباط الجيش المغربي. هذا صحيح، وأيضاً شكلت، عبر عقود من الزمن، أفضل وسيلة في يد الطبقة السائدة المغربية لإجهاد نضالات الشعب المغربي.

وعى قومي للمرة الأولى في الصحراء الغربية، وظهرت حركة قومية شابة مستندة إلى الطبقة الوسطى المتعلمة في المغرب وموريتانيا. هذه الحركة متأثرة بشكل كامل بموجة معاداة الاستعمار التي كانت رائجة في المغرب والمنطقة بشكل عام. كانت هناك الكثير من التنظيمات الماوية في المغرب التي تأثرت بها الحركة القومية الصحراوية، وتم تأسيس البوليساريو (الجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب) سنة 1973، بشكل أساسي من طلبة درسوا في المغرب وتأثروا بالمزاج الراديكالي السائد في الجامعات المغربية حينها، والذي كان واقع تحت الهيمنة الماوية، ونظر هؤلاء القوميون الصحراويون للماوية كنموذج أكثر راديكالية من "القومية العربية" و"الاشتراكية العربية" التي انهارت مع عبد الناصر، والستالينية التي بدأ حينها تظهر علامات الفساد والعفن عليها.

وهكذا مجرد الإعلان عن تأسيس جبهة البوليساريو انخرطت في حرب عصابات كلاسيكية ضد الملكية المغربية. كانت المهمة التي وضعوها لأنفسهم هي تحرير الصحراء الغربية كجزء من "الثورة العربية" التي من المفترض أن تكون معادية للإمبريالية والصهيونية وكذلك للحكومات الإقطاعية والرجعية في البلدان العربية والتي سوف تؤدي إلى توحيد الوطن العربي. ولهذا السبب كان مؤسسي البوليساريو علاقات وطيدة مع ليبيا التي أمدتهم بالدعم. خاضوا هذا الكفاح من منظور قومي ضيق، ولم يربطوا بين مهمة الانقلاب الثوري في المغرب وإسقاط الملكية الفاسدة عن طريق الطبقة العاملة والشباب المغربي وبين تحرير الصحراء الغربية، واعتقدوا أنهم يمكنهم هزيمة الملكية بحرب عصابات طويلة الأمد، أو على الأقل دفعها لإعلان استقلال الصحراء الغربية تحت ضغط الإرهاب، للأسف هنا طوباوية أحلام البرجوازية الصغيرة تجلت بوجهها الفاسد. للأسف منذ البداية، تم فصل النضال من أجل استقلال الشعب الصحراوي عن نضال الطبقة العاملة، لا سواء في المغرب أو الجزائر، وهذا ما حكم على البوليساريو بالفشل قبل أن يبدأوا.

• الملكية المغربية الحديثة والصحراء الغربية

تلاعبت الملكية المغربية، ومن خلفها البرجوازية المغربية، بالمسألة الصحراوية بشكل قذر، وتبنت منذ الاستقلال دعاية "المغرب الكبير" كوسيلة لحشد الشعب المغربي وراء مشروع قومي وصرف انتباهه عن المشاكل الملحة. وبدأت الملكية المغربية في حربها مع الجزائر وفي الصحراء الغربية ليس فقط من أجل التحكم في الجماهير المغربية ولكن أيضاً من استخدام تلك الحرب، ضد الصحراء الغربية أو ضد النظام الجزائري عندما كان يحمل بعض السمات التقدمية والثورية، في مساهمتها مع الإمبريالية.

يجب أن نقول في البداية أن هذه الحرب التي تدور، تارة بشكل مستمر وتارة بشكل معلن، في الصحراء الغربية، تخوضها الطبقة السائدة في المغرب من أجل الحفاظ على سيطرتها على ثروات المنطقة الغنية واستغلال موقعها الاستراتيجي، كما ترى فيها وسيلة لصرف انتباه الجماهير الكادحة عن همومها الحقيقية وعن أعدائها الداخليين نحو "أعداء" خارجيين وهميين وبث سموم الشوفينية بين صفوف الشعب للتمكن من السيطرة عليه، ومن ثم فإنها حرب رجعية بالمطلق من ناحية الملكية المغربية يجب على الماركسيين الحقيقيين أن ينددوا بها ويفضحوها ويناضلوا ضدها.

أما الحرب التي يخوضها الشعب الصحراوي فهي حرب من أجل فرض الحق في تقرير المصير، من أجل تحرير شعب تحت الاحتلال، ومن ثم فإنها حرب تقدمية، عادلة، يجب على الماركسيين أن يدافعوا عنها ويؤيدها ويتمنوا انتصارها. ولكننا في نفس الوقت ننتقد أوجه الضعف في الحركة الصحراوية، بدءاً من قيادتها التي أترجحت بين حرب العصابات والدبلوماسية والشرعية الدولية، وأضاعت تضحيات الشعب الصحراوي.

• الاستقلال المغربي

تميزت فترة ما قبل استقلال المغرب سنة 1956 بالنضال المشترك لكل المنطقة المغربية ضد الاستعمار الفرنسي والإسباني، حيث ناضل جيش التحرير في كل المنطقة الممتدة من الجزائر وحتى موريتانيا. وتحت الضغط عملت الإمبريالية على تنفيذ استقلال "متحكم فيه" للمغرب ودعم الملكية. واستخدمت الإمبريالية الفرنسية والإسبانية الملكية المغربية في سحق بقايا التمرد والمقاومة التي رفضت تلك التسوية الهزلية، والتي متركزة بشكل أساسي في جنوب المغرب والصحراء الغربية، وكان من المقرر أن يتم إلحاق الصحراء الغربية بالملكية المغربية مباشرة بعد الاستقلال، وهو ما لم يحدث حينها.

حتى حدود تلك اللحظة كان المجتمع الصحراوي بدائي للغاية، وهذا ما جعله يسقط من حسابات الإمبريالية التي عملت على تأمين مناطق نفوذها قبل المغادرة، وهو ما كانت توفره لها الملكية المغربية. لكن حدث التحول بدءاً من ستينيات وسبعينيات القرن العشرين مع اكتشاف الموارد الطبيعية وبدأ التحول الصناعي هناك، وهجر الشعب الصحراوي حياة الرحل وتمت الطبقة العاملة والمدن، وبالتالي التمايزات الطبقة وانحلال البنية القبلية بشكل كبير.

هذا التحول التحديثي الذي تم بأيد الإمبريالية بشكل أساسي أنتج

للصحراء الغربية بشكل أساسي.

إن المنظمة الوحيدة التي رفضت الالتحاق بتيار الشوفينية الوطنية كانت هي منظمة "إلى الأمام" الماوية، التي دافعت عن حق الصحراويين في تقرير مصيرهم. وكان هذا عاملاً مهماً لأن تلك المنظمة كانت تمتلك الأغلبية بين صفوف المنظمة الطلابية القوية (أوطم) ونقاط ارتكاز ثابتة داخل الحركة النقابية. أما الجناح الآخر للحركة الماوية، حركة "23 مارس" فلقد تبنت الموقف المعاكس وبررت تحركات المغرب في الصحراء الغربية من وجهة نظر الثورة الوطنية. في النهاية، لقد أدى نجاح استراتيجية الملكية الرامية إلى توحيد كل البلد خلفها، إلى سحق المنظمات الثورية آنذاك.

ومن أجل مضاعفة الضغط على إسبانيا، بدأ الملك الحسن بتكرار مطالبه باستعادة سبتة ومليلية، وبدأ يضايق مراكب الصيد الإسبانية، كما عمل على خلق فرقة صحراوية من الغوار موالية للمغرب، تدعى جبهة التحرير والوحدة، التي بدأت تشن هجمات على القوات الإسبانية في الصحراء الغربية عبر الحدود ابتداءً من عام 1975. بالإضافة إلى قيامه بتوقيع معاهدة سرية مع موريتانيا، تنص على اقتسام الصحراء الغربية بين البلدين. ولم يتمكن النظام الإسباني (المتراجع بسبب موجة ثورية اجتاحت إسبانيا) من مقاومة الضغوطات المغربية ولم يكن يمتلك أي سياسة واضحة.

وفي هذه الظروف انهار حزب الوحدة الوطنية الصحراوي المدعوم إسبانيا ومعه انهارت بالطبع استراتيجية إسبانيا في تطبيق "استقلال" متحكم فيه. وكمحاوله أخيرة لعدم خسارة كل شيء بدأت إسبانيا، خلال هذه الفترة، في أن تحاول إيصال البوليساريو إلى السلطة، وهدفها الرئيسي من وراء ذلك لم يكن بالطبع دفاعاً عن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره أو الاستقلال، وإنما كان هو الحفاظ على نوع من النفوذ على الثروات الطبيعية في الصحراء الغربية بعد الاستقلال. فبدأت إسبانيا والبوليساريو عملية تبادل الأسرى حينها، وشرعوا في إجراء مفاوضات حول نقل السلطة.

لقد أتى التحدي المغربي في الوقت الذي كان فيه نظام فرانكو يعيش أسوأ أيامه. الحركة الجماهيرية في إسبانيا كانت تصير أقوى فأقوى، ولم يكن للنظام الإسباني اختيارات، إذ أن خياره الوحيد كان هو الدخول في حرب مع المغرب، إذ أنه أدرك أن النظام المغربي كان جاهزاً لاجتياح الصحراء الغربية في الوقت الذي كانت فيه إسبانيا عاجزة عن الدفاع المسلح عن إنجاز الاستفتاء الذي وعدت به. وتحت ضغط فرنسا والولايات المتحدة، وقعت إسبانيا مع الملكية المغربية اتفاقاً سرياً يعمل المغرب بموجبه

كانت الإمبريالية الإسبانية في مرحلة اضمحلال ديكتاتورية فرانكو حينها، وكانت مشتتة للغاية. منذ بداية سنوات ستينيات القرن الماضي، عملت إسبانيا على إتباع استراتيجيتين مختلفتين في الصحراء الغربية. فمن جهة، كان قسم من حكومة فرانكو يريد الحفاظ على تواجد استعماري مباشر ومطلق، وكان مؤمناً بولاء الساكنة المحلية الصحراوية لإسبانيا بفضل التحديث الذي أدخلته إلى المنطقة. وهكذا عملوا على تشكيل حزب سياسي صحراوي: حزب الوحدة الوطنية الصحراوي. بينما أراد قسم آخر من النظام، وهو الذي كان الأقوى داخل الجيش أن يطبق مسلسلاً لإزالة الاستعمار متحكماً فيه عبر قوة موالية لإسبانيا، يمكنها حماية الثروات الطبيعية في المنطقة، وخاصة مناجم الفوسفات ومياه الصيد الغنية. ولقد التقت كل من هاتين الاستراتيجيتين حول ضرورة خلق هوية صحراوية مستقلة من أجل مجابهة المغرب.

• إجبار إسبانيا على الانسحاب

سنة 1974، كان النظام الإسباني يواجه مصاعب داخلية عويصة. فلقد انفتحت مرحلة ما قبل ثورية هناك. مع تحرك جماهيري للطبقة العاملة يهدد بقلب الدكتاتورية الضعيفة. مما يفتح الطريق نحو حدوث تغيرات اشتراكية. ولقد كانت الطبقة السائدة الإسبانية مذعورة. إذ كانت تخشى انعكاسات حرب العصابات التي تواجهها في الصحراء الغربية على الأوضاع الداخلية في إسبانيا. وهو ما دفعها للإعلان عن تنظيم استفتاء لتقرير المصير لسنة 1975.

لكن هذه الخطة الإسبانية لم تلق قبول النظام المغربي الذي كان يمر بأزمة عميقة، بعد عشر سنوات على الاستقلال لم يتم تلبية أي من احتياجات الجماهير الملحة وخضعت البلاد لحكم ملكي صارم، وهو ما أنتج موجة من المد الثوري من قبل العمال والطلبة في المغرب. لقد أدى تضافر سلسلة كاملة من العوامل إلى خلق وضعية متفجرة للغاية. كانت حينها المزاج العام للجماهير، وبشكل خاص الشباب، راديكالي للغاية، متأثرين بالأزمة الاجتماعية وبالنكسة عام 1967 وبالمزاج المناهض للقومية العربية التي جلبت الهزيمة، ومتأثرين بنموذج الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وبانتفاضة مايو 1968 في فرنسا.

وهنا احتاجت الملكية إلى استعمال ورقة القومية بشكل ملح من أجل تشتيت الجماهير، وفي نفس الوقت ضمان سيطرة المغرب على ثروات الصحراء الغربية المكتشفة حديثاً حينها. في الواقع، لقد عملت كل الأحزاب والمنظمات المغربية من اليمين إلى اليسار، على تبني موقف النظام الرسمي حول مسألة "الوحدة الوطنية المغربية"، أي الضم القسري

على التخلي عن سبتة ومليلية مقابل الصحراء الغربية، وضمان المصالح الإسبانية في الصيد في السواحل المغربية والصحراوية.

• الانسحاب الإسباني والهيمنة المغربية

عملت إسبانيا على سحب قواتها من الصحراء الغربية ليقوم كل من المغرب وموريتانيا على وضع قواتهما هناك. لقد كان احتلال المغرب للجزء الذي حصلت عليه من الصحراء الغربية احتلالاً وحشياً للغاية. لقد حصل المغرب على نصيب الأسد في الصحراء الغربية، مستولياً على الثروات الطبيعية، وعلى المدينتين الرئيسيتين: السمارة والعيون. بينما حصلت موريتانيا على منطقة صحراوية قاحلة تضم المدينة الرئيسية الثالثة: الداخلة. وخلال المرحلة الانتقالية، قبيل وصول القوات المغربية والموريتانية، استولت البوليساريو على عدة مواقع صغيرة، وعلنوا الجمهورية العربية الصحراوية المعلنة من طرف البوليساريو سنة 1976، وكانت قادرة على الاحتفاظ بها طيلة شهر، بعد خروج القوات الإسبانية. لكن في النهاية، اضطرت إلى الذهاب إلى المنفى الجزائري، بمخيم اللاجئين في تندوف.

دعمت الجزائر، في مواجهة التوسع المغربي الذي رأت فيه تهديداً لها، بحماس قوات البوليساريو منذ البداية، وقد كان هذا نتيجة أيضاً للحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. لقد كان النظام المغربي الحليف الأكثر ولاءً وأهمية للإمبريالية الغربية في المنطقة المغربية، في الوقت الذي كان فيه النظام الجزائري اليساري يتلقى الدعم من الاتحاد السوفياتي. لكن بينما كانت الإمبريالية الغربية تساند المغرب بشكل كامل، كانت البيروقراطية الحاكمة في الاتحاد السوفيتي تقيم سياستها الخارجية على أساس مصلحتها الضيقة، ومصالحها حينها لم تكن تقتضي أي اصطدام مباشر مع مصالح الإمبريالية الأمريكية، وهكذا تم خيانة البوليساريو من قبل الاتحاد السوفيتي.

لقد كان لجوء قوات البوليساريو ومعها 50.000 صحراوي إلى المنفى في الجزائر بداية حرب طويلة. وكانت استراتيجية البوليساريو قائمة على أن المرحلة الأولى للحرب يجب أن تكون موجهة بالأساس ضد موريتانيا، فجيئها الصغير كان مشتتاً بشكل كبير ومطالباً بالدفاع عن رقعة أرض شاسعة. وصلت هجمات البوليساريو إلى داخل موريتانيا، بل وصلت مرتين إلى العاصمة - نواكشوط - وعطلت مناجم الحديد التي يتوقف عليها الاقتصاد الموريتاني.

ولقد سارعت الإمبريالية الفرنسية والمغرب إلى مساعدة النظام الموريتاني

حينها. أدت الحرب إلى أزمة اقتصادية عميقة هناك. لكن الحرب بين موريتانيا والبوليساريو كانت فاقدة أصلاً لأي دعم من طرف الموريتانيين العاديين، وكانوا يعتبرونها حرباً بين الإخوة، واندلعت مظاهرات مناهضة للحرب. وفي النهاية، حدث انقلاب عسكري في موريتانيا، شهر يوليو 1978، ناصر حركة الجماهير في الشوارع، وتم إسقاط النظام الموريتاني. وقد وقعت اللجنة العسكرية من أجل إعادة التأسيس الوطني في موريتانيا معاهدة للسلام مع البوليساريو تنازلت بموجبها عن جزء موريتانيا في الصحراء الغربية.

هنا لدينا مثالاً واضحاً عن كيف أن الانتصار المهم الوحيد الذي حققته البوليساريو في هذه الحرب الطويلة المستمرة منذ عقود لم يأتي عبر الوسائل العسكرية فقط، بل عبر حدوث تطور ثوري في موريتانيا، وأنه بدون كسب الجماهير الموريتانية كان سيتم سحق البوليساريو بسبب الدعم الخارجي المقدم للنظام الموريتاني.

لكن رغم ذلك، فبمجرد مغادرة موريتانيا للجزء التابع لها من الصحراء الغربية، قامت القوات المغربية بسرعة بملاء مكانها. ولقد استمرت الحرب طيلة عدة سنوات، دون أن يتمكن أي من الجانبين من تحقيق تفوق حاسم.

• أنظمة المنطقة المغربية والقضية الصحراوية

أنظمة المنطقة لا تقل حقارة ونفاقاً في تعاملها مع القضية الصحراوية، والتي للأسف ظلت البوليساريو حتى الآن دمية وأسيرة لمصالح تلك الأنظمة.

هناك تداخل كبير وعميق بين شعوب المنطقة المغربية، لقد ناضلت تلك الشعوب كنفًا بكتف من أجل استقلال المنطقة من الاستعمار. عندما قررت فرنسا أخيراً إعطاء الاستقلال لمحميتها المغربية والتونسية في أواسط الخمسينيات، عملت جبهة التحرير الوطني الجزائرية على وضع قواعد لها في كلا البلدين. وقد خسر العديد من المغاربة والتوانسة حياتهم وهم يناضلون جنباً إلى جنب مع إخوانهم وأخوانهم الجزائريين. إن الأغلبية الساحقة من القادة الوطنيين لهذا الجيل الأول تبنا بشكل واضح موقف بناء منطقة مغربية موحدة ومستقلة.

بعد أن حصلت الجزائر على استقلالها بعد نضال شاق، ساد الشعور بأن المسلسل الثوري لا يجب أن يتوقف إلا عندما يتم القضاء على الملكية الشبه إقطاعية المغربية، العملية للإمبريالية. وهو ما تم تفسيره من

خلال الرئيس الجزائري هواري بومدين قائلاً: «في الواقع، يعتقد إخواننا المغاربة، إنهم قد ساعدونا في تحقيق استقلالنا عن فرنسا، والآن يتوجب علينا أن نساعدهم في التحرر من الملكية الإقطاعية التي باعهم للغرب». وهكذا، أحست الملكية المغربية أنها مهددة بشكل مباشر من طرف الأفكار الثورية الآتية من الجزائر (الإصلاح الزراعي، الخطاب المعادي للاستعمار والإمبريالية، التوسع في تأميم الاقتصاد، الاشتراكية العربية.. الخ.)، وسنة 1963 أعلن الملك المغربي حرباً قصيرة على الجزائر، لقد كانت الملكية المغربية تخشى من احتمال نشوء حركة وطنية يسارية داخل الجيش المغربي تسير على نموذج الثورة الجزائرية، وتلك كانت حرب رجعية بالطبع من جانب المغرب.

لكن مع مرور السنوات، فقدت المواجهة بين المغرب والجزائر طابعها كمواجهة بين نموذجين إيديولوجيين مختلفين، فالغليان الثوري للنظام الجزائري صار يخبو بالتدريج، ابتداءً من عام 1965 مع الانقلاب ضد بن بلة وخاصة بعد موت هواري بومدين، وانسداد أفق المشروع القومي العربي ثم انهياره، الذي تزامن مع ركود الاقتصاد الجزائري. وبالتالي لم تعد الثورة الجزائرية تشكل تهديداً جدياً للملكية المغربية. ولقد صارت حرب المغرب ضد البوليساريو مكلفة وصعبة على الاقتصاد المغربي خلال الفترة التي دعمت فيها الجزائر الصحراويين.

خلال ثمانينات القرن الماضي، تعرض النظامين الجزائري والمغربي لانتفاضات جماهيرية نتيجة الأزمة الاقتصادية. كل هذه العوامل أدت إلى حدوث تقارب بين النظامين. وقد أدى اندلاع الحرب



الأهلية في الجزائر سنة 1990 "العشرية السوداء"، بعد حصول أصولي جبهة الإنقاذ الإسلامية على الأغلبية في الانتخابات، إلى المزيد من تقليل رغبة الجنرالات الجزائريين في دعم البوليساريو.

ومن ناحية أخرى، وفي نفس الفترة الزمنية، تخلي معمر القذافي عن مساندة البوليساريو، التي كان يدعمها منذ بداية الحرب، ووقع "معاهدة وحدة" مع المغرب. هذا التحول في موقف النظام الليبي كان موجهاً بالخصوص ضد الجزائر. فلقد تعرضت ليبيا حينها لفتوة جزائري ضد

دخولها في المعاهدة المغربية "للسلام والتوافق"، التي تم توقيعها سنة 1983 بين الجزائر وتونس وموريتانيا. كما أن ليبيا كان لها أيضاً أطماع ترابية في رقعة على الحدود مع الجزائر. كما أن القذافي كان يريد، من خلال اتفاقته مع المغرب، أن يحول دون إرسال الملك الحسن قواته لمساندة النظام التشادي في حربه ضد ليبيا التي تدعم المتمردين هناك.

شكل هذا بالطبع ضغطاً مهولاً على جبهة البوليساريو التي بنت كل استراتيجيتها على دعم أنظمة المنطقة وليس الطبقات العاملة، لقد فهموا حينها أنهم لا يستطيعون الفوز بالحرب، ومع انصراف دعم أنظمة المنطقة عنهم بدأوا يشعرون أن مصيرهم قد حسم، ترافق هذا مع انهيار الستالينية. وهكذا حدث تحول يميني في البوليساريو، وبدأت تتخلى تدريجياً عن الحديث عن الثورة والاشتراكية، في مقابل تزايد التعلق بأوهام الدبلوماسية وإطار الأمم المتحدة، خصوصاً مع وعد بإجراء استفتاء، لم يحدث بشكل حقيقي حتى الآن. حيث الملكية المغربية تأسست على استغلال المشاعر القومية لدى الجماهير، ومن ثم فإن إعطاء تنازلات في مسألة الصحراء الغربية اليوم سيزعزع أسس النظام بمجمله ويمكن أن يؤدي إلى إسقاطه، والقوى الإمبريالية ليست معنية سوى بضمان سيطرتها على ثروات احتياط الفوسفات في الصحراء الغربية وسواحل الصيد.

وهكذا أدخلت البوليساريو النضال الصحراوي من أجل تقرير المصير في نفق مسدود، بعد عقود من حرب عصابات لم تجلب أي مكاسب حقيقية، واعتمادها على أنظمة المنطقة التي لم تري في القضية الصحراوية إلا ورقة تستخدمها لتعزيز مصالحها، وهي الآن رهينة لدى النظام الجزائري، المختلف كثيراً الآن عن نظام الثورة الجزائرية لهواري بومدين، الذي يمنعها من مواصلة القتال بشكل واضح، وتطلعها للإمبريالية التي داست على الشعب الصحراوي من أجل مصالحها.

• النفق المسدود للقومية البرجوازية الصغيرة الضيقة

كما قلنا، إن النظرة البرجوازية الصغيرة القومية، التي تذهب أحياناً كثيرة إلى حد اليسارية المتطرفة المتمثلة في حرب العصابات والإرهاب الفردي، هي الوجه الآخر للانتهازية.

بدلاً من حرب العصابات، تأسست استراتيجية البوليساريو بعدها على الدبلوماسية. فلقد أرادت فصل الولايات المتحدة عن فرنسا والتوصل إلى أي نوع من الاستقلال مقابل تمكين الولايات المتحدة من استغلال الثروات الطبيعية. في الواقع إن إفلاس البوليساريو وصل إلى حد أنهم ينوون منح الولايات المتحدة كل هذا! إن الشيء الذي يمكن الملكية المغربية من

ضمان سيطرتها كان بالضبط هو منحها الصحراء الغربية للولايات المتحدة! إن هؤلاء "المقاتلين الشجعان" صاروا على استعداد للقبول بالسيطرة الديكتاتورية للنظام المغربي على ملايين من إخوانهم وأخواتهم من أجل الحصول على استقلال شكلي لكي يصيروا عملاء محليين للإمبريالية الأمريكية.

• الاستراتيجية الماركسية

هذا بدلاً من العمل على توحيد نضال الشعب الصحراوي مع شعوب وعمال المنطقة المغربية، على ربط المطالب القومية للصحراويين بالمطالب الديمقراطية والاقتصادية للشعب المغربي.

يجب أن يبني الماركسيين دائماً مفهوماً على الأممية وتوحيد الطبقة العاملة، لكن بالطبع تكتيكات الماركسيين المغاربة والجزائريين والشعارات التي ينبغي لهم أن يرفعوها يمكن أن تختلف عن تلك المتبعة من قبل الماركسيين الصحراويين، لكنها جميعها تنصب في هدف تغيير المنطقة بشكل جذري والقضاء على الأحقاد القومية التي تبثها وتثبتها الرأسمالية.

المنطقة المغربية تمتلك تاريخ مشترك وحافل بالنضالات والتضحيات من أجل التحرر، وجنت عليها الإمبريالية بتقسيم تعسفي للحدود أنتج كثير من التناقضات المعقدة، وساعد في وصول أنظمة عميلة لها تقمع شعوب المنطقة وتستغلها. لا حل سوى بإسقاط الرأسمالية وبناء فدرالية اشتراكية للمنطقة المغربية.

يجب أن يعلم الشعب المغربي أن عدوه ليس الشعب الصحراوي ولا الشعب الجزائري، وإنما الرأسمالية المغربية والنظام الملكي. يجب على الماركسيين المغاربة أن يبنوا سياساتهم تجاه الطبقة العاملة المغربية على شعار "العدو في الداخل"، لم يستفد الشعب المغربي من احتلال الصحراء الغربية، بالعكس، خسر آلاف الضحايا ومليارات الدولارات وكثير من المآسي. ويجب أن يعملوا على تحطيم الدعاية الشوفينية الملكية التي تقوم على شعار "الوحدة الترابية"، وأن يمدوا أيديهم للشعب الصحراوي لضرب تأثير الدعاية القومية الضيقة للبوليساريو وزعماء القبائل، رافعين شعار "حق الصحراويين في تقرير مصيرهم"، بما في ذلك الانفصال، كخطوة أولى نحو الوحدة الطوعية بين شعوب متساوية على أنقاض الرأسمالية.

مع التاريخ المشترك للنضال ضد الاستعمار والتداخل الاقتصادي الحالي واللغة والثقافة المشتركة ووجود حزب ماركسي ثوري حقيقي منخرس في الطبقة العاملة لن يكون مبدأ "حق الصحراويين في تقرير مصيرهم" بالضرورة يعني الانفصال، ونضع أمامنا شعار ماركس: "كونفدرالية متساوية وحررة، إن أمكن، أو انفصال تام إذا لزم الأمر".

وفي نفس الوقت يجب أن يعمل الماركسيين الصحراويين على نقد ونبذ تكتيك حرب العصابات الذي لم يجلب للشعب الصحراوي أي مكاسب على الإطلاق، بالعكس جعله فرسية وأداة لأنظمة المنطقة المختلفة والإمبريالية،

بالإضافة إلى عرضهم هذا المقدم للإمبريالية الأمريكية، وقف قادة البوليساريو موقف معتدل جداً وملتزم أمام الطبقة السائدة الإسبانية، موقعين على اتفاق تفضيلي معها حول الثروات المعدنية ومياه الصيد. لكن ولسوء حظهم، فإن المغرب في المشروع العام للإمبريالية، أكثر أهمية من أي تنازل يقدم لهم بخصوص الصحراء الغربية. صحيح أنه يمكن للحركة الثورية للعب على التناقضات بين القوى العالمية، لكن هذا مجرد جزء من الاستراتيجية الثورية، ولا ينبغي أن يتم بناء كل الاستراتيجية على ذلك، لأنه مع الوقت ستصبح أداة في يد تلك القوى أو سيتم إحراقها.

وبدأ مسلسل استفتاء تقرير المصير تحت رعاية الأمم المتحدة ومهزلة تحديد هوية من لهم حق الاستفتاء، النظام المغربي يناور لكي يضمن أن يخرج الاستفتاء ضد الاستقلال، أو إلغاء الاستفتاء، والإمبريالية الأمريكية تدعمه على طول الخط، والبوليساريو من جهة أخرى تنتقل من عاصمة إمبريالية إلى أخرى يحاول عبثاً دفع الاستفتاء الموعود لكي يخرج لصالح الاستقلال، معتمدين في هذا حسن نية الإمبريالية، خصوصاً الأمريكية بالطبع. لدرجة أن الرئيس السابق للبوليساريو محمد عبد العزيز صرح سنة 1997 أن «بيكر -المبعوث الأمريكي- رجل كفاء وشجاع» و«قد صرح بوضوح طيلة لقائه مع بوش أن الولايات المتحدة تحترم القانون الدولي وتدافع عنه». تحول مهول وسريع للغاية، من حرب العصابات إلى دبلوماسية "العالم الجديد"، كل هذا خلال 23 عاماً فقط!

إن المشكلة الأساسية التي تواجه قادة البوليساريو الآن هو أنه لا يوجد أمامهم أي اختيارات: فإما القبول بما يقدم لهم، وبالتالي خيانة تضحيات العقود الماضية، أو العودة إلى الحرب، لكن هذه المرة بدون الاعتماد على الدعم الجزائري أو الليبي. لقد أخفقت استراتيجية البوليساريو وسياستها طوال العقود الماضية بشكل كامل. وسياستها طيلة فترة وقف إطلاق النار ليست في الواقع إلا استمراراً منطقياً لسياستها طيلة سنوات الحرب، بمعنى أنها اقتصرت على نظرة قومية ضيقة معتمدة بالأساس على طلب دعم هذا النظام أو ذاك. واليوم لا يوجد هناك أي نظام مستعد لمساعدتهم بشكل جدي.

الذين خانوه في كل المحطات، وهو ما أدركه الشعب الصحراوي وما ظهر في انتفاضة العيون 2010، التي كانت في بدايتها خارج نفوذ زعماء القبائل الصحراويين والبوليساريو. يجب أن يتوجه الشعب الصحراوي إلى الطبقة العاملة المغربية بدءاً بطليعتها الثورية، لقد أثبتت الأحداث طيلة العقود الماضية عقم الطريق الذي اتخذته البوليساريو والحاجة لمنظور طبقي وأممّي. يمكن في بعض الأحيان أن يخطئ المظلوم وصاحب الحق في استخدام الوسيلة المناسبة لاسترداد حقه، وهذا لا ينفي عنه حقه، لكن المهم التعلم من الأخطاء.

يجب أن يناضل الماركسيين المغاربة والصحراويين معاً، مقتدين بالحزب البلشفي الذي ناضل فيه الماركسيين الروس والأوكرانيين والبولنديين معاً، من أجل توحيد النضال واتباع سياسة طبقية واعية تربط بين المطالب القومية المشروعة للشعب الصحراوي وبين برنامج اشتراكي ثوري يهدف لإسقاط الرأسمالية.

إن المخرج الوحيد للشعب الصحراوي يتمثل في التحالف مع الطبقة العاملة المغربية في نضال مشترك من أجل بناء فدرالية اشتراكية في المنطقة، إن الحليف الأفضل والوحيد والحقيقي للشعب الصحراوي هو الطبقة العاملة والفلاحين المغاربة. وجميع المحاولات المبنية على الاعتماد على حرب العصابات أو على تحالفات مع القوى الإمبريالية والإقليمية أو المؤسسات الدولية من قبيل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي هي وهم لن تؤدي سوى إلى خيانات جديدة وهزائم سوف يتكبدها الشعب الصحراوي.

• القضية الكوردية

لقد أدى التقسيم الإمبريالي للمنطقة إلى تقطيع الجسد الحي للشعب الكوردي، وتقسيمه إلى أجزاء في تركيا وإيران وسوريا والعراق. لطالما حلم الشعب الكوردي بوطن له، ومع أنهم من أقدم شعوب المنطقة إلا أنهم لم يحظوا بهذا الوطن أبداً، باستثناء قبل وجود الإمبراطوريات العثمانية والفارسية، ثم تقسيمهم بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية بين الأربيع بلدان، وأغلبهم في تركيا، وحاربهم الإمبريالية بالقوة المسلحة في معاقلم الجبلية حينها.

معاناة شديدة مستمرة لقرون، من قمع لغوي وثقافي وقومي، حيث مُنح تدريس اللغة الكوردية والكتابة العلنية بها، وقمع دموي لكل الانتفاضات البطولية الكوردية الناتجة عن الاضطهاد في البلدان الأربعة، حيث أن الكورد لديهم وعي قومي متجذر، لدرجة أن المرة الأولى التي

تم استخدام فيها السلاح الكيماوي في المنطقة كانت ضد الكورد من قبل الديكتاتور صدام حسين. محاولات عديدة من قبل الكورد في البلدان الأربعة ضد الاضطهاد القومي ومن أجل التحرر.

• كورد تركيا وحزب العمال الكوردستاني (PKK)

يقبع الجزء الأكبر من الكورد داخل تركيا، بالتدريج تم إفراغ القرى الكوردية في تركيا لحرمان حزب العمال الكوردستاني من حاضته الشعبية، عن طريق إحراقها وحرب عشوائية عليها، الآن أكثر من 70% من الكورد في تركيا يشيعون في الأحياء الفقيرة في أنقرة ومدن غرب تركيا، عانوا التهميش والحرب الهمجية من قبل الحكومة التركية، والبطالة منتشرة.

ظهر حزب العمال الكوردستاني في وسط تلك الأجواء كقوة جماهيرية في جنوب شرق تركيا، يحظى بدعم ملايين الكورد في تركيا، وخارجها. ما أثار قلق الحكومة التركية هو أنه بحلول أوائل التسعينيات، كان لحركة عبد الله أوجلان سيطرة على أجزاء كبيرة من شرق تركيا، حيث تقوم بتعيين مسؤولين محليين، وتحصيل الضرائب وإدارة نظامها القانوني الخاص. لقد طورت دعماً جماهيرياً حقيقياً في هذه المجالات. وهذا ما يفسر الحملة العسكرية الوحشية التي شنتها الحكومة التركية والتي أدت إلى إحراق العديد من القرى الكوردية وتعرض العديد من المشتبه في تعاطفهم مع حزب العمال للتعذيب أو القتل أو الاختفاء من قبل فرق الموت التابعة للدولة التركية.

في البداية، أعلن حزب العمال الكوردستاني أن هدفه لم يكن فقط الفصل الكامل للمناطق ذات الأغلبية الكوردية عن تركيا، ولكن أيضاً هدف إنشاء دولة توحد كل الكورد، من تركيا وإيران والعراق وسوريا. طبعاً لم تسمح أي من الأنظمة في المنطقة بذلك كما كان متوقعاً. ولا يمكن للإمبريالية الغربية أن تتسامح مع مثل هذا الشيء. كل الأنظمة في المنطقة والعالم مستعدة لتقديم دعم محدود لهذه المجموعة أو تلك من القوميين الكورد، فقط عندما يناسب ذلك مصالحهم، لكنهم لن يقبلوا أبداً إنشاء أي دولة كوردية مستقلة.

للأسف، وفي تكرار سخيف مؤلم ومزعج لكل الحركات القومية، بناءً على التطلعات المشروعة للشعب الكوردي، خاض حزب العمال الكوردستاني حرب عصابات طويلة وإرهاب فردي أعمى (اغتيالات تأرية وقصف عشوائي وتفجيرات) لم تفعل في الحقيقة شيئاً سوى إعطاء المبرر للجنرالات الأتراك في حربهم على الشعب الكوردي عموماً وحزب العمال الكوردستاني خصوصاً.

لكن ميزان القوى لم يكن إطلاقاً في صالح حزب العمال الكوردستاني، ولم يكن ليصبح كذلك أبداً، وهو ما أدركه عبد الله أوجلان في أواخر أيامه قبل خطفه واعتقاله. دفع الهجوم العسكري الضخم من جانب الجيش التركي، إلى جانب الضغط المتزايد على حزب العمال الكوردستاني لتفكيك قواعده في سوريا، عبد الله أوجلان إلى أن يقترح "حلاً سياسياً" للصراع. أعلن حزب العمال الكوردستاني وقف إطلاق النار من جانب واحد في سبتمبر عام 1998.

ومجدداً تمخض الجبل فولد فأراً، تخلى عبد الله أوجلان عن الدعوة لكوردستان مستقلة وبدأ يناشد الاتحاد الأوروبي والحكومات الأوروبية منح الكورد في تركيا حكماً ذاتياً محدوداً. برغم تسمية الحزب "حزب العمال" وادعائه تبنيه الاشتراكية والشيوعية، ليست هذه هي الطريقة التي يتوقع المرء أن يتصرف بها قائد شيوعي حقيقي. لا يمكنك أن تتوقع أي مساعدة حقيقية للكورد المضطهدين من البرجوازية في أوروبا. يتمتع الاتحاد الأوروبي بروابط تجارية اقتصادية مهمة مع تركيا. الحكومات الأوروبية كانت ومازالت بالطبع تمد تركيا بأسلحة تقتل وتشوه رجال ونساء وأطفال الكورد!

لكن أمام انحناء عبد الله أوجلان لم يكن الجيش التركي مستعد لتقديم أي تنازلات لمقاتلي حزب العمال الكوردستاني، لقد هدد الجيش التركي سوريا حينها، واعتقلوا عبد الله أوجلان، وتم إرسال آلاف الجنود الأتراك إلى الأراضي العراقية لملاحقة مقاتلي حزب العمال الكوردستاني، تم تنفيذ مئات الاعتقالات في تركيا، تهجير قسري للقرى الكوردية. كانت الدولة التركية ترغب في كسر عبد الله أوجلان بكل الوسائل الممكنة وإذلاله أمام أعين ملايين الكورد الذين يتطلعون إلى حزب العمال الكوردستاني وزعيمه المسجون، جنزالات الجيش التركي كانوا وما يزالون يريدون أن يصدق الجميع أن القضية الكوردية قضية خاسرة.

لكن لم تكن تدرك الحكومة التركية أن بترحيلها الجماعي للكورد من قراهم كانت تحفر قبرها بنفسها. من خلال جمع حشود من الكورد معاً في المدن، فقد مهدوا الطريق لحركة جماهيرية حقيقية لجميع العمال في تركيا، والتي على عكس حرب العصابات، ستشمل بنشاط غالبية الكورد. علاوة على ذلك، فقد مهدوا أيضاً لنضال موحد للعمال الكورد والأتراك، وهو أمر من شأنه أن يهز النظام من أسسه. وطالما بقي الشعب الكوردي مضطهداً وبلا حقوق، فإن النضال سيظهر مراراً وتكراراً.

يواجه جميع العمال في تركيا نفس المشاكل الأساسية - القمع وسوء

الإسكان والبطالة. الخ - وهم منظمون بشكل أساسي في نفس النقابات. في حركة تقوم على المدن سوف يتوحدون ضد العدو المشترك، الطبقة السائدة التركية. وبدأ الصراع الطبقي يتصاعد بشكل ملفت في تركيا تحت وطأة الأزمة، وهو ما يجعل أردوغان يهاجم حزب العمال داخل تركيا وخارجها، دعائياً وعسكرياً، من حين لآخر، رغم انتهاء الأعمال العسكرية من قبل الحزب بشكل رسمي منذ سنين، لتشتت الصراع الطبقي وتقسيم الطبقة العاملة على أسس قومية.

لا يقدم حزب العمال الكوردستاني أي حل إطلاقاً، وهو ما يظهر في المأزق الذي يواجه قيادة حزب العمال الكوردستاني بعد حوالي 40 عاماً من حرب العصابات، حزب العمال الكوردستاني أبعد من أي وقت مضى عن طموحه في تقرير المصير للشعب الكوردي. الحقيقة هي أن هذا غير ممكن أصلاً في ظل الرأسمالية. إن الحزب يفتقر إلى منظور أممي ونهج طبقي حقيقي لمشاكل العمال والفلاحين الكورد. بدون هذا لا يمكن كسب عمال تركيا وعمال كل الشرق الأوسط لقضية الشعب الكوردي.

يجب أن يكون هدف العمال والفلاحين الكورد في تركيا بناء وحدة مع العمال الأتراك ضد العدو المشترك، أي الرأسماليين وملاك الأراضي الذين يحكمون تركيا. لا يمكن القيام بذلك بحملات التفجير الإرهابية. يجب عليهم كسب العمال الأتراك المضطهدين من قبل النظام التركي. هذا هو الحل الوحيد، خصوصاً الآن، بالنظر إلى أن ملايين الكورد قد تحولوا إلى عمال ويعيشون في مدن مثل إسطنبول وأنقرة جنباً إلى جنب مع العمال الأتراك. إنهم يعملون في نفس المصانع والورش. يكمن حل مشاكل الكورد فقط من خلال النضال المشترك ضد النظام الرأسمالي التركي القمعي مع العمال الأتراك.

• كورد العراق وهزلية القومية البرجوازية

قام الكورد في العراق بالعديد من الانتفاضات، 1919-1923 و1933، أكبر انتفاضة كوردية في العراق في عام 1961 واستمرت حتى عام 1970. جاء حزب البعث إلى السلطة في عام 1968 واصطدم بالكورد بتقاليدهم القبلية الجبلية والوعي الذاتي المتزايد كقومية.

نتيجة الانتفاضة، في عام 1970 توصلت الحكومة العراقية إلى "اتفاق" مع الكورد بشأن منطقة حكم ذاتي. لكن هذا كان مجرد تكتيك للمماطلة من جانب بغداد التي تجاهلت شروط الاتفاقية، مما أدى إلى اندلاع حرب جديدة في عام 1975 واستمرت حتى عام 1991، وسميت "حرب الأنصار"، ولسخرية القدر دعمت إيران الكورد في العراق بينما استمرت في قمع

الكورد داخل حدودها.

عن تقرير المصير، بل كان يهدف إلى شل العراق. الإمبريالية الأمريكية هي القوة الرئيسية للثورة المضادة في العالم، من السذاجة والغباء أن يتوقع القادة القوميون الكورد أن الأمريكان يهتمهم مصلحة الكورد. كما رأينا في مناسبات عديدة في أماكن مختلفة من العالم، من ضمنهم الشرق الأوسط بالطبع، ينتهي الأمر بالقادة البرجوازيين للأمم المضطهدة، تحت غطاء "تقرير المصير" إلى عملاء لقوة إمبريالية أو أخرى.

كان واجب الماركسيين الكورد حينها أن يدفعوا من أجل وحدة الطبقة العاملة الكوردية والعربية في نضال مشترك من أجل الإطاحة بنظام صدام حسين، وبناء فدرالية اشتراكية في العراق، التي وحدها من كانت ستضمن الحقوق المتساوية وتحرر الشعب الكوردي، وهو ما كان سيكون له تأثير الدومينو في البلدان الثلاثة الأخرى، لكن ضيق الأفق القومي حول التجربة الكوردية في العراق إلى مهزلة.

مشاكل كورد العراق لم تحل حتى اليوم. إن الفصيلين الرئيسيين، الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني، الذين دعموا الغزو الأمريكي للعراق وخنوا الكورد والشعب العراقي كله، مجرد أدوات في يد القوى الإمبريالية المتنافسة في المنطقة. يتضح هذا من حقيقة أن حزب العمال الكوردستاني في تركيا دخل على مر السنين في صراع مع فصيل البارزاني الكوردستاني في شمال العراق، والذي يسيطر على الحدود التركية العراقية. بارزاني انتقد من قبل حزب العمال الكوردستاني لإقامته قواعد عسكرية داخل أراضي الكورد العراقية لشن هجمات على تركيا! هذه هي النتيجة المتوقعة للنزعة القومية البرجوازية.

تم إجراء استفتاء على انفصال إقليم كوردستان عن الدولة العراقية عام 2017، أيد 92.73% من الناخبين الاستقلال الكوردي، لقد أوضحت الغالبية العظمى من الكورد في العراق أنهم لا يشعرون بأي ارتباط بالحكومة المركزية العراقية الطائفية، سنوات من العقوبات والتمييز من قبل الحكومة المركزية، الجيل الجديد من كورد العراق، ومعظمهم لم يعد يتعلم اللغة العربية، لم يعد يشعر بارتباط مع العراق، والأهم من ذلك أنهم يرون في الحكومة المركزية في بغداد قوة رجعية لا تهتم بهم، وهم على حق في رؤية ذلك طبعًا. هذا الاستفتاء، وتتبع أفعال وردود أفعال مختلف القوى البرجوازية، دليل واضح على حدود القومية البرجوازية، يجب أن نتعلم من دروس الماضي.

عارضت كل القوى الإقليمية والعالمية هذا الاستفتاء ونتائجه، ولا عزاء للديمقراطية عندما تصبح ضد السادة. برغم أن أردوغان دعم القومية

عانى صدام حسين من هزيمة هائلة خلال حرب الخليج عام 1991 وتمرد الكورد مرة أخرى. وبشكل عفوي انتشروا في المدن الصناعية الشمالية - السليمانية وهولير وكركوك - حيث تتركز صناعة النفط. مستوحين من الثورة الإيرانية ضد الشاه عام 1979، أقاموا مجالس الشورى، لكن للأسف تم سحقهم من قبل القوات العراقية، ولم تفعل الإمبريالية الغربية شيئاً لمساعدتهم. مرة أخرى، نرى كيف كان تمتع الكورد بثروتهم معتمدًا على مصالح الإمبريالية، الإمبريالية الأمريكية هذه المرة.

في مواجهة الانتفاضة العفوية للكورد في شمال العراق، تركت الإمبريالية الأمريكية الحرس الجمهوري لصدام حسين سليمًا، ثم تحرك بعد ذلك لإعادة احتلال البلدات الكوردية في الشمال. فضل الإمبرياليون بقاء صدام حسين في السلطة، مقارنة بالحركة الكوردية ذات النزعة اليسارية واحتمالية اندلاع ثورة الاشتراكية. ومع ذلك، حتى الحرس الجمهوري العراقي هُزم وطُرد من السليمانية، مركز الانتفاضة.

كانت المشكلة أنه لم يكن لدى القيادة الكوردية استراتيجية واضحة لما يجب فعله بعد ذلك. كان قادة الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني، الذين لديهم نظرة قومية بحتة وينظرون للإقليم كإقطاعية خاصة بهما، عاجزين عن تطوير استراتيجية طبقية أممية ومناشدة عمال العراق جميعًا للاتحاد معهم في النضال من أجل الإطاحة بصدام حسين، وهو ما كان الحل الوحيد لإنهاء الاضطهاد القومي للكورد في العراق.

بمجرد سحق التمرد الكوردي، أنشأت الولايات المتحدة ما يسمى بـ "الملاذ الآمن" للكورد داخل العراق. تمكن اللاجئين المطرودين سابقًا من العودة إلى وطنهم. ولكن بسرعة اندلعت حرب داخلية جديدة بين كورد شمال العراق بين القوميين البرجوازيين من أجل السلطة وحصرية العمالة للإمبريالية الأمريكية، في الفترة من 1994 إلى 1998، خاض فيصيان كورديان عراقيان - الحزب الديمقراطي الكوردستاني بقيادة مسعود بارزاني والاتحاد الوطني الكوردستاني بقيادة جلال طالباني - حربًا دموية من أجل السلطة على شمال العراق. اتفق الجانبان في سبتمبر 1998 على ترتيب لتقاسم السلطة وخلق "برلمان" و"حكومة وطنية".

استغلت الإمبريالية الأمريكية، بطريقتها القذرة المعتادة، نضال الشعب الكوردي ضد النظام العراقي من أجل فرض "حمايتها" - أو بمعنى أصح وصايتها الجبرية - على شمال العراق. هذا العمل الوقح لا علاقة له بالدفاع

اليمينية ممثلة في آل بارزاني لسنوات، من أجل قمع حزب العمال الكوردستاني هناك وكوسيلة للتأثير في العراق بشكل عام، لكن بالنسبة له كوردستان مستقلة تعني منارة إلهام للكورد داخل تركيا نفسها وتقليص لدوره في العراق. نفس الشيء ينطبق على إيران التي لديها أيضاً عدد كبير من السكان الكورد المضطهدين المتعاطفين مع كفاح إخوانهم وأخواتهم الكورد في العراق وسوريا وتركيا، وتريد تجنب أي شيء يثير نفس الطموحات داخل أراضيها. هذا برغم من أن إيران دعمت القومية الكوردية في العراق - كل من الحزب الديمقراطي الكوردستاني بقيادة بارزاني وحزب الاتحاد الوطني الكوردستاني بقيادة طالباني - في الماضي، كوسيلة لتقويض نظام صدام حسين، واعتمدت القوات المدعومة من إيران في العراق على حركة التغيير واتحاد المجتمعات الكوردستانية - المنظمة الجامعة التي أنشأها حزب العمال الكوردستاني - في حربها ضد تنظيم الدولة الإسلامية من ناحية ومن ناحية أخرى ضد بارزاني الذي كان تابعاً لتركيا بشكل كامل، لكن تغير الموقف الإيراني منذ الاستفتاء، خصوصاً بعد أن هيمنت إيران نفسها على الحكومة المركزية.

وبالطبع رفضته الحكومة المركزية في العراق. وأغلقت الحكومة المركزية العراقية، إلى جانب إيران وتركيا، حينها حدودها مع الإقليم، تاركة الإقليم بأكمله مقطوع عن الاتصال بالعالم الخارجي. ونظمت القوى الثلاث (العراق وإيران وتركيا) سلسلة من المناورات العسكرية المشتركة بهدف ترهيب الشعب الكوردي. كما منح البرلمان العراقي لرئيس الوزراء حينها حيدر العبادي الإذن بإرسال قوات إلى كركوك المتنازع عليها والتي تضم بعض أكبر احتياطيات النفط في العالم. وهددت تركيا بقطع مشترياتها من النفط من حكومة إقليم كوردستان. وفي ظل ذلك ظل السيدات والسادة "الديمقراطيون" في الغرب، الذي للأسف يحب القوميين اليمينيين الكورد التحالف معهم، صامتين بشأن الحرب التي تعدها القوى الثلاث المجاورة ضد الشعب الكوردي.

عارضت كل الحكومات المسماة "ديمقراطية" نتيجة الاستفتاء وحق الشعب الكوردي في تقرير مصيره، طبعاً ليس من أجل وحدة العراق المقدسة، العراق الذي غزوه ودمروه وغذوا فيه الطائفية القذرة، التي أدت في الحقيقة إلى حالة من التفكك في العراق لم نشهدها من قبل. مجدداً بعد الاعتماد على الكورد في صد توسع داعش شمال الموصل تم بيعهم على مذبح المصالح الإقليمية والعالمية.

طبعاً لم يقدم آل برزاني وآل طالباني الذين يتعاملون مع إقليم كوردستان كقطاعية خاصة بهما، ينهبون ثرواتها ويقمعون شعبها، أي بديل أو سبيل

للشعب الكوردي في الإقليم. هذا بعد أن لجأ مسعود بارزاني حينها لإجراء استفتاء لخلق حالة من "الوحدة الوطنية" في مقابل عمق الأزمة الداخلية مع انهيار أسعار النفط وفساد حكمه، ولانتزاع تنازلات من القوى الإقليمية، حتى إنه قبل استفتاء 2017 تحدث عن تشكيل فيدرالية بدلاً من إعلان دولة مستقلة، وشدد على الطابع "غير الملزم" للاستفتاء. وهذه ليست المرة الأولى، في عام 2005 حصل استفتاء في الإقليم باشتراك ما يقرب من مليوني صوت، 98% لصالح الانفصال، ولكن لم يحدث شيء بعد ذلك. في غياب معارضة واضحة قائمة على الطبقة العاملة، تمكن بارزاني من استغلال اضطهاد الكورد بشكل منافي لمصلحته الخاصة وتشيت الانتباه عن حكمه الفاسد.

أصبح من الواضح لقطاعات متزايدة في إقليم كوردستان فساد آل برزاني الذين باعوا آمال الشعب الكوردي. لا يجب أن يثقوا في هؤلاء القادة البرجوازيين الخونة. إن الشعب الكوردي بحاجة إلى قيادة تقوم على أساس مصالح العمال وليس النخبة الفاسدة والثرية، والحلفاء الحقيقيين الوحيدين لهم هم العمال والفقراء في العراق وإيران وتركيا وسوريا المضطهدون من قبل أنظمتهم.

• كورد سوريا والثورة وتفويت الفرصة

أتاحت الثورة السورية التي اندلعت عام 2011 الفرصة لكورد سوريا للسيطرة على المناطق ذات الأغلبية الكوردية في شمال وشمال شرق سوريا، نتيجة حاجة بشار الأسد لنقل القوات لمواجهة الثورة التي اندلعت في الجنوب حينها.

بسرعة استطاع حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني، الفرع السوري لحزب العمال الكوردستاني، في تأسيس هيكل حكم محلية وقوات مسلحة خاصة بالمنطقة، قوات حماية الشعب الكوردية، هيكل ديمقراطية إلى حد بعيد جداً، حقوق نساء معممة، ذات أهداف ثورية واشتراكية، حتى لو بالكلام فقط، ذات خطاب وتقاليد ثورية، وهو ما جعل تلك القوات هي الأكثر كفاءة في مواجهة داعش على الأرض.

لكن للأسف منذ اللحظة الأولى كان يحمل قادة الكورد في سوريا أوجه ضعف رفاقهم في تركيا. منذ البداية أسسوا أنفسهم وسياستهم على أساس التحالف مع القوى الإمبريالية المختلفة، التي استخدمتهم لأغراض مختلفة من ناحية سمح النظام السوري لهم بالتمدد لانشغاله بقمع الثورة في الجنوب، ثم لإذكاء الانقسامات القومية والإثنية فيما بعد، واستخدمتهم الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة (في مقدمتهم إسرائيل) للضغط على

النظام السوري ولكسب موطن قدم في سوريا في مواجهة روسيا وإيران، واستخدمتهم روسيا للحد من النفوذ الإيراني لكي يصبح لها اليد العليا، وخانوهم جميعاً بمجرد أن انتهت الحاجة لهم، في مواجهة الغزو الهجري التركي للأراضي السورية، ومن قبلها تسليح النظام التركي للجهاديين في سوريا واستخدامهم في مواجهة الكورد.

سياسة ارتهان قذرة أدت لمهزلة، لدرجة أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكوردستاني راح يدق كل الأبواب لكي يحميهم أحد من الهجوم التركي، إلى حد محاولة طرق الباب السعودي، وهذا هزلي للغاية لأن هذا حدث في الوقت الذي كانت فيه قوات حماية الشعب الكوردية تقاتل فيه داعش والقاعدة المعتمدة على التمويل السعودي، والقطري والتركبي بالطبع. طبعاً من الممكن للقوى الثورية اللعب أحياناً على التناقضات بين القوى الإقليمية والإمبريالية المختلفة، لكن هذا نكتيك له حدوده الذي يجب أن يكون القادة على دراية بها، ولا يجب أن تؤسس القوى الثورية سياستها كلها على التحالف مع القوى الإمبريالية والإقليمية لأن هذا يلوث صورتها ويضعف نفوذها الثوري، وهو ما حدث حيث بدأ ينظر قطاع داخل سوريا للقوى الكوردية أنها عميلة للإمبريالية. يجب أن يحدث هذا بما يخدم الهدف الثوري، استخدام التناقضات لضرب القوى المختلفة، مع التوجه الدائم للطبقة العاملة وجماهير المنطقة بسياسة طبقية وأمية.

منذ بداية الثورة السورية، ارتكبت قادة الكورد "اليساريين" خطأ كبير، أنهم لم يهدفوا للتحالف مع حلفائهم الطبيعيين الوحيدين من الثوريين السوريين وفصائلهم المسلحة من بداية الثورة لإسقاط النظام، كان في استطاعت قوات حماية الشعب الكوردية ومن بعدها قوات سوريا الديمقراطية أن تنشئ تحالف واسع مع كل الفصائل التي كانت تضع هدف إسقاط نظام بشار الأسد كهدف أولي لها وليس لها في نفس الوقت إيديولوجية دينية أو رجعية، وما أكثر هذه الفصائل في بداية الثورة قبل تدخل القوى الإقليمية والإمبريالية، تلك الفصائل التي تمخضت عن لجان تنسيقية ومحلية لحماية التظاهرات الشعبية.

بدلاً من ذلك، وبناءً على النظرة القومية الضيقة، توقعت قوات حماية الشعب الكوردية ومن بعدها قوات سوريا الديمقراطية على نفسها واعتبرت أن ليس لها دخل في ذلك وأن مهمتها هي حماية الكورد ومناطقهم فقط، وكانت تعتقد أن الثورة ستضعف بشار الأسد وتجعله يرضخ لمطالبها القومية، حتى وإن لم تنتصر تلك الثورة. للأسف الشديد لم يفهم حزب الاتحاد الديمقراطي الكوردستاني أن مصير الشعب الكوردي مرتبط بمصير الشعوب المجاورة، وإن انتصار الثورة السورية هو الشرط

الأولى والضروري لانتصار الكورد ونيل استقلالهم، هذا على الرغم من أن تجربة الإدارة الذاتية في روج آفا بأكملها حدثت كنتيجة غير مباشرة للثورة السورية أصلاً، ولم تكن لتستمر بدون انتصار الثورة. فاقم هذا الوضع غياب بديل ثوري في سوريا جاهز للثورة، وهيمنة القوى الإسلامية الرجعية على الثورة مع الوقت، بدفع القوى الإقليمية والإمبريالية المختلفة، وتحول الثورة السورية إلى حرب رجعية بشكل كلي.

كان في استطاعة حزب الاتحاد الديمقراطي الكوردستاني وقوات حماية الشعب الكوردية، ومن خلفهم حزب العمال الكوردستاني، أن يقلبوا المعادلة في سوريا رأساً على عقب، فقط باتباع سياسة طبقية وأمية منذ بداية الثورة، كانوا يستطيعون أن يشكلوا منارة ونقطة تجمع كل القوى الثورية والتقدمية في الثورة السورية، وهو ما كان سيقطع الطريق على القوى الإسلامية والرجعية، لكن للأسف نهج قادة الكورد في سوريا وضيق أفقهم القومي أضاع فرصة مهمة ليس فقط لانتصار الثورة السورية، ولكن أيضاً لتحرر الكورد في سوريا، وهو ما كان سيكون له آثار في كل البلدان الثلاثة.

والآن يجد الكورد في سوريا أنفسهم محاصرين من كل جانب، تخلت عنهم الولايات المتحدة من أجل تركيا، خصوصاً بعد هزيمة داعش، ومحاصرين من آلة الدمار التركية ومليشياتها الإسلامية التي لا ولن ترحمهم للتأكد من عدم امتداد تجربة الحكم الذاتي للكورد داخل حدودها، ولاستخدام تلك الحرب في قطع الطريق على الصراع الطبقي المتصاعد داخل تركيا



على أسس قومية، ومحاصرين بالنظام السوري ومن خلفه إيران وروسيا الذين يمكنهم أن يحميهم من تركيا في مقابل نزع سلاحهم وإعادة إدماجهم في آلة

القمع والاضطهاد القومي لنظام الأسد السوري.

• تلاعب القوى الإقليمية والدولية بالشعب الكوردي

كما رأينا، يمكن أن يدعم هذا النظام وذلك الحركة القومية الكوردية فقط من أجل مصالحه الذاتية الضيقة. دعم النظام العراقي الكورد في إيران ضد النظام هناك، الأمر نفسه ينطبق على الإيرانيين ودعمهم القوميين الكورد في العراق ضد صدام حسين، والسوريين ودعمهم لحزب

العمال الكوردستاني في مواجهة الدولة التركية، والأترك ودعمهم للكورد في العراق، بل وحتى في تركيا نفسها في بعض الأوقات، عندما وصل أردوغان إلى السلطة لأول مرة، قام بالاستناد على دعم الكورد ضد البرجوازية الكمالية التقليدية التركية، انتقد القمع القومي للكورد وفتح محادثات مع زعيم حزب العمال الكوردستاني، عبد الله أوجلان. لكن هذا الوضع سرعان ما تغير مع دخول حزب الشعوب الديمقراطية، المرتبط بحزب العمال الكوردستاني، إلى البرلمان، وبالتالي أصبح نقطة محورية للصراع الطبقي المتصاعد والمزاج المعادي لأردوغان في تركيا.

لكن كل هذا نقرة، ومساعدتهم في إنشاء دولتهم الخاصة نقرة أخرى تمامًا، إن هذا يعني خلق سابقة حيث يبدأ كوردهم في الداخل في المطالبة بالانفصال. وهذا يفسر سبب تقديم الإمبريالية الأمريكية دعمًا معتدلاً لكورد شمال العراق لكنها لن تسمح لهم بإقامة دولتهم الخاصة، لأن هذا سيضع ضغوطاً هائلة على تركيا يمكن أن تتفكك في هذه العملية، وتركيا حليف مهم لأمريكا.

ونفس الشيء بالنسبة للقوى العالمية المختلفة، دعمت الولايات المتحدة وغيرها الكورد في العراق إلى الحد الذي يجعلهم يضغطون على صدام حسين، وبعد سقوط صدام حسين دعمهم للحد الذي يجعل كوردستان العراق أداة في يدهم بدون أن تكون تهديد إلى حلفائهم في تركيا. كما دعمتهم في سوريا في مواجهة الجزار بشار الأسد، خصوصاً مع دخول روسيا لصفه، ودفعتهم وحيدين، في ما يشبه صفقة غير معلنة بين كل القوى الإقليمية والعالمية، في مواجهة داعش على الأرض في سوريا، التي فقد كثير من الشباب الكوردي حياتهم من أجل القضاء عليها، لكن هذا لم يجعل الولايات المتحدة تتردد لحظة في التخلي عنهم مقابل عدم إزعاج تركيا.

في النهاية القوميات المضطهدة هي مجرد أداة في لعبة الصراعات بين القوى الكبرى. كل القوى المختلفة المتدخلة في الشرق الأوسط اعتمدت بشكل أو بآخر في وقت أو في آخر على القوات الكوردية لتنظيف فوضى الإمبريالية الهمجية في المنطقة، وسال الدم الكوردي من أجل هزيمة داعش، أو في استخدام القوات الكوردية في حروب القوى العالمية بالوكالة. لكن عندما يكون لهؤلاء الكورد أنفسهم رغبة في ممارسة حقهم الديمقراطي وتطلعهم المشروع في وطن، فإن جميع القوى - من "الديمقراطيين" إلى الإسلاميين الأكثر تطرفاً - الذين كانوا يهاجمون بعضهم البعض بالأمس فقط، يشكلون جبهة موحدة ضد الجماهير الكوردية.

النفط عنصر مهم في الصراع وتحديد المواقف أيضاً. جزء كبير من موارد النفط العراقية في المناطق الكوردية، جزء من موارد النفط الإيرانية موجود أيضاً في المناطق الكوردية، تقع موارد تركيا النفطية بشكل حصري تقريباً في المناطق الكوردية، موارد النفط السورية هي أيضاً بشكل رئيسي في المناطق الكوردية. أراضي كوردستان غنية أيضاً بالموارد المعدنية. لهذا تلك المناطق هي هدف دائم لكل القوى الإقليمية، ولن تسمح الطبقات السائدة في البلدان الأربعة أن تخسرهما في حركة انفصالية، ولن تسمح الإمبريالية بذلك أيضاً.

لهذا السبب لا يمكن للشعب الكوردي أن يضع ثقته في أي من القوى الإمبريالية التي قد تظهر بشكل دوري إلى جانب قضيتها. سوف يستخدمونه فقط كتغيير بسيط في مناوراتهم في المنطقة.

• من أجل فدرالية اشتراكية تنهي معاناة الشعب الكوردي

الخلفيات والظروف في البلدان الأربع مختلفة في كثير من الأمور، ولكن يجمعها الأزمة واضطهاد الكورد. وأكثر من يتحمل وطأة الأزمة دائماً هم الأقليات القومية، لكن عمق الأزمة جعل الطبقة العاملة والجماهير ككل تشعر بها، وهناك أسس لحركة ثورية موحدة، مثلما ظهر في إيران إثر مقتل الشابة مهسا أميني على يد شرطة الأخلاق الهمجية.

لا يوجد مخرج على الإطلاق للشعب الكوردي في ظل الرأسمالية. طالما بقيت مصالح مختلف الطبقات السائدة الإقليمية والعالمية قائمة، فإن الطريق إلى إنهاء معاناة الكورد مسدود. لا يمكن تحقيق الحكم الذاتي الحقيقي إلا من خلال فدرالية اشتراكية في البلدان الأربعة.

فقط فترة طويلة من التنمية الاقتصادية من شأنها أن تضع الأساس لحل القضية الكوردية. إذا كان هناك ما يكفي من الوظائف والمنازل لجميع العمال في تركيا، من الأترك والكورد، أو في سوريا والعراق من العرب والكورد، أو في إيران بين الفرس والكورد، هذا بجانب القوميات الأخرى بالطبع، إذا كانت هناك زيادة مطردة في مستوى المعيشة لجميع شعوب هذه المنطقة من العالم، فيمكننا حينها أن نتحدث عن حل "سلمي" و"سياسي" لمعاناة الشعب الكوردي، لكن هذا لا يمكن أن يحدث في ظل النظام الرأسمالي الذي يشهد الآن أعمق وأعقد أزمارته على الإطلاق، فقط تغيير اجتماعي عميق هو بداية ذلك الطريق.

يجب على الماركسيين الإيرانيين والأتراك والعراقيين والسوريين أن يضعوا معاناة الشعب الكوردي في صلب اهتماماتهم وأولوياتهم، وأن يعارضوا

كل الإجراءات الهمجية لطبقاتهم السائدة تجاه الكورد، لا يمكن أن تنتصر الثورة في أحدي تلك البلدان إلا بكسب الجماهير الكوردية، إلا برفع شعار ”حق تقرير المصير للشعب الكوردي“، وهذا مهم لتكسير كل الأحقاد القومية التي تراكمت في العقود الطويلة الماضية.

ومجددًا، حق تقرير المصير هذا لا يعني الانفصال في كل الأحوال ودايمًا، كما رأينا الانفصال (سوء الكلي أو الجزئي) في حد ذاته لا يحل أي شيء، وتجربة إقليم كوردستان في العراق دليل على ذلك. سيكون من الأفضل عدم الانفصال، وهي احتمالية واردة على الأقل في تركيا وإيران وسوريا، حيث تداخل ديمغرافي كبير في تركيا وسوريا، يجعل من مسألة الانفصال شيء معقد ومؤلّم أكثر من الاتحاد الطوعي، نهوض ثوري مشترك في إيران، وإمكانية ذلك النهوض في تركيا في المستقبل القريب. ومجددًا استراتيجيتنا تجاه مسألة الانفصال في كل تلك البلدان مستندة إلى شعار: ”كونفدرالية متساوية وحرّة، إن أمكن، أو انفصال تام إذا لزم الأمر“.

ويجب أن يعلم الكورد جيدًا أن تحرّهم مرتبطًا ارتباطًا كاملاً بالطبقات العاملة في البلدان الأربعة وحركاتهم الثورية، ومن أجل هذا يجب اتباع سياسة طبقية وأمية حقًا، وليس الاشتراكية بالخطاب وحرب العصابات والنظرة القومية بالفعل، كما فعل حزب العمال الكوردستاني. يجب تجاوز النظرة القومية الضيقة التي تجعل أحلام الشعب الكوردي المشروعة مجرد أداة في يد القوى الإمبريالية والإقليمية. تستطيع الجماهير الكوردية أن تصبح منارة إلهام لجماهير المنطقة. فقط ثورة اشتراكية في أحدي البلدان الأربعة هي التي تستطيع أن توفر الأساس لإنهاء الاضطهاد القومي للكورد.

على ذلك الطريق يمكن أن تجد كل شعوب المنطقة طريقها إلى التحرر، فقط بإسقاط الرأسمالية بقيادة الطبقة العاملة يمكن أن تتوفر الظروف لأوسع قدر ممكن من الحكم الذاتي لكل شعوب المنطقة، في ظل تعاون الجميع ومن أجل مصلحة الجميع، في ظل فدرالية اشتراكية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جزء من فدرالية اشتراكية عالمية.

• من أجل بناء فدرالية اشتراكية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كما رأينا، الدولة القومية التي هي إحدى الدعائم الأساسية للنظام الرأسمالي لم تصبح فقط عقبة أمام تطور قوى الإنتاج، ولكنها الآن أصبحت آلة لإنتاج الضحايا والفضوز، تدفع الرأسمالية بكل التناقضات للسطح بشكل منفجر، وتدفع البشرية كلها للهمجية. ما كان منذ قرون خطوة كبيرة للأمام، أصبح الآن يدفع البشرية للاتجاه المعاكس. ويجب علينا الآن العمل على القضاء على النظام الاجتماعي الذي يدفعنا جميعًا

في مواجهة بعضنا البعض، النظام الاجتماعي الذي يعيش على الكراهية والانقسام القومي والاثني والديني، نحاربه ليس بانقسام مضاد وليس بإبراز الانقسامات والاختلافات الحالية ولكن باتحادنا، نحن عمال وشباب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من أجل الإطاحة به.

كل الأنظمة في المنطقة تظهّد شعوبنا، وتضعنا في مواجهة بعضنا البعض، وتلك المنطقة من العالم عُرسّت في الحروب الطائفية والقومية التي لم توصلنا إلى شيء سوى الويلات والمآسي التي لا حصر لها، وأن الأوان لتجاوز كل ذلك، إن كنا نريد خلق واقع جديد في منطقتنا الثرية بالبشر والطبيعة، والتي يمكن أن نحولها إلى جنة على الأرض.

من مصلحة العمال في جميع أنحاء المنطقة والعالم الإطاحة بطبقاتهم الحاكمة والسائدة، ولا مصلحة لأي منا في اضطهاد بعضنا البعض وقتل بعضنا البعض في هذا السباق نحو الهلاك الجماعي. لهذا السبب يجب أن نخوض نضالاً موحدًا من أجل بناء أحزاب عمالية حقيقية في كل البلدان تعمل من أجل وحدة الطبقة العاملة من جميع القوميات في النضال من أجل الاشتراكية. هذه ليست أمنية مثالية، ولكنها الطريق العملي الوحيد. جربت شعوب هذه المنطقة كل الطرق والحلول المزعومة الأخرى ولم نصل إلى شيء سوى المجازر والهمجية، والآن يجب علينا أن نجرب الاتحاد. فلنحول شعار وصرخة ماركس وإنجلز ”يا عمال العالم اتحدوا“ لسياسة عملية ثورية. والتيار الماركسي الأممي وحده فقط في العالم اليوم هو الذي يمثل السياسية الماركسية الأممية، انضموا إلينا في هذا النضال العظيم الذي يتوقف عليه مستقبل البشرية، من أجل إسقاط الرأسمالية وبناء الاشتراكية في حياتنا.

من أجل إنهاء الاضطهاد القومي!

من أجل وحدة نضال عمال وشباب المنطقة!

عاشت الطبقات العاملة!

تسقط أنظمة المنطقة الديكتاتورية!

يسقط النظام الرأسمالي!

يا عمال العالم اتحدوا!

من أجل فدرالية اشتراكية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا!

أيتها الرفيقات والرفاق

تدخل الرأسمالية في عصرنا أقصى مراحل انحطاطها تنتشر الأزمات الاقتصادية والحروب بوتيرة متسارعة. في ظل هذه الأزمات تنظم الطبقات السائدة في كل العالم الهجوم الوحشي على البشرية بنشر البطالة وغلاء المعيشة ووضع الطبقة العاملة في كل العالم في أوضاع في غاية الصعوبة:

• زيادات أوقات العمل

وفرض واقع الحاجة للقيام بأعمال متعددة من أجل توفير الحاجات الضرورية، في الوقت الذي تقوم فيه الطبقات السائدة بشن الهجوم على مكاسب تاريخ من النضال الطبقي مثل حقوق التعليم والصحة والعمل.

• وتزداد هذه الصعوبات أكثر فيما يسمى بالعالم الثالث (الأطراف)، ففي الوقت الذي تمارس فيه الامبريالية نهبا مضاعفا على اقتصادات هذه البلدان تساهم البرجوازيات المحلية في تنظيم القمع الطبقي وتطوير أجهزته وقدراته بدعم وتواطؤ من الإمبرياليات نفسها التي تجد في البرجوازيات المحلية حليفا طبقيا لها، من جهة، ومصدر استهلاك لفائض التسليح من جهة أخرى.

وقد عبر الرفاق بأحسن طريقة في الجلسة الأولى حول المنظورات العالمية ومنظورات المنطقة، عن، إلى أي مرحلة وصلنا في هذا الانحطاط.. هذا الانحطاط يرافقه صراع طبقي وكفاحية مبهرة للطبقة العاملة في كل مكان من العالم تقريبا.. تجري هذه الكفاحية الرائعة في ظل علاقات

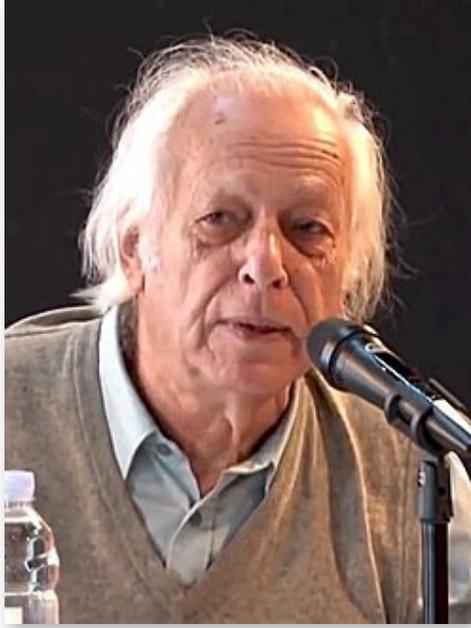


تبعية معقدة بين القوى الإمبريالية والبرجوازيات المحلية في البلدان المتخلفة. كما يصاحبها ارتباك وتحلل متزايد ومستمر في صفوف المنظرين الأكاديميين والقوى البيروقراطية التي تقدم نفسها كمشاريع للتحرر من الامبريالية، تنتج أكثر الأفكار انتهازية وترهلا حول ما يبدو مشروعات لمكافحة الامبريالية.

يقدم هؤلاء نظرية تعتمد بشكل رئيسي على التعاون الطبقي وذيلية الطبقة العاملة للطبقات البرجوازية، خصوصا، إن قدمت هذه البرجوازية نفسها كمشروع مقاوم للإمبريالية. الأمر الذي ستتبين استحالتة في هذا العرض.

ولأن هذه النظريات كثيرة ومتفاوتة، فسنركز في هذا العرض على واحدة من بينها تدعي أنها ماركسية وتحظى بقبول كبير بين الشباب الذي تدفعه الشروط الصعبة التي هي نتاج حتمي للرأسمالية إلى التجذر والبحث عن بدائل ثورية، أي أهم ما يقدمه الدكتور سمير أمين من أفكار حول طبيعة المهام الثورية وطبيعة القيادة الثورية.

الرفيقات والرفاق



بالقضاء على أسباب الخلاف بينها، وعلى رأسها الأحقاد القومية.

إلا أنهما أخضعا المسألة القومية للتحليل الملموس، ولم يقدموا شيكا على بياض لكل الحركات القومية. بل ميزوا بدقة بين الحركات القومية النابعة عن

مطالب ديمقراطية تقدمية لشعوب مضطهدة في نضالها ضد الشعوب المضطهدة. وبين تلك الحركات التي تقودها طبقات رجعية هدفها تأييد التخلف وإحكام سيطرتها على الكادحين...

لذلك اختلف تقييمهما لكل حركة قومية على حدة.

أما مسألة أنهما أضفيا على الأمم دور الطبقات. وتكلما من ثم عن أمم تقدمية وأمم رجعية، فهو يناقض جوهر الماركسية، أن الماركسية لا تتحدث عن الأمم هكذا بالمطلق بل تقسمها إلى مضطهدين ومضطهدين، مالكين وغير مالكين، مستغلين ومستغلين.

ففي كل أمة، حسب التعريف الماركسي، طبقات رجعية وطبقات تقدمية.

ومهمتنا هي أن ندعم الطبقة التقدمية ضد الطبقة الرجعية، لا أن نذر الرماد في عيون الناس بالحديث عن الأمة بشكل عام. مثلما يجب البرجوازيون، ومنظروهم وضحاياهم أن يقولوا.

أيتها الرفيقات والرفاق

أول ما نلاحظه عند سمير أمين هو عدم فهمه للنظرية الماركسية فيما يتعلق بالمسألة القومية، وبسبب نظرته الصورية المفتقدة للديالكتيك نجده ينسب لماركس وإنجلز تهمة «التقلب» بين الوقوف ضد التحرر القومي والوقوف معه دون بوصلة واضحة».

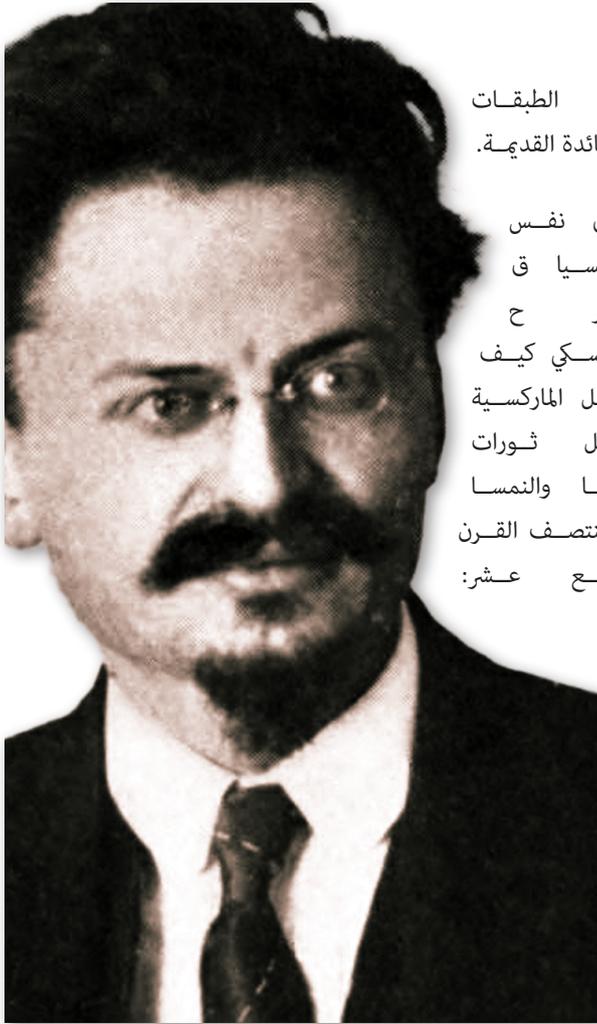
- يكتب سمير أمين في الصفحة 87 من كتابه الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية - دار الطليعة - بيروت:

«إن الشكل الرئيسي الذي ارتداه التاريخ الأوروبي خلال العقود الممتدة بين عام 1850 و1914 كان شكل تاريخ صراعات قومية إلى حد أن ماركس وإنجلز قد وجدا من الضروري أن تتخذ الحركة البروليتارية موقفا من هذه المسائل. وهما أنهما قدما الطبقات على الأمم، فقد أخضعا بوجه عام حق الأمم في تقرير مصيرها لما كانا يعتقدان أنه مصلحة البروليتاريا على المدى البعيد. غير أنهما إزاء ما عايناه من قصور في الصراعات الطبقيّة السافرة، ومن قوى وعنّف في الصراعات القومية، أجريا على نظرتهما بعض التعديل ف"خلعا على الأمم دور الطبقات" - ميكيلوس مولنار ماركس وإنجلز والسياسة الدولية- وتكلما من ثم عن أمم تقدمية وأمم رجعية...» - الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية الصفحة 87 -

وهكذا، وفق تحليل سمير أمين، كان ماركس وإنجلز يقدمان "الطبقات على الأمم"، لكنهما تراجعوا عن ذنبهما عندما رأيا تصاعد الصراعات القومية، وعندما عاينا قصور الصراعات الطبقيّة وقوة وعنّف الصراعات القومية، فغيرا نظرتهما وخلعا على الأمم دور الطبقات؟؟؟

يا له من تشويه بشع للماركسية وموقفها سواء من الصراع الطبقي أو المسألة القومية، ويا لها من تهمة تضرب جوهر الماركسية تلك التي تزعم أنها خلعت على الأمم دور الطبقات.

لقد أعطت الماركسية منذ بداياتها الأولى أهمية كبرى للمسألة القومية وتتبع كل من ماركس وإنجلز كل الصراعات القومية التي كانت مطروحة على الساحة في عصرهما، ولم يكن ذلك بسبب تراجع حدة الصراع الطبقي، بل لأنهما كانا يعرفان ويعبران بشكل دائم على أنه لا إمكانية لتحرر الطبقة العاملة العالمية وانتصارها، دون وحدتها وأن وحدتها رهينة



من الطبقات
السائدة القديمة.

في نفس
السياق
يشرح
تروتسكي كيف
تحلل الماركسية
فشل ثورات
ألمانيا والنمسا
في منتصف القرن
التاسع عشر:

سمير أمين حين يعبر بتلك الكاريكاتورية عن مواقف ماركس وإنجلز حول المسألة القومية هو - فقط - يعبر عن عجزه عن فهم المنهج الماركسي أو رغبته الواعية في تشويبه لخدمة نظريته التي تعتمد كمنهج أساسي حل المسألة القومية.

يتابع سميير أمين هجومه على ماركس وإنجلز في الصفحة التي تلي صفحة الاقتباس السابق مع محاولة تسييل مضمون تلك الهجمات ببعض المجاملات هنا وهناك:

«ولا يشعر ماركس وإنجلز بأي تعاطف إزاء هذه الأمم الفلاحية، التي يعتبرانها عاجزة عن تحقيق ثورة برجوازية، فكم بالأحرى بروليتارية، والتي تشكل، من جراء ذلك قطعانا تتحكم بها أبشع الرجعية الاقطاعية. والمثال الذي يقض مضجع ماركس هو مسلك الجيوش (التشيكية والكرواتية في شطرها الأكبر) التي استخدمت في تقتيل ثوري سنة 1848 في النمسا. وكان ماركس وإنجلز مقتنعين بأن شعوب الدانوب والبلقان السلافية الفلاحية ستظل مجرد أداة في يد القيصر، عن طريق الجامعة السلافية، أداة تشهر ضد الشعب الألماني الأكثر تقدما، لأنه مؤلف من برجوازيين وبروليتاريين».

يا لها من نزاهة هذه التي تقوم على كيل الاتهامات لماركس وإنجلز بدون أي استشهاد مما كتباه لتأكيد تلك الاتهامات. ولكن لماذا نبحت عن النزاهة كحد أدنى لحقوقنا كقراء، ونحتاج إلى الاستشهاد بما قاله حقا إذا كان ذلك سيفسد ما يريد سميير أمين أن يثبته ؟ !

ثم يستمر إلى أن يقول:

«ولما كانت ثورات 1848 البرجوازية تفتقر إلى مركب فلاحى قوي، فقد استحال عليها أن تأخذ خطأ جذريا. ولئن لم يناصر الفلاحون التشيكيون والكرواتيون الثورة الألمانية-النمساوية، فلربما لأنهم شعروا بأنها لا تقدم شيئا للفلاحين. فلماذا لم يدرك ماركس ذلك؟»

في الواقع كتابات ماركس وإنجلز توضحان أنهما فهما بشكل دقيق لماذا فشلت في أن تتخذ خطأ جذريا، وشرحا أن السبب هو من جهة خيانة الطبقة البرجوازية وأن خوفها من الثورة كان أكثر من خوفها

«في عام 1848 كانت البرجوازية قد اثبتت عجزها عن لعب دور ذي قيمة. فهي لم تحاول ولم تتمكن من تصفية النظام الاجتماعي الذي يعترض طريقها إلى الحكم تصفية ثورية. إننا نعرف الآن لماذا كان الأمر كذلك. كان هدفها أن تدخل إلى النظام القديم الضمانات الضرورية ليس لتحقيق سيطرتها السياسية وإنما لمجرد أن تتفاسم السلطة مع قوى الأمس. وكانت تعي هذا الهدف الوعي التام. فكانت تلك ملكية حقيرة [...]»

البرجوازية الألمانية لم تصنع «الثورة» بادئ بدء بل تبرأت منها. لقد تمرد وعيها على الظروف الموضوعية التي تؤهل لها السيطرة. فلم يكن بالإمكان تحقيق

الثورة بواسطتها بل ضدها. فعوضا عن أن تبدو المؤسسات الديمقراطية لها هدفا تناضل من اجله، بدت خطرا يهدد مصالحها.

في عام 1848 ظهرت الحاجة إلى طبقة تستطيع أن تتولى الأمور معزل عن البرجوازية وبالرغم عنها، طبقة لا تكون مستعدة لدفع البرجوازية إلى الأمام بوساطة ضغطها فحسب ولكنها ترمي إلى التخلص من جثة البرجوازية السياسية عندما يحين الأوان. ولم يكن بإمكان البرجوازية الصغيرة بالمدن ولا الفلاحون أن يحققوا ذلك. (تروتسكي: الثورة الدائمة. ص: 81-82)

وبعد أن شرح تروتسكي، لماذا البرجوازية الصغيرة كانت عاجزة عن ذلك، وكذلك الفلاحون الذين كانوا عاجزين بسبب افتقارهم للاستقلال السياسي، ينتقل إلى البروليتاريا فيشرح أنها كانت «جد ضعيفة وتفتقر إلى التنظيم والخبرة والمعرفة» رغم أنها، كما يشرح: «برهنت على بطولة نادرة وحيوية لا تنضب» (نفسه: ص: 83-84)

وهكذا نفهم أن الماركسيين فهموا منذ البداية، وقبل سمير أمين بوقت طويل لماذا لم تأخذ تلك الثورات خطأ جذريا: لأن البرجوازية كانت قد صارت مذعورة من الثورة، ولأن الفلاحين فاقدون للاستقلال السياسي بطبيعتهم، ولأن البروليتاريا كانت ما تزال ضعيفة نظريا وتنظيميا رغم كل تضحياتها في النضال.

ثم يردف سمير أمين مباشرة:

«ثمة سببان في نظرنا وراء هذا الموقف.

- السبب الأول، هو ظريفي يتمثل في خوفه المرضي من كل ما هو روسي [...]
- أما السبب الثاني فأكثر خطورة من الأول، لأنه ليس ظريفا خالصا. فقد كان ماركس [...] يؤمن بأن الثورة الفلاحية لن تتحقق إلا بقيادة البرجوازية» - الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية الصفحة 88-89

الرفيقات والرفاق

إذا تجاوزنا الملاحظات الهجومية التي تقدم توصيفا شعوريا لكيف كان يشعر ماركس وإنجلز وما هي مساحات تعاطفهما إلى لب الموضوع.

لب الموضوع يوضح على أي أساس طبقي يقف السيد سمير أمين ومن خلاله يحكم على ماركس، فسمير أمين حين يضع هاتين المسألتين كجوهر لقضيته يعبر عن نزعة البرجوازي الصغير الذي لا يعنيه الصراع الطبقي إلا بما يخدم هاتين المسألتين، ولا يعنيه التحول الثوري إلى الاشتراكية إلا بما تقتضيه من حل لهاتين المسألتين.

إن تشابك هذا الموقف المرجعي من القضية القومية، أي اعتبار المسألة القومية بوصفها المحددة الرئيسية في موقف السيد سمير أمين وفي محاكمته لمواقف ماركس وإنجلز من جهة والمسألة الفلاحية من جهة أخرى. يبين هذا التشابك - أيضا - إلى منهج الفصل الميكانيكي بين هذه القضايا بوصفها مرجعا يحاكم على أساسه البرنامج الماركسي وليست مجرد قضايا جزئية، من بين قضايا أخرى تشكل كلها تمثلات للصراع الطبقي...

يتضح هذا الفصل الميكانيكي أكثر في الفقرة التالية:

«لم يرغب عن ذهن ماركس احتمال حصول تحول مرحلي من الثورة البرجوازية إلى الثورة الاشتراكية في ألمانيا (وفيما بعد إسبانيا)، حادسا بذلك على نحو عبقرى بالتطور اللامتكافئ الذي عرف لينين كيف يجلو وجوده. غير أنه لم يتصور تحول ثورة فلاحية إلى ثورة اشتراكية، علما بأن الثورة التي انفجرت في روسيا كانت فلاحية أكثر منها برجوازية» - الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية الصفحة 88

يتضح الفصل الميكانيكي بذلك التوصيف أن الثورة في روسيا كانت فلاحية أكثر من كونها برجوازية. إن القضية الفلاحية بالنسبة للماركسية إما أن تكون ضمن مشروع برجوازي ديمقراطي (في المرحلة التاريخية التي كانت فيها البرجوازية تناضل نضالا تقدما ضد أشكال العلاقات الإنتاجية الرجعية للإقطاعية بما تعنيه من تجميد ملكية الأرض) أو أن تكون ضمن مشروع اشتراكي (في هذه المرحلة التي لم تعد فيه أي طبقة تقدمية قادرة على قيادة عجلة التاريخ إلى الأمام إلا الطبقة العاملة).

إن الثورة الروسية التي - يقول سمير أمين أنها ثورة "فلاحية" - ظهرت في شروط صارت فيها الرأسمالية تخطط كل العلاقات عن طريق انتشار نمط

(التحريفية، البرنشستينية، انتقاد ماركس)، تشكل كل الجعبة الفكرية الأصيلة عند من يطلق عليهم اسم الاشتراكيين-الثوريين. ولهذا تحتل مسالة الفلاحين المكان الأول في مناقشات الماركسيين مع الشعبين الصرف وكذلك مع الاشتراكيين الثوريين.

لقد كانت الشعبية إلى حد ما مذهباً كاملاً منسجماً. كانت تنكر سيطرة الرأسمالية في روسيا؛ كانت تنكر سيطرة الرأسمالية في روسيا؛ كانت تنكر دور عمال المصانع كمكافحين في طليعة البروليتاريا كلها؛ كانت تنكر أهمية الثورة السياسية والحرية السياسية البرجوازية، وكانت تدعو إلى القيام بالانقلاب الاشتراكي فوراً استناداً إلى المشاعة الفلاحية وزراعتها الصغيرة. غير أنه لم يبق من هذا المذهب المكتمل سوى خرق بالية.....»

ثم يستطرد:

«فالشعبي يرى أن حركة الفلاحين تدحض الماركسية وأن هذه الحركة تؤيد بالضبط ضرورة القيام فوراً بثورة اشتراكية؛ كما أنها لا تقر بأي حرية سياسية برجوازية؛ ولا تتخذ أساساً لها الاستثمارات الزراعية الكبيرة بل الاستثمارات الصغيرة بالضبط. وقصارى القول، يرى الشعبي أن حركة الفلاحين هي حركة اشتراكية حقا واشتراكية مباشرة. إن إيمان الشعبين بالمشاعة الفلاحية وفوضويتهم يفسران إلى أقصى حد حتمية هذه الاستنتاجات.»

ثم يستطرد - وأرجو أن نركز هنا -

«أما الماركسي فإنه يرى أن حركة الفلاحين ليست حركة اشتراكية، إنما هي بالضبط حركة ديمقراطية. فهي في روسيا، كما كان شأنها في سائر البلدان، الرفيعة الملازمة للثورة الديمقراطية. التي هي ثورة بورجوازية من حيث مضمونها الاجتماعي والاقتصادي.»

إذا أقرنا بالطبيعة السجالية للكتابات السابقة للينين فإننا من جهة

الإنتاج التصنيعي الرأسمالي (معتمداً على الرأسمال الأجنبي) والذي ربط علاقات التبادل بين المدن والريف عن طريق وسائل الدفع، النقود التي أعيد تبنيها بواسطة الرأسمال البنكي في روسيا حينها، وفي الوقت الذي تطورت فيه الطبقة العاملة الروسية وتكاثرت وتكدست المصانع بشكل كبير جداً في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر: ففي سنة 1865 كان مجموع المصانع والورشات ومناجم التعدين 674 وقفز هذا الرقم إلى 1180 في 1890 - البلشفية الطريقة نحو الثورة - آلان وودز، وشهدت زيادات كبيرة بعدها متأثرة بالحرب اليابانية 1904 والحرب الامبريالية الأولى 1914. كل تلك التحولات على مستوى الرأسمالية الروسية التي ترافقت مع نشوء طبقة برجوازية ضعيفة ومهلهلة، تعادي بعض التردد الطابع الإقطاعي لكنها تعادي بخوف أكبر وحدية أعلى الطبقة العاملة، الشيء الذي أظهر الطابع الخياني لهذه البرجوازية في أكثر من مناسبة. في الوقت ذاته مرت البروليتاريا الروسية بالكثير من النضالات التي صارت مع الوقت دروس ممارسة ونظرية جعلتها تنفرد بقدرة القيادة الثورية. أما بخصوص الحركة الفلاحية أو المهام الزراعية الثورية فكل الماركسيين الروس وعلى رأسهم لينين لم يكونوا ينظرون لها كعنوان رئيسي للمرحلة، أي كونها قادرة على أن تطبع بطابعها التحول الثوري الاشتراكي (كون الحركة الفلاحية يمكنها نفسها أن تثور وتوصل للاشتراكية، هذا كان رأي الشعبويين)، فأى حركة فلاحية - بالنسبة للماركسية - إما أن تكون جزءاً من ثورة برجوازية أو أن تكون جزءاً من ثورة اشتراكية، كتب لينين في مقاله (الاشتراكية البرجوازية الصغيرة والاشتراكية البروليتارية - المختارات دار التقدم المجلد 3. الصفحات: 12 - 13 - 14)

«إن تأخر روسيا يفسر، بالطبع، بقاء شتى المذاهب الاشتراكية المتأخرة مكيئة الجذور في بلادنا. إن كل تاريخ الفكر الثوري الروسي في غضون ربع القرن الأخير هو تاريخ نضال الماركسية ضد الاشتراكية الشعبوية البرجوازية الصغيرة. وإذا كان ما بلغته حركة العمال الروسية من نهوض سريع وما أحرزته من نجاحات مدهشة قد أدى إلى انتصار الماركسية في روسيا أيضاً، فإن تطور حركة فلاحية واضحة المعالم الثورية - ولا سيما بعد الانتفاضات الفلاحية الشهيرة التي جرت في الموروسيا (أوكرانيا) عام 1902 - قد أدى إلى بعض الانتعاش في الشعبية العجوز المتداعية - يذكر بالماضي النارودي القديم للثورة الروسية - إن الشعبية القديمة المرفعة بالانتهازية الأوروبية المنتشرة كالموضة

فيجب أن تتخذ الدول المعنية إجراءات ملائمة في المجال السياسي لحماية نفسها. والمقصود هنا إنعاش مؤسسات الدولة الوطنية الشعبية من جانب والبحث عن تحالفات دولية تنتج تبلور جبهة موحدة للجنوب وروسيا من الجانب الآخر» (من مقال نحو جبهة الجنوب)

الرفيقات والرفاق

إن هذه الجبهات التي يتحدث عنها سمير أمين لابد أن تكون بقيادة البرجوازية المحلية، البرجوازية المرتبطة بشكل عميق بالنظام الرأسمالي العالمي/الامبريالي وهذا ما يؤكد سمير أمين نفسه - مشكورا - في نفس المقال:

«علما بأن بورجوازية تخوم المنظومة العالمية (الجنوب وروسيا) قد تمت إعادة هيكلتها وإثراؤها في ظل سيادة الليبرالية المعومة، حتى تقبل العمل من الباطن لمصلحة الاحتكارات الإمبريالية، وهو الشرط الذي يتيح تواصل إثرائها. وبالتالي تقف هذه البرجوازية عقبة في سبيل الدفع نحو المشروع الوطني المستقل.»

لكنه للخروج من هذا التناقض الكبير يقوم بفصل ميكانيكي آخر! بين ما يسميه "الطبقة السياسية" والطبقة البرجوازية المعبرة عنها، هذا الفصل الغامض الذي لا يمكن أن يقوم به أي ماركسي. ثم يقترح في مشروعه المزيد من الضغط "الشعبي" على هذه "الأنظمة البونابرتية البرجوازية" لكي تميل باتجاه طابع أكثر اجتماعية. إن هذا التحليل الغارق إلى أذنيه في الانتهازية ينبي إلى أي درجة وصل السيد سمير أمين في مثاليته وبعده عن التحليل الطبقي الماركسي لمسائل في غاية الجوهرية بالنسبة للماركسيين، مثل مسألة الدولة.. وهنا أتوقف قليلا لإلقاء النظر على مسألة الدولة في الماركسية باختصار شديد.

يكتب لينين في كتابه الدولة والثورة، المختارات-المجلد 7 الصفحة 16:

«الدولة هي نتاج ومظهر استعصاء التناقضات الطبقيّة. فإن الدولة تنشأ حيث ومتى وبقدر ما لا يمكن، موضوعيا التوفيق بين التناقضات الطبقيّة ولا

أخرى نؤكد أنها تقدم بشكل واضح الفهم الماركسي لحركة الفلاحين التي لا يمكن أن تكون منفصلة بحد ذاتها عن البرامج الطبقيّة لأتمات الإنتاج الأكثر حيوية (نقصد هنا الرأسمالية (ممثلة بسلطة البرجوازية) والاشتراكية (ممثلة بسلطة الطبقة العاملة)، أما الجانب من إمكانيات سير الحركة الفلاحية في مسار الثورة الاشتراكية (أي الثورة ذات الطابع الاشتراكي العمالي التي تحمل على عاتقها حل المسألة الزراعية لصالح الفلاحين الكادحين) فإننا نلمس ذلك في كل مقالاته المتعلقة بالقضية المسألة الزراعية أثناء ثورة 1917،

- مقالات خدعة جديدة للفلاحين من قبل حزب الاشتراكيين الثوريين، المختارات - المجلد 7 - الصفحة 371.
- جواب على أسئلة الفلاحين، نفس المصدر الصفحة 407، التحالف بين العمال والفلاحين الكادحين والمستثمرين، نفس المصدر، الصفحة 409...

الرفيقات والرفاق

إن سلسلة الاتهامات التي دشنها سمير أمين لمواقف ماركس وإنجلز بخصوص المسألة القومية والمسألة الفلاحية المضمرة داخلها بالرغم من خطئها الكامل ووضوح التعسف فيها باتهام ماركس وإنجلز بالمركزية الأوروبية، تؤكد أنها ليست سوى مقدمات ستبنى عليها كل المقترحات الاستراتيجية الرجعية، مثل اعتبار البرجوازية الوطنية صاحبة مشروع تحرري ومناهض للإمبريالية ويصيغ في نفس الإطار مقترحات من قبيل جبهات داخلية لبلدان الجنوب (جبهات تعاون طبقي):

«وبالنظر إلى ما سبق ذكره فلا بد أن يسير المشروع الوطني المستقل البديل هو الآخر على قدمين.

فمن جهة ينبغي أن تتخذ دول الجنوب ضحايا النظام القائم مبادرات جريئة تفتح الطريق للتنمية المستقلة الصحيحة. والمقصود بناء منظومة إنتاجية شاملة متمركزة على الذات وذات المضمون الاجتماعي التقدمي، تطابق المعايير التي أوضحت مكوناتها في المقال الأول من هذه السلسلة. علما بأن مثل هذه المبادرات تناقض مبادئ الليبرالية الفجة. وبالتالي

يمكن التوفيق بينها»

ويتابع في نفس المصدر السابق، الصفحة 49:

«إن أشكال الدول البرجوازية في منتهى التنوع، ولكن كنهها واحد: فجميع هذه الدول هي بهذا الشكل أو ذاك وفي نهاية الأمر ديكتاتورية البرجوازية على التأكيد.»

كما يطيب لي هنا أيضا أن أذكر - في نفس الكتاب الصفحة 132 - كيف وصف لينين انتهازية كاوتسكي في رده على برنشتين:

«... وقد كتب كاوتسكي "ضد" برنشتين قائلا:

"يمكننا أن نترك للمستقبل بكل راحة ضمير أمر تقرير مسألة ديكتاتورية البروليتاريا"

إن هذا ليس بجدار ضد برنشتين، ولكنه في الجوهر تنازل أمامه، تخل عن المواقع للانتهازية، لأن الانتهازيين لا يريدون في هذه الظروف أكثر من أن "ترك للمستقبل بكل راحة ضمير" جميع المسائل الجذرية بشأن مهام الثورة البروليتارية»

وفي مسألة الدولة دائما دعونا نخطو إلى الأمام إلى بعد أكثر تفصيلا حول طبيعة الدول البونابرتية (التي يعزلها سمير أمين بوصفها طبقة جديدة بتعبيره "الطبقة السياسية") يكتب الرفيق تيد غرانت في مقاله (الثورة في المستعمرات والدول العمالية المشوهة):

«لا تقف الأنظمة البونابرتية في الهواء بل تتأرجح بين الطبقات. إنها تمثل في آخر المطاف الطبقة المسيطرة في المجتمع. واقتصاد تلك الطبقة يحدد الطبيعة الطبقي لتلك الأنظمة. بعض تلك البلدان، كما هو الحال في أمريكا اللاتينية، القارة شبه المستعمرة التي كانت طيلة القرن الماضي تحت هيمنة الإمبريالية البريطانية ثم الأمريكية، مستقلة اسميا لأكثر من قرن من الزمان. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من مرورها من فترة من الاضطراب استفادت الطبقة الحاكمة المشكلة من ملاك الأراضي والرأسماليين من فترة كافية لإتقان بناء جهاز دولتها. أحيانا يمكن لمختلف فئات القوات المسلحة أو

فصائل من القوات المسلحة أن تعكس مصالح فئات مختلفة من الطبقة الحاكمة، بل وقد تعكس حتى ضغوط الإمبريالية، وفي المقام الأول الإمبريالية الأمريكية»

الرفيقات والرفاق

إن الأنظمة السياسية البونابرتية أو من يسميهم السيد سمير أمين "الطبقة السياسية" لا يمكن إلا أن تعكس مصلحة طبقة ما، وهي في هذه الحالة تعكس بجلاء مصالح البرجوازية، نفس البرجوازية التي وصفها سمير أمين - أنه قد تمت إعادة هيكلتها وإثرائها في ظل سيادة الإمبريالية. - نفس هذه "الطبقة السياسية" - على تعبير سمير أمين - لن تتوانى عن تدمير أي حركة "شعبية" أو عمالية حتى لو ارتقت بشكل عبودي كامل في حضان الإمبريالية.

إنني لا أجد أي تفسير لنزعة الغموض المتناقض هذه لدى سمير أمين إلا إذا ألحقتها بالنزعة البرجوازية الصغيرة المرتعبة من الطبقة العاملة أو التي لا ترى فيها أي حل، وعضوا عن البحث في القوة الكامنة فيها وكونها الطبقة الوحيدة القادرة على مواجهة الإمبريالية والقادرة تحت قيادتها ومشروعها الاشتراكي حل كل المسائل الديمقراطية العالقة التي لم تعد البرجوازية بإمكانها تقديم أي جديد حولها سوى تكرير الخيانات وتطوير أجهزة القمع الطبقي.

لكن سمير أمين نفسه - أحيانا - يعي ذلك وإن بطريقة مشوهة حيث كتب في (كتاب الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الإمبريالية - الصفحة 150):

«بيد أن الإمبريالية دفعت، في الوقت نفسه، إلى مقدمة المسرح بقوة جديدة مناهضة للرأسمالية، هي قوة الأمم الطرفية التي غدا كفاحها محركا للتاريخ. وثمة صراع، هائل الأبعاد، قد بدأ؛ صراع تتواجه فيه بروليتاريا هذه الأمم وبرجوازياتها، صراع ستكون نهايته حاسمة بالنسبة إلى مستقبل الاشتراكية. فبما أن حركة التحرر القومي عاجزة عن تحقيق كامل أهدافها بقيادة البرجوازية، فمن المحتم عليها أن تتواصل من مرحلة إلى أخرى من تطور النظام الإمبريالي إلى أن يأتي يوم تتمكن فيه البروليتاريا من انتزاع قيادتها، فيطرح عندئذ التحرر القومي المكتمل المشكلات الجديدة

للانتقال الاشتراكي. على هذا النحو تشق الاشتراكية طريقها، طريقا لم يكن بالإمكان التنبؤ بها مقدما»

الرفيقات والرفاق

تثبت نظرية الثورة الدائمة صحتها ضد ترهات التعاون الطبقي للمركز والاطراف.

فرغم ان أنصار نظرية المركز والاطراف يعتقدون انهم اتوا بشيء جديد عندما يتحدثون عن ان نمط الانتاج الرأسمالي دخل الى ما يسمونها بلدان الاطراف من الخارج وان المهام الديمقراطية البرجوازية لم تنجز بالطريقة التي انجزت بها في المركز، وبالتالي يقترحون طريقا ثالثا لبلدان الاطراف، وقوى ثورية جديدة -الفلاحون حيناً، وتحالف الطبقات الشعبية حيناً آخر مما في ذلك فئات من البرجوازية التي يسمونها وطنية أو طبقة سياسية أحياناً... الخ، فإنهم - أيتها الرفيقات والرفاق - في الواقع لم يعملوا سوى على نفض الغبار عن نظريات قديمة تم الحسم معها منذ زمن بعيد: نظرية الشعبويين الروس الذين كانوا يزعمون طريقا ثالثا لروسيا والمناشفة والستالينيون انصار الثورة عبر مراحل، الخ.

تثبت الثورة الدائمة صحتها لأنها تشرح انه رغم التطور الخاص الذي مرت به بلدان ما يسمى بالأطراف فإنها جزء من السوق العالمية وان نمط الانتاج السائد فيها هو الرأسمالية وان الطبقة الوحيدة القادرة فيها على قيادة مهام الثورة الديمقراطية البرجوازية ليس الفلاحين (بسبب افتقارهم الاستقلالية السياسية وللانسجام) ولا ما يسمى البرجوازية الوطنية (نظرا لارتباطها بالبنية القائمة واستفادتها منها) بل الطبقة العاملة صاحبة الموقع الرئيسي في عملية الانتاج والقادرة على قيادة كل الطبقات الكادحة الاخرى (مما في ذلك الفلاحن الفقراء) في ثورة تنجز المهام الديمقراطية لكن دون التوقف عندها بل بإجراءات اشتراكية (المصادرة والتأميم والتخطيط الخ)

هذا هو المنظور الذي ندافع عنه في التيار الماركسي الاممي ولهذا نعمل على بناء القيادة العمالية الثورية القادرة على قيادة الطبقة العاملة لحسم السلطة وانجاز كل مهام ثورتها.

عاشت الاشتراكية

عاشت الطبقة العاملة

عاشت القوى الماركسية

عاش التيار الماركسي الأممي.

مود سعيد

عدا عن كوني تذكرت عبارة كاوتسكي «يمكننا أن نترك للمستقبل بكل راحة ضمير أمر تقرير مسألة دكتاتورية البروليتاريا» في عبارة سمير أمين: «إلى أن يأتي يوم تتمكن فيه البروليتاريا من انتزاع قيادتها». فإن التناص هنا ليس تناصا تعبيريا فقط. بل إن ترك هذه المسألة للمستقبل الغامض يقع في لب النزعة البرجوازية الصغيرة السمير أمينية والكاوتسكية المعبر عنهما في عدة أماكن أخرى. إن الجانب الانتهازي لهذه التصورات يبدو جليا في جانب غموضه حول مسألة القيادة الثورية للطبقة العاملة وكونها متروكة إلى مستقبل ما وبكل راحة ضمير.

كذلك نلمس في النص السابق وفي عدة نصوص لسمير أمين مركزية نظرية الثورة على مراحل بالرغم من عرضها بطرق وأشكال جديدة. تقول تلك النظرية المنشفية الإصلاحية أن الثورة الروسية ينبغي أن تكون بقيادة البرجوازية بوصفها الطبقة الوحيدة التي يمكن أن تقود الثورة الديمقراطية.. ثم حين تكتمل تلك المرحلة الديمقراطية «يأتي يوم تتمكن فيه البروليتاريا من انتزاع قيادتها»، لكن ليس الآن... إنه متروك للمستقبل البعيد.

إن هذه النظرية ناضل ضدها لينين وتروتسكي وأثبتت تجربة الثورة الروسية بشكل ايجابي خطأها، من خلال استيلاء الطبقة العاملة على السلطة وبدئها في إنجاز مهام التحرر القومي وحل المسألة الزراعية، وغيرها من المهام الديمقراطية الأخرى، يدا في يد مع المهام الاشتراكية (مصادرة كبريات الشركات، القضاء على الدولة البرجوازية، الاقتصاد المخطط، السلطة للسوفييتات، الخ).

كما أثبتت تجارب أخرى خطأها لكن بشكل سالب، من خلال الهزائم التي تكبدتها كل الثورات التي راهنت على البرجوازية التقدمية أو الطريق الثالث بين الرأسمالية والاشتراكية.

إن البرجوازية المحلية في بلداننا، أيتها الرفيقات والرفاق.. لا يمكن أن يكون لها دور تقدمي بسبب بسيط، أنه ليس لديها الأساس المادي لأن تكون تقدمية وتؤدي مهامها التاريخية... ولا يمكن أن تخلقه في مسار مستقل لأنها تحت الهيمنة الإمبريالية....

مثل ما قال الرفيق حميد في الجلسة الأولى: إن البرجوازية في البلدان العربية لا يمكن أن توفر ديمقراطية.. لأنها ببساطة لا يمكن أن توفر للطبقة العاملة كل حاجياتها الضرورية.. العمل.. المسكن.. الخ، إذا سيكون من الضروري عليها أن تقمعهم، أن تقمع كل الحريات.

كيف ننظم نضالنا ضرورة الحزب الثوري



بطولة وشجاعة عظيمتين.

لكن تلك الأغلبية وبالرغم من كل التضحيات وبعض الانتصارات المؤقتة، تعود فتنهزم وتضيع فرصة إحداث تغيير جدي وعميق ودائم في المجتمع لصالح أغلبية المجتمع.

لقد شكلت الثورات التي شهدتها منطقتنا خلال العقد الأخير و ما زالت مثلا حيا على ذلك.

لقد كانت مصدر إلهام حقيقي لملايين العمال والشباب في جميع أنحاء العالم. فهنا رأينا، على أرض الواقع، عظمة القوة التي تختزنها الجماهير. وإذا كان هناك من يشكك في قدرة الجماهير على القيام بثورة، فهذا هو الجواب المدوي. والآن ما الذي أظهرته تلك الأحداث؟

إن صور ملايين العمال والفلاحين وهم ينهضون للإطاحة بدكتاتوريات الطغاة، في بلد تلو الآخر، قدمت دليلا قاطعا على أن هناك قوة في المجتمع أعظم من أي حكومة أو جيش أو شرطة.

لقد أظهرت أنه عندما تتخلص الجماهير من خوفها، لا يعود في استطاعة أي قدر من القمع أن يوقفها. فبدون قيادة أو تنظيم أو برنامج واضح، نزلت الجماهير إلى الشوارع وأطاحت بحكوماتها.

لماذا نحتاج الحزب الثوري؟ هذا هو السؤال الذي يطرحه العديد من الناس، بمن في ذلك مناضلات ومناضلون منخرطون بشكل فعلي وحماسي في مختلف جبهات النضال

لماذا علينا أن نؤسس تنظيما وندرس النظرية ونقدم مساهمات مالية، ونكرس حياتنا لالتزامات وآلاف المهام التي لا تنتهي؟ في حين أن النضال الطبقي موجود هناك في الشوارع والجامعات والمصانع.

إننا نعيش في خضم مرحلة أحداث كبرى على جميع المستويات. مرحلة نعتبرها الأكثر اضطرابا في تاريخ الإنسانية، إذ لم يسبق في التاريخ أن تزامنت كل هذه

الأزمات الاقتصادية (الركود التضخمي) والصحية (جائحة عالمية) والبيئية (كوكبنا يحترق، على حد تعبير غوتيريس نفسه) والحروب والمجاعات (أرقام) واللامساواة (أرقام)، الخ. الخ. لتعطينا وضعا لا يطاق بالنسبة للملايين عبر العالم.

إنها مرحلة تشهد أعراض احتضار نظام اقتصادي سياسي اجتماعي وصل إلى أقصى حدوده، بل تجاوزها، وأفلس كليا، لكنه يرفض أن يموت ويقاوم، وفي سياق تشبته ذاك يجبر البشرية والكوكب كله إلى الهاوية.

فلحل أزمتهم والحفاظ على معدلات أرباحهم وإيجاد مناطق نفوذ وأسواق جديدة يطبق الرأسماليون وحكوماتهم أقصى سياسات التقشف على ميزاتيات التعليم والصحة والثقافة (أي بقايا الحضارة). بينما يضحمون ميزاتيات التسليح والتدمير والقمع، ويقتلعون الغابات ويلوثون البحار، الخ

هذا مقابل نظام آخر يكافح من أجل أن يولد. نظام صارت الظروف الموضوعية لتحقيقه متوفرة، بل تعفنت، على حد تعبير تروتسكي.

المتضررون من الاستغلال والتفجير والحروب يشكلون الأغلبية الساحقة، في حين أن المستفيدين هي طغمة صغيرة على الصعيد العالمي ومنطقتنا. وتلك الأغلبية تناضل وتنهض مرارا وتكرارا في هبات ثورية تعبر فيها عن

لقد فشل الثوار، رغم كل بطولاتهم، في استغلال الوضع لتوجيه الضربة القاضية للنظام القديم. كانت الجماهير تمتلك السلطة في أيديها (سيرلانكا كأحدث مثال)، لكنها لم تعرف ماذا تفعل بها.

لقد ترددوا وفقدوا المبادرة، فتمكنت قوى النظام القديم من العودة. كانت الجماهير ترقص وتحتفل في الشوارع، بينما كانت قوات النظام القديم تعيد تجميع صفوفها وتتحرك لاستعادة السلطة بين أيديها. ونتيجة لذلك أعيدت ثمار النصر إلى المضطهدين القدامى.

هذه حقيقة غير مستساغة، لكنها الحقيقة مع ذلك.

والآن السؤال الذي يجب أن نطرحه هو: لماذا حدث ذلك يا ترى؟

سواء اتفقت معنا أم لا، فلا بد أن تطرح على نفسك سؤال لماذا؟ وما العمل؟ فتلك الهزائم تحتاج تفسيراً.

هل انهزمت لقلّة التضحيات وغياب الرغبة في التغيير بين صفوف الجماهير؟ هذا ما يردده بعض المتعبين المحترقين من الداخل. لكن كلا! لقد عبرت الجماهير عن أقصى أشكال التصميم والتضحية، انظروا إلى الملاحم التي صنعها الشعب المصري والتونسي، وانظروا إلى الملحمة التي ما زال الشعب السوداني يصنعها طوال أزيد من أربع سنوات من النضال، فالطبقة العاملة السودانية خاضت العديد من الإضرابات العامة والعصيان المدنية، بلغت نسبة المشاركة فيها أحياناً إلى ٩٨٪، كل ما كان ينقص هو قيادة تعلن إسقاط النظام كأمثلة من بين أمثلة عديدة أخرى...

لقد كانت السلطة في أيدي الجماهير، لكنها تسربت من بين أصابعها. كان يكفي لقيادة الاحتجاجات أن يقولوا: "نحن نمتلك السلطة الآن. نحن الحكومة". لكن هذه الكلمات لم تقل قط.

هل حدثت تلك الهزائم بسبب قوة الطبقة السائدة؟ كلا! فلقد فر رأس الدولة في تونس وسيطرت الجماهير لفترة من الزمن على الشوارع وأماكن العمل والجامعات. وصارت الدولة عاجزة معلقة بخيط رفيع. نفس الشيء حدث في مصر لوهلة. ونفس الشيء رأيناه في مختلف البلدان (السودان، لبنان، اليونان، سيرلانكا، الخ).

بل هناك من يعتبرون أن الهزيمة كانت حتمية، وأنها قضاء وقدر. من وجهة نظرهم ستستمر الثورات في الهزيمة إلى الأبد. لكننا ليس لدينا

وقت لنضيعه مع مثل هؤلاء. أيتها الرفيقات والرفاق لا تلتفتوا إلى هؤلاء المتشائمين هؤلاء المحترقين المتعبين الذين تلتقونهم في كل مكان وهم يشكون من كل شيء، قائلين: "ضاع كل شيء، لم يعد هناك أمل".

أصحاب هذا التفسير لا يفسرون أي شيء. فالثورة الروسية عام ١٩٠٥ انهزمت لأنه كان مقدر لها أن تنهزم. بينما ثورة ١٩١٧ انتصرت لأنها كان مقدر لها أن تنتصر، لماذا؟ لأنها انتصرت. وكذلك الثورة الألمانية ١٩١٨ انهزمت لأنه كان مقدر لها أن تنهزم. وكذلك الثورات في منطقتنا. الخ.

هذا تفسير غير جدي، ولا يقدم أي منظور للتقدم إلى الأمام والحل.

لقد انهزمت تلك الثورات لأنه لم تكن هناك قيادة قادرة على تقديم البرنامج الصحيح والشعارات الصحيحة والتكتيكات الصحيحة، لقيادة الطبقة العاملة لحسم السلطة

حدث ذلك لأن الجماهير كانت تفتقد للتنظيم والقيادة الثورية والبرنامج الاشتراكي وخطة العمل...

هذه هي الأزمة رفاقي رفيقائي...

لكن إذا كانت هذه الأمثلة تأكيداً بشكل سالب على ضرورة الحزب الثوري، فلدينا تجربة تؤكد بشكل موجب عن تلك الضرورة. إنها تجربة الثورة الروسية أكتوبر ١٩١٧.

تعد الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، مثالا إيجابياً عن كيف يمكن للطبقة العاملة أن تناضل وتنتصر وتصل إلى السلطة وتشرع في بناء دولتها في ظل أقصى الظروف وفي عزلة، ورغم كل شيء تحققت منجزات عظيمة.

السؤال هو أين يكمن الاختلاف بين الثورات التي شهدتها منطقتنا وبين الثورة الروسية أكتوبر ١٩١٧.

لا يوجد الاختلاف في الظروف الموضوعية، ولا في حجم التضحيات ولا في القضاء والقدرة، بل يوجد بالكامل في توفر غياب العامل الذاتي، أي: الحزب والقيادة الثورية، في الثورة الروسية، مقابل غيابه عن الثورات في منطقتنا.

لقد كان العامل الحاسم في نجاح الثورة الروسية هو وجود الحزب الماركسي: الحزب البلشفي بقيادة لينين وتروتسكي.

من المستحيل العثور في تاريخ كل الأحزاب السياسية، على مثال مشابه للبلاشفة الذين نموا في فترة قصيرة، من عقدين، من مجرد مجموعة

صغيرة إلى حزب جماهيري قوي قادر على قيادة ملايين العمال والفلاحين إلى الاستيلاء على السلطة.

كان الحزب البلشفي عند اندلاع ثورة أكتوبر يضم ما لا يزيد عن ٨٠٠٠ عضو. في بلد شاسع يضم حوالي ١٥٠ مليون نسمة. كانوا أقل من قطرة في المحيط.

حتى لينين ذلك الماركسي الحازم، صاحب النظرة التاريخية الشاملة والعميقة، وبالتالي المتفائل دائماً، لم يتوقع اندلاع ثورة فبراير.

في خطاب ألقاه للشباب العمال السويديين، يوم ٠٩ يناير ١٩١٧، أي قبل أسابيع قليلة عن اندلاع ثورة فبراير. قال:

«نحن الشيوخ ربما لن نعيش حتى المعارك الفاصلة في الثورة المقبلة، ولكن بوسعي، كما أعتقد، أن أعرب بثقة كبيرة عن الأمل في أن الشباب الذي يعمل جيداً جداً في الحركة الاشتراكية في سويسرا وفي العالم أجمع، في أنه سيكون من حظ هذا الشباب، لا أن يناضل وحسب، بل أيضاً أن ينتصر في الثورة البروليتارية المقبلة».

بعد ذلك الخطاب بأسابيع قليلة اندلعت الثورة الروسية، وبعده بأشهر قليلة كان الحزب الذي كرس حياته لبنائه وتخليبه نظرياً يقود الطبقة العاملة لحسم السلطة في ثورة اشتراكية طافرة، ما تزال تثير رعب وحقد الطبقة السائدة في العالم لحد الآن.

لم يتوقع لينين بشكل دقيق وقت اندلاع الثورة. ولا أحد يستطيع أن يتوقع بشكل دقيق متى يمكن للثورة أن تندلع. لكنه اعتبرها حتمية واستمر طوال حياته يبني الأداة التي تجعل انتصارها ممكناً بأقل التضحيات، أي الحزب البلشفي.

تحدث الثورة بشكل عفوي، عندما يصبح الوضع الراهن لا يطاق وغير قابل للاستدامة، عندما تتحول حياة الأغلبية إلى معاناة مستمرة، وعندما تزداد عبثية النظام الاجتماعي سفوراً على مرأى ومسمع الجميع، حينها تخلق الظروف التي تجبر الملايين على الثورة.

الملايين من العمال، غير المبالين إلى حدود الأمل، ينزلون إلى الشوارع في اليوم التالي. وعي الأمل، الذي كان متخلفاً، يحقق قفزات نوعية ويتدارك تخلفه عن متطلبات اللحظة، بل يتجاوز في الكثير من الأحيان حتى وعي من يسمون أنفسهم قادة.

وهنا تظهر الحاجة إلى الحزب الثوري. إلى القيادة القادرة على تقديم البرنامج والتنظيم والخطة والشعارات والتكتيكات. وهذا ما توفر للثورة الروسية فتمكنت من الانتصار وهذا ما افتقدته ثوراتنا ففشلت.

لكن ذلك الحزب لم يسقط مكتملاً من السماء. لقد واجه لينين صعوبات موضوعية كبيرة في مسار تأسيسه، لكنه ورغم كل تلك الصعوبات نجح في مهمته.

لكن قبل فترة طويلة من قيام البلاشفة من حسم مسألة السلطة، كان على الحزب أن يمر بفترة طويلة، مروراً بمجموعات صغيرة سرية لتكون بشكل أساسي من الطلاب والمثقفين.

ذلك الحزب لم يسقط من سماء زرقاء صافية. ولم يكن من الممكن ارتجاله في خضم الأحداث. لقد تم بناؤه بصعوبة كبيرة على مدى عشرين عاماً، معظمها في ظروف العمل السري القاسية.

وكل شيء رهين، في آخر المطاف، بشيء واحد وهو: القدرة على تكوين الكوادر الثورية. وكما يقول آلان في مقدمته للطبعة العربية لكتابه «البلشفية: الطريق نحو الثورة» (المتوفر على موقعنا بالعربية والذي نوصيكم بدراسته):

«إن الكادر الثوري الواحد يساوي عشرة أو مائة من الأفراد الفاقدين للتكوين والتجربة، علينا أن ندرب من يمكن أن نسميهم ضباط وجنرالات الجيش الثوري. علينا أن نكون مستعدين. إن جيش العدو الذي يقف أمامنا مستعد جداً ومنظم جداً ومنضبط جداً ومركز جداً. وعلينا أن نكون كذلك».

يجب أن يكون لدينا حزبنا الثوري المنظم المنضبط. هذا لا يسقط من السماء ولا يمكن ارتجاله في اللحظة الأخيرة، بل يجب تحضيره مسبقاً أيتها الرفيقات والرفاق

الثورات لا تحدث دائماً وفي كل وقت. في الواقع لا تلجأ الجماهير إلى الإطاحة بالنظام الاجتماعي إلا تحت ضغط مهول من الأحداث الكبرى المتسارعة. لأن الوعي البشري في النهاية ليس تقدماً طبيعته، بل بالعكس إنه محافظ للغاية، ويتشبث بعناد بالوضع الحالي.

تغيير النظام الاجتماعي بالنسبة لأغلبية البشر هي قفزة للمجهول، وفي العادة لا يرغب أحد اختبار أحداث مزللة وهذا ميل بشري طبيعي.

خضم الحرب، بل تصنع عبر سنين طويلة من التدريب والتكوين.

والحرب بين الطبقات شديدة الشبه بين الحرب بين الأمم، رغم أنها أشرس منها وأكثر قسوة منها، فالحرب بين الأمم ليست حربا وجودية ولا تهدف إلى قضاء أمة بشكل كامل على الأخرى، بينما الحرب الطبقة بطبيعتها تهدف من وجهة نظر الطبقة السائدة إلى إخضاع الطبقة الكادحة لظروف العبودية، كما تهدف من وجهة نظر الطبقة العاملة إلى القضاء على الطبقة السائدة وتحطيم دولتهم وكسر سيطرتهم على الثروة والثقافة...

لذلك فهي بدورها حرب تتطلب القيادة المحنكة والبرنامج والتقاليد والتي يتم مراكمتها وغرسها عبر سنوات طويلة من العمل الجدي الصبور.

وتجدر الإشارة إلى أن الطبقة العاملة لا تحمل أفكار موحدة حول الوضع، وتصورات حول المجتمع وكيف يمكن أن نحسن حياتنا. معركة الأفكار والأساليب هذه لا يتم حسمها مقدما. كما لا يتوصل جميع العمال إلى نفس الاستنتاجات في نفس الوقت. ستدرك أقلية قبل البقية ضرورة احتلال المصانع والإضراب العام وأخذ السلطة السياسية والاقتصادية من الرأسماليين وما إلى ذلك. في حين تكون فئات أخرى ما تزال متخلفة وأحيانا محافظة.

مهمة الحزب الثوري في هذه اللحظة أن يحول دون سقوط الطلائع في انعدام الصبر والانعزال عن الطبقة والدخول في نضالات مغامراتية.

يقول لينين: «كان حزب العمال الثوريين، البلاشفة، يعد يوم ٠٩ حزيران/يونيو مظهرة في بتروغراد، من أجل إضفاء تعبير منظم على استياء الجماهير وسخطها، المتعاطفين بلا مرد. وقلك الرعب نفوس الزعماء الاشتراكيين الثوريين والمناشفة [...] وتعالى العويل والصرخات العامة ضد المظهرة، [...] ألغى البلاشفة المظهرة غير راغبين إطلاقا في أن يقودوا العمال إلى معركة يائسة».

إن مهمة القيادة ليست فقط تنظيم الهجوم عندما تسنح الفرصة، بل كذلك تنظيم التراجع المنظم بأقل الخسائر عندما تحدث انتكاسة ما.

بدون تنظيم ليست الجماهير سوى لحم خام للاستغلال. الجميع غاضبون ويريدون حلا. وبعض الفئات تناضل معزولة قبل أن تنهزم، فتنهض أخرى لتناضل معزولة ثم تنهزم، ودور الحزب الثوري هو توحيد كل المتضررين من الأوضاع القائمة وإعطائهم راية وبرنامج وتكثيف جهودهم في نقطة

في الأوضاع العادية يميل الناس إلى عيش حياتهم العادية يذهبون إلى العمل ويربون أطفالهم ويدفعون فواتيرهم، ويحلمون بمستقبل أفضل لأنبائهم... لا يميلون إلى دراسة تجارب الماضي ولا نقاش القضايا السياسية والفلسفية، ما إلى ذلك.

بينما الدولة البرجوازية آلة جبارة مركزية بجيش واسع من الخبراء والسياسيين والمنظرين الدائمي الاستعداد شغلهم الشاغل هو تجميع المعلومات واستخلاص الدروس وتوقع مسارات الأحداث والاستعداد لها...

هنا تظهر ضرورة الحزب الثوري، حزب الثوريين المحترفين الذين يمثلون هيئة أركان للبروليتاريا وعقلا جماعيا للبروليتاريا وذاكرة جماعية لدروس التاريخ وآلة لنشر الفكر الثوري ومصاحبة الجماهير في نضالاتها اليومية من أجل تمكينها من تعلم الدروس واستخلاص النتائج والوعي مهمتها التاريخية. بدون الحزب الثوري تضيع المراكمة، أو على الأقل تكون بطيئة وطويلة.

خلال الوضع الثوري تتسارع الأحداث ويكون الصراع بين الطبقات قاسيا لا يرحم، لا يتوفر خلال ذلك الوضع الكثير من الوقت لممارسة التعلم بالتجربة والخطأ، بل يصل الوضع الثوري إلى نقطة حاسمة يصير فيها مصير الثورة بأكملها رهينا باتخاذ القرار المناسب ورفع الشعار المناسب والدعوة فورا إلى الهجوم، فإذا ضاعت تلك الفترة ولم تجد من يحسمها تضيع الثورة.

وصلت الثورة الروسية يوم ٢٥ أكتوبر إلى تلك النقطة، فلولا وجود الحزب البلشفي، بل لولا وجود لينين وتروتسكي تحديدا في قيادة الحزب، لكانت الثورة قد ضاعت بسبب تردد الكثير من القادة، بمن فيهم الكثير من البلاشفة.

الثورة معادلة معقدة مجاهيل كثيرة، صراع قوى حية لكل منها مصالحها الخاصة. ولا تسير في مسار صاعد دوما، بل هي سلسلة من الانتصارات والهزائم، من المد والجزر، من التقدم والتراجع.

وفي خضم كل هذا تحتاج الطبقة العاملة إلى قيادة ثورية محنكة، مثلما يحتاج الجيش إلى جنرالات.

في الحرب بين الأمم كم من جيش صغير العدد منضبط وبقيادة محنكة انتصر على جيوش كثيرة العدد لكنها سيئة التنظيم والتدريب وبقادات فاقدة للكفاءة. لكن ذلك الجيش المنضبط وتلك القيادة لا ترتجل في

الهجوم.

وهذا التدخل المنظم الواعي من جانب الطبقة العاملة مستحيل بدون حزب ماركسي.

بدون حزب ثوري مجرب وكوادر محنكة لا يمكن حتى تخيل هذه الإمكانية فبالأحرى تحقيقها.

سبقت الإشارة أعلاه إلى أن ما لدينا اليوم هو صراع بين عاملين أحدهما يحتضر والآخر يكافح من أجل أن يولد، والحزب هو القابلة التي تساعد على ولادة هذا العالم الجديد بأقل الآلام والتضحيات.

الرفاق الرفيقات، أضيف ختاماً إن الثورة الاشتراكية، بمعنى تمكن الطبقة العاملة من إسقاط الرأسمالية وتحطيم جهاز الدولة البرجوازي وبناء دولة جديدة وعلاقات اجتماعية جديدة تقوم على التخطيط العقلاني الديمقراطي للاقتصاد مهمة لا يمكن أن تتم بالعفوية أو بمجرد تراكم النضالات اليومية، بما في ذلك الإضراب العام والانتفاضة المسلحة والحرب الأهلية.

وهذا إلى حد ما صحيح، لأنه لوحدك معزولاً لا يمكنك أن تقدم الكثير للنضال العام من أجل إسقاط هذا النظام المفلس المحتضر وبناء عالم جديد.

الدولة البرجوازية التي ناضل ضدها ممرضة بشكل جيد ومنتقنة في هياكلها وقد أوصلت البرجوازية القمع المادي والإيديولوجي إلى مستويات غير مسبوق في التاريخ. بحيث صارت أعتى الإمبراطوريات والدول الإقطاعية السابقة مقارنة مع الدولة البرجوازية الحديثة، بجيوشها وأجهزتها السرية وترسانتها الإيديولوجية، مجرد لعب أطفال.

لكنك إذا التحقت بالحزب الماركسي، بالأممية الماركسية، تصير قويا، وقادرا على إحداث الفرق لبناء الاشتراكية في حياتنا.

لا يمكن إسقاط هذه الدولة وتحطيمها وبناء دولة جديدة بمجرد نضالات الشوارع والعفوية واللاتنظيم.

أيتها الرفيقات أيها الرفاق إن الحياة، كما قال تروتسكي: «ليست مسألة سهلة وإنك لن تستطيع خوضها دون الوقوع في براثن الإحباط واللامبالاة، إلا وضعت نصب عينيك فكرة عظيمة ترفعك فوق البؤس الشخصي فوق الضعف وفوق كل أشكال الخسة والغدر».

كان يكفي للثورات البرجوازية لكي تنتصر أن تندلع النضالات التي تؤدي إلى إسقاط النظام القديم فتقوم طبقة مستغلة جديدة، تمتلك ما يكفي من الثروة والثقافة، هي الطبقة الرأسمالية، فتدخل في مساومات مع الطبقات القديمة (الثورة الإنجليزية) أو تجبرها الحركة الثورية على المضي بعيدا بحيث تقطع رأس الطبقة القديمة وتجتثها وتبني على أنقاض النظام القديم نظامها (الثورة الفرنسية).

وليس هناك من فكرة أعظم من فكرة الانخراط في النضال من أجل بناء القيادة الثورية التي ستمكن الطبقة العاملة خلال الأحداث الكبرى التي تنفتح أمامنا من أن تحسم السلطة وتبني عالم الاشتراكية

بعد ذلك يأتي نظام الجري الحثيث وراء الربح بدون تخطيط ولا تدخل واع، نظام شعاره دعه يعمل دعه يسير، واليد الخفية للاقتصاد، فيستمر في العمل والسير، وما يزال كذلك، عبر الأزمات والحروب والاستعمار وفرض ما لا يحصى من أشكال الرعب بلا نهاية على الأغلبية الساحقة وعلى البيئة...

قال تروتسكي: «أجل إن حزبنا يأخذ كل واحد منا بالكامل، لكنه في المقابل يمنح لكل واحد منا أعلى درجات السعادة، إنه يمنح المرء الوعي بأنه يشارك في بناء مستقبل أفضل، وأنه يحمل على كتفيه جزءاً من مصير البشرية وأن حياته لن تكون عبثاً».

الاشتراكية تتطلب الرقابة الواعية والإدارة الواعية للعملية الإنتاجية من طرف الطبقة العاملة نفسها، ولا يمكنها أن تعمل بدون التدخل الواعي للطبقة العاملة، وبالتالي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الحركة الواعية للطبقة العاملة.

أيتها الرفيقات أيها الرفاق التحقوا بنا في نضالنا، التحقوا بالتيار الماركسي الأممي، لنشارك جميعاً في بناء مستقبل أفضل، لنحمل على أكتفنا جزءاً من مصير البشرية ولكي لا تمر حياتنا عبثاً. إلى الأمام لبناء القيادة الثورية في بلداننا ومنطقتنا والعالم.

حسام فؤاد



الجامعة الماركسية 2023